الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعى

(522)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	19
حقوق الإنسان فى العالم	92

الجبير: سنفعل كل ما يمكن لحماية بلدنا

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 12 ربيع ثانى 1437هـ - 22 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Politics/News_Detail.aspx?ArticleID=249916&CategoryID=1

جدة، الرياض: ياسر باعامر، الوطن 21-01-2016 1:51 AM
قال وزير الخارجية عادل الجبير إن رفع العقوبات عن إيران بعد اتفاقها النووي مع القوى العالمية سيكون تطورا مضرا إذا استخدمت طهران الدخل الإضافي لتمويل "أنشطة شريرة". وأضاف الجبير أنه لا يعتقد بأن واشنطن تنسحب من المنطقة، لكنه أكد أن العالم يتطلع إلى القوة العظمى الوحيدة لتوفير الاستقرار.
وحول ما إذا كانت المملكة بحثت السعي إلى امتلاك قنبلة نووية في حالة تمكن إيران من الحصول عليها، قال إن الرياض ستقوم بكل ما ينبغي القيام به "لحماية شعبنا وبلدنا".
في الأثناء كشفت مصادر رفيعة المستوى في منظمة التعاون الإسلامي، أن الاجتماع الطارئ لمجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي دعت إليه المملكة، لبحث تداعيات الاعتداء على بعثتها الدبلوماسية، في طهران ومشهد، سيحضره وزراء من 30 دولة. وقالت المصادر لـ"الوطن" إن أبرز الدول التي ستشارك في اجتماع اليوم، هي تركيا، والإمارات، والكويت "رئيسة الدورة الحالية"، وإندونيسيا واليمن، فيما سيمثل طهران مساعد وزير خارجيتها للشؤون القانونية والدولية، عباس عراقجي.
وقال مراقبون إن الأمر اللافت، الذي سبق اجتماع جدة، هو الاعتذار الذي قدمه مرشد إيران، علي خامنئي، عن تداعيات الاعتداء على البعثة الدبلوماسية السعودية في إيران، وإقراره بأن "الاعتداء كان سيئا للغاية وأضر بإيران والإسلام".
وأشار المراقبون إلى أن قطع الرياض علاقاتها الدبلوماسية مع طهران بداية الشهر الجاري، أدى إلى عزلة إيران، وأن دبلوماسية الرياض نجحت في إدانة العالمين العربي والإسلامي لتجاوزات إيران الأخيرة، وأن هذا النجاح برز في استجابة الدول الإسلامية لعقد اجتماع اليوم.
طهران تزعزع الاستقرار
طالب رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، من الدول الغربية بتبين خطأ السياسة الإيرانية في المنطقة، وما لها من تداعيات سلبية على حقوق الإنسان، خاصة مع إصرار الحكومة الإيرانية على زعزعة الاستقرار في أكثر من دولة عربية. وشدد القحطاني خلال استقباله السفير الكندي لدى المملكة، دينيس هوراك أمس، على ضرورة احترام الدول لأحكام القوانين الداخلية لكل دولة واستقلال أعمال قضائها.
من ناحية ثانية التقى القحطاني أول من أمس، وفدا حقوقيا أوروبيا، يضم رئيس قسم دول مجلس التعاون الخليجي بهيئة العمل الخارجي الأوروبي جون أورورك، ونائبه روزا ماريا، وسفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة، آدم كولاخ، وفريق عمل مختص بالشرق الأوسط والخليج في الاتحاد الأوروبي، وذلك خلال زيارتهم للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أول من أمس.

4جهات تضبط أكاديميات واتساب

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 12 ربيع ثانى 1437هـ - 22 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250006&CategoryID=5

مكة المكرمة: أحمد الجهني

أرجعت جمعية حقوق الإنسان مسؤولية مراقبة وضبط أكاديميات واتساب التي تقدم برامج ودروسا دينية إلى أربع جهات رسمية، مؤكدة أنها مخولة بتنظيم مثل هذه البرامج، وإصدار تصاريح رسمية لها. وذكر عضو الجمعية في مكة المكرمة وكيل كلية الشريعة في جامعة أم القرى الدكتور محمد السهلي، أن الجهات الأربع هي: وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والإعلام والداخلية وهيئة الاتصالات.

أرجعت جمعية حقوق الإنسان إلى أربع جهات رسمية مسؤولية مراقبة أكاديميات الواتسآب التي تقدم البرامج والدروس الدينية، وقالت إن تلك الجهات هي المخولة بتنظيم مثل هذه البرامج الدينية والدعوية وإصدار تصاريح رسمية لها. جاء ذلك على لسان عضو جمعية حقوق الإنسان بمكة المكرمة ووكيل كلية الشريعة بجامعة أم القرى الدكتور محمد السهلي لـ"الوطن"، مشيرا إلى أن وزارات الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد والإعلام والداخلية وهيئة الاتصالات هي المخولة بضبط مثل هذه الوسائل، وقال: "لا بد أن تتعاون هذه الجهات بأسرع وقت في ضبطها وكبح جماحها وذلك بأن تكون هناك تصاريح رسمية من قبل الجهات المختصة لانتشار هذه الأكاديميات".

مستويات علمية متدنية

قال السهلي: نعلم أن كثيرا من المنتسبين لهذه البرامج الدعوية والدينية هم من ذوي المستويات العلمية المتدنية الذين من السهل أن يكونوا ضحايا لتغيير الأفكار والمفاهيم الدينية المعتدلة، مشددا على أن العلم لا يأتي إلا بالتلقي في جميع الأديان، وأضاف "لا يوجد دين أو مذهب يعتمد على أخذ العلم من تلك المواقع، غير أن هذه الأكاديميات طيبة ومفيدة ونشجع على وجودها لأنها تساعد على انتشار العلم لمن يصعب عليه الوقت، لكن هي خطيرة في تزييف الحقائق كونها بعيدة عن المراقبة والمتابعة، إضافة إلى أننا لا نعلم عن السيرة الذاتية لمن يقومون بالإشراف على مثل هذه الأعمال الدينية".

سلامة المعتقد والمنهج

أشار السهلي إلى أنه يجب على القائمين عليها أن يتقوا الله وأن يختاروا المشهود لهم بسلامة المعتقد والمنهج ومن الذين درسوا وتعلموا على يد العلماء الأفاضل، ولابد أن تكون أسماؤهم وصورهم صريحة لجميع المشاركين، وعلى المتلقي أن يتأكد من هذه المجموعة ومن القائم عليه وكذلك المشاركين وأن يتأكد وأن يستشير طلبة العلم والمشهود لهم بالاعتدال في سلامة تلك البرامج العلمية والتحري حول معرفة أسماء القائمين عليها. وختم السهلي بتأكيده أنه تأتي الكثير من الاستفسارات والفتاوى حول بعض الدروس التي يأخذونها من تلك المواقع بشكل خاطئ أو غير مفهوم أو غير مكتملة لديهم، لافتا إلى أن هذه المواقع على ما لديها من النفع إلا أنه ومن الخطورة أن يعتمد عليها في الأحكام العملية أو العقدية والفكرية التي يأخذها المتلقي بحسن ظن وهؤلاء يريدون الإطاحة به في طريق منحرف عن المنهج الإسلامي الصحيح والمعتدل.

الجهات المعنية

وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

الإعلام

الداخلية

هيئة الاتصالات

بحضور ضيف الشرف رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان فرع مكة المكرمة

طلاب الأمس يكرّمون معلميهم بعد34 عاماً في بادرة رد الجميل

المصدر: جريدة سبق الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
https://sabq.org

في بادرة جميلة يظهر فيها أنبل معاني الوفاء والعرفان ولم تنسه السنون؛ لرد الجميل بعد أكثر من 34 عاماً.
أقامت مجموعة من خريجي متوسطة العاصمة المقدسة النموذجية للأعوام "١٤٠٣ - ١٤٠٤ -١٤٠٥"؛ حفل تكريم لعدد من معلميهم ومربيهم الذين علَّموهم، في بادرة لرد الجميل بعد أكثر من 34 عامًا، وذلك في أمسية جميلة، كان ضيف الشرف فيها مدير التعليم الأسبق في منطقة مكة المكرمة، وعضو مجلس الشورى سابقًا، رئيس فرع جمعية حقوق الإنسان فرع مكة المكرمة حاليًا "سليمان الزايدي".
وحضر الحفل عددٌ من معلمي العاصمة المتوسطة، يتقدَّمهم مدير المدرسة آنذاك "طارق أحمد الزواوي"، والمحتفون من الطلبة البالغ عددهم قرابة 50 طالبًا، منهم من هو الآن في مراكز قيادية، وفي وظائف مختلفة مدنية وعسكرية وفي القطاع الخاص.
وتسلم المعلمون المكرمون دروع التكريم وباقات الورود، خلال الاحتفاء الحار من أبنائهم طلبة الأمس رجال اليوم.
وذكر عدد من المحتفين أنَّ مثل هذه البادرة ما هي إلا في الحقيقة من باب الواجب تجاه المعلم الذي يبذل الكثير من الجهد والوقت في تربية النشء، وتخريج الرجال الذين يخدمون وطنهم وأمتهم، آملين أن تكون نواة خير يقتدى بها من قبل الجميع في تقديم أقل الواجب من الشكر والعرفان بالجميل لأصحاب الفضل من المعلمين.
وشكر المعلمون طلابهم على الحفل والاحتفاء والتكريم، رغم مرور السنين الطويلة، إضافة لظروف عملهم، مؤكِّدين أنَّهم لن ينسوا هذا التكريم.

في لقائه بوفد وزارة الخارجية البريطانية

رئيس جمعية حقوق الإنسان: إثارة إعلامية هدفها الإساءة لسمعة المملكة

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122739

5

حقوق الإنسان في الصحافة

الرياض- راشد السكران
أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني أن هناك إثارة لبعض الحالات الفردية تُستغل من قبل البعض وتعمم بهدف الإساءة لسمعة المملكة.
وبين أن هناك جهودا بذلت في إصدار العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة التي تدعم حقوق الإنسان، ومنها تعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية ونظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل.
جاء ذلك خلال لقائه أمس بوزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس الوود في مقر الجمعية بالرياض، بحضور سفير بريطانيا لدى المملكة سايمون كوليس، وجولي سكوت مديرة إدارة الخليج بالخارجية البريطانية، وجرانت كالدر السكرتير الخاص لوزير الخارجية البريطاني، وناقولا وودجت مستشارة السفير البريطاني لدى المملكة.
وشدد رئيس الجمعية على ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها.
كما تطرق الحديث خلال اللقاء إلى التطور في مجال مرفق العدالة في المملكة وتدريب القضاة وتقنين أحكام الفقه الإسلامي والجهود المبذولة في هذا المجال والتي تحتاج مزيداً من الوقت.
من جهته أشاد وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس الوود بالتقدم الملحوظ في أحوال حقوق الإنسان في المملكة الملاحظ من دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية.
وقد ذكر الوزير البريطاني أنه أبدى وجهة نظره أمام برلمان بلاده حيال أوضاع حقوق الإنسان في المملكة والتقدم الملحوظ في هذا المجال والذي قد يخفى على البعض.
من جانبه، أكد سفير بريطانيا لدى المملكة على أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.
فيما أكد د. القحطاني على أهمية تبادل وجهات النظر بما يساهم في تفهم أفضل للقضايا الحقوقية المختلفة التي يتم طرحها.
وكان قد قدم رئيس الجمعية في بداية اللقاء شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.
وفي موضوع ذي صلة، استقبل رئيس الجمعية د. مفلح القحطاني لويسا مانريكه مستشارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأوربي، وتطرق الحديث إلى بعض القضايا الحقوقية.

أكدت أهمية إصدار العديد من الأنظمة والقوانين بالمملكة الخارجية البريطانية تثمن دور السعودية في حماية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
https://sabq.org

أكد وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس الوود أهمية التقدم الملحوظ في أحوال حقوق الإنسان في المملكة ومنها دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية.
جاء ذلك أثناء زيارته على راس وفد ضم سفير بريطانيا لدى المملكة سايمون كوليس ومديرة إدارة الخليج بالخارجية البريطانية جولي سكوت السكرتير الخاص لوزير الخارجية البريطاني جرانت كالدر، ومستشارة السفير البريطاني لدى المملكة ناقولا وودجت لمقر الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان .

وتطرق توبياس الوود للحديث عن بعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الدول الأوروبية منها كما تطرق لمواقف بعض البرلمانيين البريطانيين والأوروبيين من أوضاع حقوق الإنسان في المملكة مؤخرا مؤكدا أنه أبدى وجهة نظره أمام برلمان بلاده حيال أوضاع حقوق الإنسان في المملكة والتقدم الملحوظ في هذا المجال والذي قد يخفى على البعض .

من جانبه أكد سفير بريطانيا لدى المملكة على أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان .

وكان رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري وسكرتير رئيس الجمعية أحمد بن محمد المحمود قد استبقلوا الوفد البريطاني حيث قدم الدكتور مفلح القحطاني في بداية اللقاء شرح موجز عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه.

وأكد رئيس الجمعية على أن هناك إثارة لبعض الحالات الفردية يُستغل من قبل البعض ويعمم بهدف الإساءة لسمعة المملكة وان هناك جهود بذلت في إصدار العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة التي تدعم حقوق الإنسان ومنها تعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية ونظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل مشيرا إلى أهمية تبادل وجهات النظر بما يساهم في تفهم أفضل للقضايا الحقوقية المختلفة التي يتم طرحها .

من جهة أخرى، استقبل رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني مستشارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأوربي السيدة لويسا مانريكه حيث تطرق الحديث إلى بعض القضايا الحقوقية.

وفد الخارجية البريطانية يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/656255

سلوى حمدي – الرياض

سلوى حمدي – الرياض

زار وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس الوود يرافقه سفير بريطانيا لدى المملكة سايمون كوليس والوفد المرافق الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس، وكان في استقباله رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني والأمين العام للجمعية المستشار خالد بن عبدالرحمن الفاخري. وفي بداية اللقاء قدم القحطاني شرحًا موجزًا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية وآليات عملها ونوعية القضايا التي تتلقاها وما تقدمه الجمعية من جهود في مجال حقوق الإنسان والتقدم الملحوظ في هذا المجال والجهود التي تبذل من أجل تعزيزه، وقد أشار الوزير إلى التقدم الملحوظ في أحوال حقوق الإنسان في المملكة الملاحظ من دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية وقد تطرق الحديث لبعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الدول الأوروبية منها، ومواقف بعض البرلمانيين البريطانيين والأوروبيين من أوضاع حقوق الإنسان في المملكة مؤخرًا، وأكد رئيس الجمعية على أن هناك إثارة لبعض الحالات الفردية يُستغل من قبل البعض ويعمم بهدف الإساءة لسمعة المملكة وأن هناك جهودًا بذلت في إصدار العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة التي تدعم حقوق الإنسان ومنها تعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية ونظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل.

وقد أكد رئيس الجمعية على ضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها، كما تطرق الحديث إلى التطور في مجال مرفق العدالة في المملكة وتدريب القضاة وتقنين أحكام الفقه الإسلامي والجهود المبذولة في هذا المجال. وأكد سفير بريطانيا لدى المملكة على أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

من جهة أخرى، استقبل رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لويسا مانريكه مستشارة الشؤون السياسية بالاتحاد الأوربي وتطرق الحديث إلى بعض القضايا الحقوقية.

الخارجية البريطانية: المملكة تحترم حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160126/Con20160126821342.htm

عكاظ (الرياض)
أكد وزير شؤون الشرق الأوسط بالخارجية البريطانية توبياس ألوود، أن هناك تقدما ملحوظا في أحوال حقوق الإنسان وتعزيزها في المملكة.
ونوه خلال زيارته للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أمس، برفقة السفير البريطاني لدى المملكة سايمون كوليس، ومديرة إدارة الخليج بالخارجية البريطانية جولي سكوت، والسكرتير الخاص لوزير الخارجية البريطاني جرانت كالدر، ومستشارة السفير البريطاني ناقولا وودجت، إلى دخول المرأة في عضوية مجلس الشورى والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية، متطرقا إلى بعض القضايا الحقوقية الأخرى ومنها عقوبة الإعدام وموقف الدول الأوروبية منها، ومواقف بعض البرلمانيين البريطانيين والأوروبيين من أوضاع حقوق الإنسان في المملكة.
من جهته، قال رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني: إن هناك إثارة لحالات فردية تستغل من قبل البعض وتعمم بهدف الإساءة لسمعة المملكة. مبينا أن هناك جهودا بذلت في إصدار العديد من الأنظمة والقوانين في المملكة التي تدعم حقوق الإنسان ومنها تعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية ونظام الحماية من الإيذاء ونظام حماية الطفل. فيما أكد سفير بريطانيا لدى المملكة على أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

وزير بريطاني: في بلادي يجهلون تقدم حقوق الإنسان بالسعودية

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250495&CategoryID=5

الرياض: الوطن
كشف وزير شؤون الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية توبياس إلوود، عن جهل البريطانيين بالتقدم الملحوظ الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان، مؤكدا خلال زيارة وفد الخارجية البريطانية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، أنه أبدى وجهة نظره أمام برلمان بلاده حيال أوضاع حقوق الإنسان في المملكة، والتقدم الملحوظ في هذا المجال، والذي قد يخفى على البعض. وأشار الوزير البريطاني إلى دخول المرأة إلى عضوية مجلس الشورى، والسماح لها بالمشاركة في الانتخابات البلدية كناخبة ومرشحة. فيما أكد سفير بريطانيا لدى المملكة سايمون كوليس أهمية تبادل وجهات النظر حيال القضايا الحقوقية، وخلق الشراكات بين المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في البلدين. وأشار رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إلى أهمية تبادل وجهات النظر بما يسهم في تفهم أفضل للقضايا الحقوقية المختلفة

التي يتم طرحها، وضرورة احترام تطبيق الدول لأحكام قانونها الداخلي واستقلال أعمال قضائها. كما تطرق الحديث إلى التطور في مجال مرفق العدالة في المملكة، وتدريب القضاة، وتقنين أحكام الفقه الإسلامي.

أعضاء الشورى ينتقدون أداء "التعليم" و25 توصية إضافية على تقريرها السنوي

إقرار توصية لدراسة ربط راتب متقاعدي "التأمينات" بالتضخم.. ومعالجة عجز المؤسسة المالي

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122747

الرياض - عبدالسلام البلوي

وافق مجلس الشورى يوم أمس الاثنين على خمس توصيات على التقرير السنوي للتأمينات الاجتماعية وقرر مطالبة المؤسسة بدراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي في سبيل المحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد، كما دعاها إلى تضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن شركة حصانة للاستثمار لتشمل هيكلها الإداري وأدائها التشغيلي والاستثماري، وشدد على مراجعة استراتيجيتها الاستثمارية بهدف رفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية، كما أقر توصية لمراجعة توزيع محفظة التأمينات الاجتماعية العقارية جغرافياً والحد من التركيز في مدينة الرياض؛ بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق المملكة.

الرحيلي: أشغلنا مديرات المدارس بالبحث عن عمال نظافة.. وسوء تنفيذ المدارس وخطورتها على الطلاب

من ناحية أخرى، ناقش المجلس التقرير السنوي لوزارة التعليم وطالبت د. وفاء طيبة بتشكيل لجنة خاصة من لجان الإدارة والموارد البشرية، والتعليم والبحث العلمي، وحقوق الإنسان والهيئات الرقابية لدراسة أوضاع الفئات المتضررة من تعينها على وظائف إدارية من شباب وشابات صدر أمر ملكي بتعينهم على وظائف تعليمية ولكن تم تعين هذه الفئة على كادر أو مرتبة أو مستوى غير الذي تستحقه، والتقدم للمجلس بالنتائج، وما يمكن أن يتخذ من قرارات حيالها، لرفعها للوزارات المعنية.

وأكدت د. طيبة على أن النظام الأساس للحكم يقوم على العدل والشورى والمساواة حسب الشريعة الإسلامية، ولا يضيع حق في دولة هذا نظامها، وهذا ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز باهتمامه بدعوة رئيسي هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والعاملين بهما، وذكر في كلمته "أن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق وتحقيق العدل" مشيرة إلى قوله حفظه الله "لا أريد في حياتي أن أسمع عن مظلوم، ولا أريد أن يحملني الله وزر ظلم أحد أو عدم نجدة مظلوم، اللهم بلغت اللهم فاشهد".

وقدمت د. طيبة توصية تنص على تنسيق وزارة التعليم مع الوزارات ذات العلاقة تصحيح مسار تطبيق الأمر الملكي أ/١٢١ والتأكد من تعيين من صدر بحقهم الأمر الملكي على الكادر الصحيح والمرتبة الصحيحة التي تتفق مع شهاداتهم حسب النظام، مؤكدة أن تم تعيينهم على وظائف لم يؤهلوا لها، واستبعادهم من وظائف تم تأهليهم لها، هدر للقوى البشرية، كما أن كثيرا ممن عينوا بناء على هذا القرار على الكادر الإداري أجبروا بعد ذلك على التدريس في تخصصاتهم

العلمية للحاجة، وتسبب القرار في ضياع حقوق مادية لهؤلاء المواطنين لأنهم على كادر أقل في مميزاته من الكادر التعليمي الذي يفترض أن يعينوا عليه وفقاً للنظام.
ونبهت د. نورة العدوان على مخالفة وزارة التعليم لقرار مجلس الوزراء الصادر عام 1418 الذي يمنع قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية عدا من تقتضي الضرورة التحاقهم فيها من الطلاب القادمين من الخارج الذين لا تمكنهم ظروفهم الدراسية من الالتحاق بالمدارس السعودية فللوزير النظر في الموافقة في قبولهم مدة تحددها ظروف كل طالب في كل سنه بما لا يتجاوز ٣ سنوات، حيث أصدرت الوزارة قرارا للسماح بالتحاق الطلبة السعوديين في المدارس الأجنبية بشرط حصول هذه المدارس على ٧٠ في المئة في سجل التقويم الخاص بتصنيف المدارس وأن يكون المالك للمدرسة سعودي.
وقالت د. العدوان "الوزارة جهة تنفيذية لا تملك في نظامها مخالفة اللوائح الصادرة من مجلس الوزراء، والسماح للطلبة السعوديين بالالتحاق في المدارس الأجنبية هو قرار سيادي يمس الانتماء والهوية والوطنية ويتعين على الوزارة الرجوع عن هذا القرار والالتزام بتطبيق اللائحة الصادرة عن مجلس الوزراء وقد تقدمت للجنة بتوصية في هذا المضمون.
د. محمد آل ناجي يطالب بتعيين خريجات كليات المجتمع
وطالبت العدوان عبر 25 توصية قدمها الأعضاء على تقرير وزارة التعليم، بتطبيق نظام العمل الجزئي للمعلمات وفقاً للقرار السامي الصادر في الثاني من رجب عام 1432 والقاضي باعتماد نظام العمل الجزئي والتي تسمح بتعيين معلمتين على وظيفة واحدة، ووضع الترتيبات النظامية لهذا النظام، مشددة على أهمية تنفيذ القرار السامي القاضي بسرعة إيجاد حلول للخريجات وقد تضمن الموافقة على الخطة التفصيلية والجدول الزمني للحلول العاجلة قصيرة المدى والحلول المستقبلية لمعالجة ودعم توظيف المرأة في مجال التعليم، مشيرةً إلى مضي سبع سنوات على القرار السامي حدد المدة الزمنية لتطبيق نظام العمل الجزئي كحل عاجل بفترة ستة أشهر، وتابعت"نحن الآن في ١٤٣٧، وفي أواخر عام 1431ه اي بعد سته شهر من صدوره صرح مسؤولو الوزارة أن نظام العمل الجزئي للمعلمات في مراحله الأخيرة، وأنه دخل حيز وضع الإجراءات النظامية لتطبيقه بعد إعداد مسودته الأولية من قبل لجنة مختصة من وزارتي الخدمة المدنية والتربية والتعليم..!".
وأكدت العدوان أن تأخر وزارة التعليم في تطبيق نظام العمل الجزئي وفقاً للتوجيه السامي ترتب عليه خسائر كبيرة في مجال توفير فرص عمل جديدة للخريجات، وحرم المعلمات من حقهن في نظام عمل له إيجابيات كبيرة فهو من الأنظمة المرنة التي تناسب وضع المرأة وأدوارها في الأسرة ويمنحها الخيار في طبيعة العمل، علاوة على معالجة مشكلة عدم انتظام بعض المعلمات في الدوام، وتحسين مستوى أداء المعلمة عن طريق تخفيف العبء عنها، والحد من الإجازات الطويلة للمعلمة، وتسديد الاحتياج الناتج عن تسرب المعلمات بسبب الاستقالة والتقاعد المبكر وهناك مدارس لديها احتياج ويتم معالجته بالندب لها من مدارس أخرى.
وانتقد أعضاء شورى أداء وزارة التعليم وعابت د. دلال مخلد الحربي على المجلس توصية تطالب وزارة التعليم بالاستعداد المبكر للعام الدراسي خاصة ما يتعلق بتوفير الكتب الدراسية، وأكدت أن ذلك من أوليات ما يجب أن تفعله الوزارة ومن المخجل خروج توصية في هذا الشأن من المجلس، وطالبت وزارة التعليم بتعديل أوضاع خريجي الجامعات التربويين الذين عينوا بناء على أمر ملكي على الكادر الإداري وليس التعليمي بإعادة النظر في القرار وإعطائهم حقهم بالتعيين على الكادر التعليمي الذي يستحقونه، وقدمت توصية في هذا الشأن وبررتها بخطأ تعيينهم في وظائف لم يؤهلوا لها واستبعادهم من وظائف تم تأهيلهم لها، كما أن القرار تسبب في ضياع حقوق مادية لهم لأنهم في وظائف أقل مما يفترض أن يكونوا عليه وفقاً للنظام.
وأكدت الحربي عدم الحاجة إلى إصدار نظام الجامعات ورأت أن من أهم سمات الجامعات التنوع وأن تكون كل جامعة مختلفة عن الجامعة الأخرى بأنظمتها وتدريسها وتخصصاتها، مستدركة "ولا يعني هذا استقلالية الجامعات والتي هي غير مناسبة في هذه الفترة"، وقالت" لا.. لاستقلالية الجامعات في ظل تخبط بعضها والفوضى التي تعمها من الداخل في غياب واضح للرؤية والهدف".
وطالبت رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية باعتماد تصنيف وطني خاص بالجامعات السعودية، والتأكيد على أهم المعايير في تصنيف الجامعات، وتفعيل البحث العلمي بشكل جاد وملموس بعيداً عن التنظير والتأطير، إضافة إلى تحقيق التوازن بين الإنجاز العلمي بين مختلف التخصصات الأكاديمية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلمية، وختمت د. الحربي "إن جامعاتنا الطامحة إلى نادي النخبة العالمية لا تحتاج إلى تكرار ما تفعله أفضل الجامعات العالمية بل عليها أن تبدع بأساليبها الخاصة في ظل محيطها المحلي والوطني".
وقال العضو محمد الرحيلي إن الوزارة تغض الطرف عن قصور المدارس الأهلية فيما يخص مبانيها المستأجرة في فلل سكنية، ولاحظ تأخر تسليم المباني المدرسية وسوء تنفيذ بعضها، مؤكداً على أهمية مراجعة كفاءة تنفيذ مباني المدارس الحكومية، وأكد "أشغلنا مديرات المدارس بالبحث عن عمال نظافة وصيانة حيث تقوم الشركات المتعاقدة مع الوزارة

بإسناد مهامها من خلال إعطاء مبالغ زهيدة للمديرات للبحث عن عامل نظافة..! "فيما لاحظ د. عبدالله المنيف انخفاض استحداث مدارس جديدة وقلة الصرف على صيانة المدارس القائمة رغم توفر المبالغ المالية المخصصة، كما دعا د. محمد آل ناجي إلى معالجة أوضاع خريجي كليات المجتمع الذين مضى على تخرجهم 12 سنة ولم يعينوا مع وجود الكثير من التخصصات في هذه الكليات التي لم يعد لها حاجة. وفي مداخلة حول المطالبات للأنشطة المدرسية التي ترهق أولياء الأمور لفت د. حامد الشراري إلى أهمية الحد من الأعباء المالية على أسر الطلاب، منتقداً الطلبات المالية المتكررة من المدارس، وعدم تطبيق التعاميم الخاصة بالحد من طلب المستلزمات المدرسية غير الضرورية التي يطالب بها بعض المعلمين والمعلمات، مقترحا البحث عن الية لتفعيل تلك التعاميم للحد من تلك الأعباء المالية المتزايدة على الأسر، وطالب د. أحمد الزيلعي بالرجوع لنظام الجامعات القديم الذي كان يضمن استقلاليتها التامة وليس كما هو الآن حيث أصبح وزير التعليم رئيسا ومرجعاً لها..!

واقترح د. سطام لنجاوي إعادة الهيكلة الإدارية للجامعات وتنويع مصادر الدخل بالتعاون مع القطاع الخاص لاستثمار مرافقها، وتفعيل الاستفادة من بيوت الخبرة والأبحاث الجامعية وتفعيل الدور الاستشاري لأعضاء هيئة التدريس بدلاً من التعاقدات الخارجية وإشراك القطاعات الاستثمارية بتوفير أساتذة متميزين وفتح أراض الجامعات ومبانيها للاستثمار، وإلغاء أو دمج التخصصات التي لا حاجة لها في سوق العمل، كما اقترح إيجاد نظام تعاقد مع الأساتذة السعوديين، وطالب بإنشاء مجالس أمانات للجامعات يمثل فيها المجتمع تعنى بوضع السياسات العامة لكل جامعة.

وبعد الانتهاء من مناقشة تقرير وزارة التعليم انتقل المجلس إلى التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وبعد طرح توصيات لجنة النقل وتقنية المعلومات للمناقشة تساءل د. سامي زيدان عن مدى ملاءمة القيمة المالية للغرامات المفروضة على شركات الاتصالات في مجال التنافسية مستشهداً بدفع إحدى شركات الاتصالات لغرامة قدرها عشرة ملايين ريال لتعطيلها تحويل الأرقام وتمرير المكالمات الدولية وقال "هل هذه الغرامة موجعة للشركة في ظل أرباحها الهائلة" داعياً إلى مراجعة الأنظمة للبث عن الثغرات التي تتسبب في هذه المخالفات، وطالب العضو عبدالمحسن المارك الوزارة بالعمل على خفض رسوم الاتصالات لتناسب الدول المجاورة، ودعا العضو أحمد الحكمي إلى تجسير الفجوة بين العرض والطلب في عدد المتخصصين في هندسة تقنية المعلومات، فيما رأى آخر أن التقرير لم يتضمن معلومات عن الخطة الخمسية الثانية للاتصالات وتقنية المعلومات.

مندوبو الوزارة لأعضاء المجلس: لن نجيب عليكم

• صمت التعليم" إزاء ضعف المخرجات .. يصدم الشورى

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 9 ربيع ثانى 1437هـ - 19 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160126/Con20160126821195.htm

أصيب أعضاء مجلس الشورى بما اعتبروه «صدمة كبيرة» لرفض مندوبي وزارة التعليم الإجابة على تساؤل اللجنة التعليمية في المجلس عن أسباب ضعف مخرجات الجامعات على الرغم من الإنفاق العالي، إذ قال المندوبون «لن نجيب عليكم لأن سؤالكم مبني على انطباع شخصي».

ورغم محاولة اللجنة التعليمية معالجة وضع الوزارة بتقديم 8 توصيات شديدة اللهجة على تقريرها، إلا أن أعضاء المجلس لم يروا كفايتها، لأهمية دور الوزارة، وتقدموا بـ 25 توصية إضافية.

عندما سأل الدكتور محمد آل ناجي عن أسباب ضعف مخرجات الجامعات على الرغم من الإنفاق العالي، جاء رد الوزارة بأن ضعف المخرجات يحتاج إلى إثباتات علمية أو مؤشرات إحصائية تدلل على ذلك، وأن الوزارة لا يمكنها الإجابة على مجرد انطباع شخصي.

وبين آل ناجي أن ضعف المخرجات يتمثل في مؤشرات قياس الأداء التي يمكن من خلالها حصول الخريج على وظيفة سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، ولم يرد في التقرير نسبة الذين حصلوا على وظائف من خريجي كل كلية أو

تخصص، مضيفا أن بعض الكليات في جامعاتنا لا يجد خريجوها وظيفة، فمثلا كليات المجتمع، التي لا تخلو أي جامعة منها، خصوصا من البنات، وأيضا خريجو أقسام الاقتصاد المنزلي، يشتكون من عدم حصولهم على وظائف، ولا تزال الجامعات تصرف على هذه التخصصات الأموال الطائلة وتخرج منها الناس مع أن بعضها منذ 12 عاما لم يتوظف أحد خريجيها.

وأكد الدكتور حامد الشراري أهمية تطبيق التعاميم الخاصة بالمستلزمات المدرسية غير الضرورية التي يطالب بها المعلمون والمعلمات، وقال: «جاءت مناقشة التقرير تزامنا مع بداية الفصل الدراسي الحالي، إذ بدأت طلبات المدارس من ألوان وحقائب ومستلزمات دراسية، ما يحتم الحد من تلك الأعباء المتزايدة، خصوصا المستخدمة في إقامة الأنشطة أو الوسائل التعليمية التي ليست واجبا، ويجب تنبيه الأهالي بالأمور غير المطلوبة عبر الرسائل الهاتفية».

تعديل أوضاع المعلمين

طالبت الدكتورة دلال الحربي بتعديل أوضاع المعلمين والمعلمات المعينين على الكادر الإداري، ورأت عدم استقلال الجامعات في الوقت الراهن حتى يتم ترتيبها من الداخل وفق المعايير المتعارف عليها، ولا ترى حاجة لإصدار نظام للجامعات، وطالبت بأن يكون لكل جامعة مسارها الخاص بها، رافضة استقلالية الجامعات في ظل تخبط بعضها في ظل غياب واضح للرؤية والهدف. وأضافت: «ليست هناك وصفة سحرية جاهزة لتكون أي جامعة من الطراز العالمي، رغم وجود عوامل لتحقيق هذا الهدف»، وبينت أنه من الخطأ تعميم تجارب عالمية معينة أو استنساخ خطط أجنبية ناجحة، ذلك أن أي قصة نجاح هي مدينة بالدرجة الأولى لبيئتها المحلية، أما العنصر الخارجي فهو محفز وداعم.

وقالت: «إن جامعاتنا الطامحة إلى نادي النخبة العالمية، لا تحتاج إلى تكرار ما تفعله أفضل الجامعات العالمية، بل عليها أن تبدع بأساليبها الخاصة في ظل محيطها المحلي والوطني». من جهته لاحظ الدكتور عبدالله المنيف، انخفاض إنشاء المدارس الجديدة، وقلة الصرف على صيانة المدارس القائمة، رغم توفر المبالغ اللازمة.

مجالس أمانات لرسم سياسات الجامعات

طالب الدكتور سطام لنجاوي، بإشراك القطاع الخاص في الاستثمار في مرافق الجامعات لتنويع مصادر دخلها، وإنشاء مجالس أمانات للجامعات يمثل فيها المجتمع، تعنى بوضع السياسات العامة لكل جامعة، وإلغاء بعض التخصصات الجامعية التي لا يحتاجها سوق العمل.

وطالبت الدكتورة وفاء طيبة، بتشكيل لجنة خاصة من لجان الإدارة والموارد البشرية، والتعليم والبحث العلمي، وحقوق الإنسان والهيئات الرقابية، لدراسة جميع الفئات التي تم تعيينها على كادر أو مرتبة أو مستوى غير الذي تستحقه، والتقدم للمجلس بالنتائج، وما يمكن أن يتخذ من قرارات حيالها، لرفعها للوزارات المعنية.

وقالت: (إن النظام الأساس للحكم يقوم على العدل والشورى والمساواة حسب الشريعة الإسلامية، ولا يضيع حق في دولة هذا نظامها، وهذا ما أكد عليه خادم الحرمين الشريفين باهتمامه بدعوة رئيسي هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والعاملين بهما، وذكر في كلمته «إن أنظمة الدولة تتكامل في صيانة الحقوق وتحقيق العدل»).

وقالت طيبة: «بعد مداخلتي على تقرير الخدمة المدنية الخاصة بالمعينين على البند ١٠٥ وبيان خسارتهم لحقوقهم، وفئة من الشباب المتقدمين للكادر التعليمي، الذين صدر بحقهم الأمر الملكي أ/ ١٢١ بتاريخ ١٤٣٢/٧/٢ لتعيينهم على وظائف تعليمية، وانتهى أمر كثير منهم بتعيينهم على الكادر الإداري، ومطالبة بعضهم بالتدريس للحاجة لخدماتهم رغم أنهم على كادر إداري، والغريب أن الجدول الخاص بالقوى البشرية في التقرير لم يشتمل على إداريين!! ولكن في جدول آخر ظهر فيه (مساعدون إداريون وعددهم 6867)، ولم يشتمل على الوظائف التعليمية الشاغرة، فالجداول مرتبكة، وغير مرقمة لأتمكن من الإشارة لها».

وانتقدت تكرار تقرير وزارة التعليم وقالت: «الوزارة ما زالت تكرر كل عام نفس البرامج والمشاريع، ولم يتمكن التقرير من عرض إنجازات الوزارة في موضوع رياض الأطفال بشكل واضح مفهوم، ويبدو لي - وأرجو أن أكون مخطئة - أن الوزارة ليس أمامها إستراتيجية واضحة لتطوير رياض الأطفال بنت على أساسها خطة للعمل محددة بزمان وآليات ومؤشرات أداء، فمنذ خمس سنوات الوزارة تكرر نفس الدراسات التجريبية وتصل إلى توصيات».

وأكدت الدكتورة حياة سندي أن السبب الرئيسي في عدم كفاءة التدريس في جامعاتنا وكلياتنا ليس في الأعداد الكبيرة للطلاب، وليس في قلة أعضاء هيئة التدريس أو طول اليوم الجامعي، أو عبء العمل التدريسي، فهذه كلها أسباب ثانوية، فالسبب الرئيسي هو أن أعضاء هيئة التدريس لم يعدوا للتدريس، وأن المدرس الجامعي قديما وحديثا يعلم طلابه وفق الأسلوب الذي تعلم به، ودون إتاحة الفرصة للطلاب بإعمال عقولهم وفكرهم لمواجهة المتغيرات والمستجدات، ما جعل المخرجات ضعيفة.

ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم

طالب مجلس الشورى، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بدراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي في سبيل المحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد، وذلك بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة المالية، بشأن ملحوظات

الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي للمؤسسة. وطالب المجلس، المؤسسة بتضمين تقاريرها القادمة معلومات تفصيلية عن شركة حصانة للاستثمار لتشمل هيكلها الإداري وأداءها التشغيلي والاستثماري. كما طالب المجلس، المؤسسة بمراجعة استراتيجيتها الاستثمارية بهدف رفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية.

وكشف تقرير المؤسسة، أن العجز الاكتواري للفترة من عام 1434 إلى عام 1494 يقدر بـ 121 مليار ريال، وهو ما يمثل 30 % من قيمة موجودات المؤسسة، كما كشف أن معدل الاشتراك المطلوب لتحقيق التوازن الاكتواري تجاوز 24 %، مما يعني وجود عجز اكتواري يعادل 6،8 % من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي.

من ناحية أخرى، نفت المؤسسة العامة للتقاعد، إيقاف معاش المتقاعدة المخصص لها عن خدماتها في حال زواجها، مؤكدة أن هذه المزايا حرص على مصلحة المشتركين. وفندت بعض اللغط الدائر حول إيقاف نصيب أرملة المتقاعد أو ابنته، بالتأكيد على «أن هذا الأمر يعد مؤقتا، ويعود لهما نصيبهما في حال الطلاق أو الترمل بشرط أن تكون المستفيدة غير موظفة على وظيفة خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري». ولفتت على لسان المتحدث الرسمي للمؤسسة فهد بن عبدالله الصالح، إلى أنه إذا كانت البنت متزوجة في حياة والدها المتقاعد فيتم إدراجها ضمن المستفيدين من الورثة في حالة طلاقها أو ترملها.

العدوان: إلحاق السعوديين بـ «الأجنبية» مخالفة

ترى الدكتورة نورة العدوان، أن قرار السماح للطلبة السعوديين الدراسة بالمدارس الأجنبية، مخالفة صريحة لقرار مجلس الوزراء، وهو عدم جواز قبول أي طالب بالمدارس الأجنبية ما عدا القادمين من الخارج، والموافقة على انتسابه للمدارس لمدة تحددها الظروف لكل طالب، ووزارة التعليم جهة تنفيذية، وسماحها للطلاب هو مخالفة واضحة. وطالبت بسرعة إيجاد حلول للخريجات، وقالت: «من الحلول العاجلة توظيف معلمتين في وظيفة واحدة (العمل الجزئي)، ما سيساهم في الحد من الخسائر الكبيرة في استحداث وظائف جديدة وسيكون فيه فرصة أكبر للخريجات. وتساءل عضو المجلس محمد الرحيلي عن سبب غض الطرف عن المباني المستأجرة للقطاع الخاص، وقال: «أشار التقرير إلى رغبة الوزارة في التخلص من المباني المستأجرة في المدارس الحكومية فقط، إلا أنه من المؤلم أن يفرح أهالي الحي بمبنى مدرسة (عظم) ليس لشهر ولا شهرين، بل لأكثر من سنة، ويتضح أنه من المشاريع المتعثرة وبعد الانتهاء منه يزول الفرح، ويتحول الأمر لكابوس بسبب هبوط المبنى دون أن تعاقب الوزارة المقاول، ولا يتحرك المسؤول إلا بعد حدوث كارثة سقوط المبنى». وطالب وزارة التعليم بإيجاد الحلول الجذرية لنظافة المدارس، مضيفا: «يجب ألا تتعاقد إدارة المشاريع مع شركة نظافة تعطي مديرات المدارس مبلغا زهيدا للبحث بأنفسهن عن عاملات نظافة، وينشغلن بالبحث ومطاردة العمالة المنزلية عن مهامهن الأساسية». وكانت اللجنة التعليمية قد طالبت في توصياتها الوزارة بإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين في وزارة واحدة.

الشورى يثمن موقف رئيس «الأمة» الكويتي

ثمن رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ بالموقف المشرف لرئيس مجلس الأمة في دولة الكويت الشقيقة مرزوق بن علي الغانم، خلال مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في العاصمة العراقية بغداد، إذ سجل اعتراضه على ما تضمنته كلمة رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية.

وأشاد رئيس مجلس الشورى في افتتاح جلسة المجلس العادية الثالثة عشرة أمس، بالموقف النبيل غير المستغرب لرئيس مجلس الأمة الكويتي وللمجلس، الذي يجسد معاني الأخوة والعلاقات الوثيقة بين المملكة ودولة الكويت وشعبيهما الشقيقين، سائلا الله العلي القدير أن يديم على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمن والأمان، وأن يديم علينا هذه اللحمة.

اتجاه لتعديل مواعيد جلسات الشورى

يتجه مجلس الشورى لتغيير مواعيد انعقاد جلساته، وتشير المعلومات إلى أن الآلية الجديدة التي تدرسها الإدارة العليا في المجلس، عقد الجلسات على مدار الأسبوع، ولا تعقد في الأسبوع الذي يليه، في محاولة لترشيد المصروفات.

وكان عدد من الأعضاء طرحوا في جلسة أمس مقترحات لتطوير آلية عمل المجلس ولجانه المتخصصة، وإعطاء اللجان المتخصصة قدرا أكبر من الوقت لإنجاز أعمالها، ومن تلك المقترحات، تخصيص أسبوع للجلسات العامة.

ويدعو المقترح لتخصيص الأسبوع الآخر لاجتماعات اللجان المتخصصة لإنجاز أعمالها، بحيث يكون لديها متسع من الوقت لدراسة الموضوعات دراسة وافية وشاملة، كونها جزءا مهما وأساسيا في صناعة وصياغة القرار النهائي داخل المجلس.

ويتيح هذا المقترح للجان الصداقة الفرصة لعقد اجتماعاتها مع ضيوف المجلس من لجان الصداقة في البرلمانات الدولية خلال الأسبوع الذي لا تعقد فيه الجلسات العامة.

استقدام «المنزلية» من جيبوتي والنيجر

وافق مجلس الشورى على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي في النيجر، كما وافق على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية مع وزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري في جيبوتي.

وطالب الدكتور عبدالمحسن المارك، بتخفيض رسوم الهواتف المحمولة والثابتة وباقات الإنترنت لتتماشى مع أسعار الدول المجاورة، لافتا إلى أن رسوم الجوال والإنترنت في المملكة باهظة، وترهق الأسر، خصوصا أن كل فرد في الأسرة يستخدم الجوال والإنترنت. وأوصت اللجنة في تقريرها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بالإسراع في إقرار الإستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات.

إعلام حقوق الإنسان.. !

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1123089

د. أحمد الجميعة

حقوق الإنسان في المملكة واحدة من أهم القضايا تناولاً في الإعلام الغربي، وأكثرها حساسية وإثارة في التعبير عنها، وضعفاً ومحدودية في مصادر الحكم أو التعليق عليها، خاصة غير الرسمية منها، ورغم الجهود الحكومية المبذولة من هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان في محاولة تصحيح الصورة الذهنية لدى الغرب وإعلامه تحديداً، إلاّ أن هناك من يرى أن الهيئة والجمعية لم يقدما ما يكفي إعلامياً في إظهار ما تحقق من منجزات لحقوق الإنسان في المملكة، وهو ما عبّر عنه صراحة وزير شؤون الشرق الأوسط في الخارجية البريطانية "توبياس إلوود" في زيارته للمملكة قبل أيام عن جهل البريطانيين بالتقدم الملحوظ الذي تشهده المملكة في مجال حقوق الإنسان، وقبل ذلك اعترافات لهيئات ومنظمات حقوقية زارت المملكة وأعلنت صراحة عن ضعف الجانب الإعلامي في إبراز الإنجازات الكبيرة التي تحققت في هذا المجال، ومن ذلك تمكين المرأة ناخبة أو منتخبة في المجالس البلدية، وإنشاء هيئة للمحامين، وصدور نظام حماية الطفل، وآخر للجمعيات والمؤسسات الأهلية، وتعديلات نظام الإجراءات الجزائية ولائحته التنفيذية، والسماح بصدور سجلات الأسرة للمرأة السعودية المتزوجة والمطلقة والأرملة، إلى جانب إنشاء مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية كواجهة لاهتمام المملكة بالإنسان أياً كان جنسيته وموقعه.

المملكة تطبق الشريعة الإسلامية بأحكامها وتعاليمها، وتصون كرامة الإنسان، وتحمي حقوقه، ويقوم حكمها على أساس من العدل والشورى والمساواة، ولا فرق بين مواطن وآخر في الحقوق والواجبات، وهي رسالة ومنهج ارتضيناه، وتعاهدنا عليه، ومستمرون فيه، ولا نقبل من أحدٍ أن يزايد أو يساوم عليه، مهما كانت المبررات، أو التوجهات، أو حتى موجات الحقد والكراهية؛ لأن الأهم هو ما نحتكم إليه، وليس ما نتفق عليه، ولهذا كان القضاء مستقلاً، وأحكامه عادلة وناجزة، والتعامل مع الآخر على أساس البينة وليس الشبهة، وأكثر من ذلك أن الإنسان ليس حراً بلا مسؤولية، وليس مقيداً عن واجب العمل.

هذه المبادئ التي نؤمن بها لم يواكبها عمل إعلامي خارجي يستطيع أن يبرز الحقائق بعدة لغات، وأن يصل إلى دوائر النخب المؤثرة في أكثر الدول تأثيراً على القرار العالمي، ولهذا لا نزال نتلقى ضربات الإساءة، والتشكيك، والتأزيم، وتضخيم الحوادث الفردية وإبرازها على أنها قضية رأي عام، بل بعضها وصل إلى أروقة السياسة الخارجية للدول،

والتعليق عليها من محامين ومنظمات حقوقية، وتم تكثيف التعرض الإعلامي حولها، واستغلها الأعداء لتمرير مشروعاتهم السياسية والطائفية أحياناً.
نعم الهيئة والجمعية بحاجة إلى جهد إعلامي مضاعف حالياً، ومسؤولية هيئة حقوق الإنسان أكبر بحكم الإمكانات ومرجعية القرار الرسمي ونطاق المسؤولية، ولكن علينا أن نتحلى بكثير من الحكمة والتعقل، ولا نلوم جهة أو أكثر ونحن ندرك أن موضوع الإعلام الخارجي للمملكة بحاجة إلى إعادة صياغة ورؤية جديدة، وحقوق الإنسان جزء مهم من هذه الرؤية، وعلينا أن نكون منصفين أيضاً من أن هناك جهوداً تبذل حالياً من وزارة الثقافة والإعلام للتصدي لهذا الملف المهم في هذه المرحلة، ونحن على يقين من أن هناك رؤية سوف تتشكّل في لغة الخطاب الخارجي، ومنصة للتعبير الرسمي يقف عليها متحدث باسم الوطن، وقنوات بعدة لغات، وحسابات متعددة الأهداف والتوجهات على مواقع التوصل الاجتماعي لتزويد الآخر بالمعلومات الصحيحة في وقتها، ومخاطبته بعقلية الإنسان المستقل وليس المؤدلج.
أتمنى أن يكون هناك تنسيق إعلامي أكبر بين هيئة حقوق الإنسان ووزارة الثقافة والإعلام في هذه المرحلة، وأن يكون هناك رؤية مشتركة لنشر الأفكار قبل المنجزات التي تعبّر عن منهج المملكة، وتخاطب الإعلام الغربي بالرسالة التي يفهمها ولا يتجاوزها، وتمنحنا فرصة أكبر للانتشار، فما المانع أن ننتج أفلاماً وقصصاً إنسانية قصيرة بعدة لغات وننشرها في فضاء النت أو القنوات الإخبارية المؤثرة؟، وما المانع أن يكتب د. بندر العيبان مقالاً أو يجري مقابلة تلفزيونية أو صحافية مع أي وسيلة إعلامية مرموقة خارجياً؟، ما المانع أن نصل إليهم قبل أن نستضيف بعضهم في غرف اجتماعات وينتهي الكلام عند ما قدمنا ولا نواجه ما يحاك ضدنا!.

رؤية حقوقية .. في جهود تفعيل المجالس البلدية

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
https://www.albiladdaily.com

طلال بن حسن قستي

تعتبر حقوق الإنسان أهم أسس الحياة .. ومنبع العدالة ومبعث السلام , ولنا في قوله سبحانه وتعالى أساس واضح لحقوق الإنسان منذ بد الخليقة .. حيث يقول سبحانه وتعالى : (وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا) الإسراء، لذلك نقول إن من خصائص حقوق الإنسان أن يعيش جميع الناس بكرامة ويحق لهم أن يتمتعوا بالحرية والأمن وبمستوى معيشي لائق.
ولأن أعمال ومهام البلديات في الحياة المعاصرة .. تدخل في تصنيف الحقوق البيئية والثقافية والتنموية .. فقد أولت حكومتنا الرشيدة هذا الجانب كامل الاهتمام .. وما اقدامها على إجراء انتخابات للمجالس البلدية منذ انطلاقها قبل عدة سنوات إلا تعبيراً عن قناعتها بحرية اختيار المواطنين لمن يمثلهم في المجالس البلدية التي تراقب اعمال البلديات وتقدم لها النصح والإرشاد والعون لتحسين خدماتها فمن هنا كان للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دور واضح ومنفرد لمراقبة الانتخابات في الدورتين السابقتين والدورة الأخيرة التي تمت في بداية شهر ربيع الأول الماضي .. وكان لها ما كان من نتائج إيجابية ستساعد بإذن الله على ترسيخ نهج ديمقراطي يسهم في تنمية بلدية صحيحة وشاملة، فكيف تحقق لها هذا النجاح؟ وما الذي يجب عمله لزيادة فعالية هذه المجالس؟
بداية أجمعت الكثير من وسائل الإعلام المحلي والدولي على التطور الإيجابي وغير المسبوق الذي تم في الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة التي جرت مؤخراً في المملكة.. وأسفرت عن انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية البالغ عددها (284) مجلسا .. وذلك بفوز (2106) ألفان ومائة وستة عضو من جملة أعضاء المجالس والذي سيكون عددهم بتعين الثلث الأخير (3159) ثلاثة آلاف ومائة وتسعة وخمسون عضواً، ولأول مرة تركز وتشارك وسائل إعلام دولية في تغطية هذه الانتخابات وكانت المفاجئة الجميلة التي شدت انتباه الجميع هي دخول المرأة كناخبة ومرشحة وانتهى بها

الأمر للفوز بحوالي (18) مقعداً في مختلف المدن والمحافظات .. والحق يقال أن تنافس ما يقارب الألف (1000) امرأة في مواجهة ما يزيد على خمسة آلاف رجل في الترشح للانتخابات البلدية قد أذهل تلك الوسائل الإعلامية الدولية .. ودفعها للقول أن المرشحات يضعن تاريخاً جديداً للمرأة السعودية يمكنها بقوة للمشاركة بفعالية أكبر في خدمة المجتمع السعودي .. هذه حقيقة ثابتة .. وبصمة واضحة في تحول الوعي الوطني في تأكيد حقوق المرأة .. المشروعة والمكتسبة وهي تمثل نصف المجتمع..

فبعيداً عن التنظير الاستقرائي المعهود لدور وعمل المرأة السعودية المسلمة .. تؤكد النتائج أن المرأة السعودية ماضية في طريقها السليم لإثبات فعاليتها داخل المنزل.. وفي إطار المجتمع المدني.

إن مشاركة المرأة في المجالس البلدية وبالصورة التي تتناسب مع تقاليدنا وتعاليمنا الإسلامية سيعطيها الحق في اتخاذ القرارات التي تخدم مطالب المجتمعات المحلية.. كما سيساعدها على الاندماج والمشاركة الكاملة باعتبارها عضو فاعلة في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والتنمية المستدامة للبيئة.. وبالتالي تقديم صورة أكثر وضوحاً لدورها.. وقدرتها على تأكيد حقوقها.. وحمايتها من أي تمييز أو انتهاك.. أو تهميش بسبب جنسها فمن هذه البداية .. تثبت الحكومة الرشيدة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز يحفظه الله.. إن المرأة السعودية المسلمة العاملة ليست فقط (معلمة , ممرضة , طبيبة , مهندسة , ومحامية , وإعلامية , ومحاسبة , أمينة صندوق , إدارية .. بدرجات متفاوتة , أستاذة جامعية , وسيدة أعمال , عضو مجلس شورى , شرطية في إدارة الجوازات والسجون وبعض الأقسام الأمنية) وغيرها مما قد فاتني ذكرها وإنما هي أيضاً اليوم عضو في المجلس البلدي ففي الدورة الثالثة حققت بعض التقدم وتوقعاتنا في الدورات القادمة تحقيق نتائج أفضل..

هذا من حيث النتائج .. ولكن من حيث العمل في هذه المجالس .. لابد أن نشيد بالتعديلات التي أدخلت على نظامها الجديد.. فرغم الصلاحيات التي أعطيت لها إلا لنا بعض الملاحظات التي نرجو من وزارة الشؤون البلدية والقروية وبقيادة وزيرها المثقف المهندس عبد اللطيف آل الشيخ أن تؤخذ في الاعتبار حتى تزداد فعالية أعمال المجالس البلدية ..

أولاً: لا زال النظام ووفق لائحته المعتمدة لم يحدد صيغة واضحة لإطار العلاقة بين المجالس البلدية في (16) أمانة من أمانات المملكة .. فكل بنود اختصاصات المجالس البلدية وفقاً للنظام الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ 61 وتاريخ 1435/10/04هـ لم تذكر بالاسم كلمة ((أمانة)) فكيف يمكن للمجلس البلدي في محافظة جدة مثلا أن يمارس مهامه بفاعليه في ضوء غياب النص الواضح للعلاقة بينهما ونحن نعرف أن في محافظة جدة (14) بلدية تتبع الأمانة ..

(أوضحت هذا الرأي في مقالي المنشور بجريدة المدينة بتاريخ 2014/12/26م) فهل بإمكان المجلس البلدي أداء مهامه مع كل تلك البلديات مباشرة .. أم من خلال ((الأمانة)) ؟! إنها إشكالية قد تصيب أعضاء المجالس البلدية في (16) أمانة من أمانات مدننا الكبرى بالحيرة .. أو فلنقل صراحة قد يحد من طموحاتهم .. رغم أنهم يرتبطون مباشرة بمعالي الوزير.

ثانياً: البلديات المستقلة في بقية محافظات المملكة والبالغ عددها (268) بلدية وتتدرج مستوياتها من فئة (أ) إلى د.هـ تعتبر في نظري الأقدر في التعامل مع اختصاصات المجالس البلدية .. ومن تاريخ مسيرة أعمال المجالس البلدية في تلك المحافظات سنجد أنها كانت أكثر فعالية وأنشط أعمالاً من المجالس البلدية التي تتعامل مع الأمانات.

ثالثاً: من خلال قراءة متأنية لنص اختصاصات المجالس البلدية وفقاً لنظام المجالس البلدية وتفاصيله هي:

1- يتولى المجلس – في حدود اختصاص البلدية – إقرار الخطط والبرامج البلدية الآتية:

أ- تنفيذ المشروعات البلدية المعتمدة في الميزانية .

ب- تنفيذ مشروعات التشغيل والصيانة .

ج- تنفيذ المشروعات التطويرية والاستثمارية.

د- برامج الخدمات البلدية ومشروعاتها.

2- يقر المجلس مشروع ميزانية البلدية وفقاً للإجراءات النظامية وما تحدده اللائحة.

3- يقر المجلس الحساب الختامي للبلدية بعد دراسته وفق الإجراءات التي تحددها اللائحة.

4- يدرس المجلس الموضوعات الآتية، ويبدي رأيه في شأنها قبل رفعها إلى الجهات المختصة.

أ- مشروعات المخططات الهيكلية، والتنظيمية، والسكنية.

ب- نطاق الخدمات البلدية.

ج- مشروعات نزع الملكية للمنفعة العامة.

د- ضم بلديتين أو أكثر، أو فصل بلدية أو بلديتين أو أكثر.

هـ- الرسوم والغرامات البلدية.

و- شروط وضوابط البناء , ونظم استخدام الأراضي.

ز- الشروط والمعايير المتعلقة بالصحة العامة.

ح- إنشاء البلديات الفرعية ومكاتب الخدمات.

ط- ما يوجه الوزير بعرضه على المجلس.
5- يمارس المجلس سلطاته الرقابية على أداء البلدية، وعلى ما تقدمه من خدمات من خلال الوسائل الآتية:-
أ -التقارير الدورية التي تقدمها البلدية عن أعمالها.
ب -تقارير سير المشروعات التي تنفذ.
ج -تقارير تحصيل الإيرادات البلدية.
د -تقارير الاستثمارات البلدية.
هـ -ما يرد إلى المجلس من ملحوظات أو شكاوى في شأن أي من الخدمات البلدية.
و -تقارير الزيارات التي تقوم بها اللجان المتخصصة التي يشكلها المجلس – بناء على ما يقرره أو بناء على طلب أحد أعضائه – للاطلاع على المشروعات البلدية.
ز -مراجعة إجراءات تقسيم الأراضي وإجراءات منح الأراضي السكنية للتأكد من سلامة الإجراءات.
6- يتولى المجلس في حدود اختصاص البلدية ما يأتي:-
أ- اقتراح الخطط والبرامج، وتحديد أولوياتها.
ب- ما يسنده الوزير إلى المجلس من اختصاصات.
ج- إبداء الرأي في مشروعات الأنظمة واللوائح الجديدة ومشروعات التعديلات المقترحة على الأنظمة واللوائح السارية – المتعلقة بالخدمات البلدية – قبل رفعها إلى الجهات المختصة.
د- إبداء الرأي في المعاملات والقضايا التي تستطلع البلدية رأيه فيها.
7- للمجلس الحق في الحصول من البلدية وأي جهة أخرى على أي معلومة تتعلق باختصاصه.
8- يدرس المجلس شكاوي المواطنين واحتياجاتهم واقتراحاتهم، ويتخذ في شأنها القرار اللازم في حدود اختصاصه واعياً في ذلك الاعتمادات المالية، وإمكانات البلدية، وأولويات التنفيذ.
9- للمجالس الاستعانة بمن يراه من الخبراء والمختصين من البلدية أو من خارجها، وتحدد اللائحة شروط الاستعانة بهم وإجراءاتها.
10- ينظم المجلس لقاءات دورية بالمواطنين، ويسهل التواصل معهم وتلقي شكواهم واقتراحاتهم حيال الخدمات البلدية في حدود اختصاصه.
11- للمجلس تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بعض أعضائه، لتولي مهمات محددة، أو دراسة موضوع معين، وعرض ما تنتهي إليه على المجلس لاتخاذ القرار اللازم.
12- يعد المجلس تقريراً سنوياً عن أعماله وفق ما تحدده اللائحة، ويرفعه إلى الوزير.
وعليه فيلاحظ أن نظام المجالس المذكور بعالية أعطى صلاحيات واسعة ونقله نوعيه لطبيعة أعمال ومهام المجالس البلدية .. إلا أننا نقترح التوسع قليلاً في البند السادس فقرة (أ) فنقول لابد من تحديد الأشياء بمسمياتها ليدركها الجميع .. ويستشعرها المواطن الذي يعي حقوقه لدى المجلس البلدي الذي انتخب ثلثي أعضائه ويطالبه بالعمل. ففي هذا البند اقترح إضافة مهام محددة وواضحة كالتالي:
1- اقتراح تجميل وتحسين الطرق والشوارع والأماكن العامة من حدائق وشواطئ ومنتزهات وأماكن الترفيه.
2- العمل على حماية البيئة من التلوث.
3- اقتراح الأنظمة التي تنظم الإعلانات الدعائية في الطرق والشوارع داخل المدن وخارجها.
4- متابعة مشاريع الصرف الصحي والمياه .. والإنارة .. والسفلتة ورصف الطرق.
5- متابعة ومراقبة أوضاع مدافن النفايات .. والمسالخ وأسواق البيع بالجملة كحلقة الخضار والفواكه وحلقة بيع الأغنام.
6- المشاركة في دراسة الجوانب الاجتماعية التي لها صورا سلبية تضر بالبيئة .. أو تشوه المشاريع البلدية التي تنفذها الحكومة لخدمة ورفاهية المواطنين والمقيمين...
7- المساهمة في بث الوعي .. ونشر ثقافة مؤثرة تؤكد على دور المواطن الصالح في الحفاظ على البيئة والمرافق العامة والتأكيد من خلال الوسائل المختلفة على أن الحقوق البيئية والثقافية والتنموية .. يجب أن تصان من العبث أو التدمير والتشويه .. فكل شخص له حقوقه الإنسانية .. كما عليه أن يعي أن عليه حقوقاً نحو الآخرين .. ولابد من الالتزام بها تماماً كما حثنا عليها ديننا الإسلامي الحنيف.
رابعاً: ورد في المادة (12) إن المجلس البلدي يعد تقريراً سنوياً عن أعماله ويرفعه إلى الوزير .. وفي هذا الإجراء تتخذ العملية طابعها الروتيني كبقية الجهات الحكومية ولتفعيل دور المجلس نقترح أن يرفع تقاريره كل ثلاثة شهور أو على الأقل كل ستة أشهر .. فالمهام والاختصاصات ذات طابع حيوي .. ولابد أن تحظى التقارير التي تعدها المجالس البلدية

بقدر كبير من الاهتمام والمتابعة .. وكذلك فيما يتعلق باجتماعات المجالس البلدية فمرة كل شهر فترة بعيدة لاجتماع أعضاء مجلس بلدي لديه مهام حيوية ومسؤوليات كبيرة ومتنوعة .. فيا حبذا لو أعيد النظر فيها وفي كل ما تقدم وبالله التوفيق.

- عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

• حقوق الإنسان": تقرير الخارجية الأميركية.. • مسيس"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م

رابط الخبر

الرياض - عمر الضبيبان

فندت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مزاعم وزارة الخارجية الأميركية عن حال حقوق الإنسان في السعودية، واعتبرته تقريراً مسيساً وغير دقيق. واستندت الجمعية المستقلة إلى شهادات وفود أجنبية ومشاهداتها الميدانية للوقائع، التي قالت إنها «تدحض» تهماً أميركية بنيت على «تعميم حالات فردية». (للمزيد)

وركز تقرير «الخارجية» الأميركية، الذي نُشر في موقع الوزارة الإلكتروني، والسفارة الأميركية في الرياض، على الاتجار بالبشر، وحقوق العمال الأجانب، وهي انتقادات دأبت الوزارة ومنظمات حقوقية أخرى على توجيهها إلى السعودية.

وأكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان السعودية الدكتور مفلح القحطاني، في تصريح إلى «الحياة» أن التقرير يتسم بعدم الدقة، لافتاً إلى أن الدول التي تصدر هذه التقارير «تشهد الحالات ذاتها من الانتهاكات، إن لم تكن بصور أكبر».

وشدد على أن «موقف المملكة من الاتجار بالبشر واضح وصريح، فهي تطبق التشريعات الإسلامية المدعومة أيضاً بقوانين تكافح مثل هذه الأفعال».

وعن الخلافات المالية، التي عدها التقرير الأميركي «الاتجار الأكثر انتشاراً» في المملكة، أوضح القحطاني أن الخلافات المالية تدخل في حيز «الخلافات» وليس ضمن الاتجار، مضيفاً: «نصت القوانين التي سنتها الدولة على تجريم من يحاول الالتفاف أو ظلم العمال، بعدم إعطائهم حقوقهم المالية، وأسندت هذه المهمة إلى وزارة العمل، التي تقوم بواجبها على أكمل وجه، وهذا ما نراه ونلحظه كوننا جهة رقابية».

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"إحالتي" ينقل 4389 حالة في "الشرقية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13601052

الدمام - «الحياة»
كشف المدير العام للشؤون الصحية في المنطقة الشرقية صالح السلوك عن قبول ونقل 4389 حالة عبر برنامج «إحالتي» خلال الربع الأول من العام الحالي 1437هـ، من بينها 162 حالة إنقاذ حياة لمرضى في الشرقية.
وبين السلوك أن من الحالات التي تم العمل على قبولها ونقلها 842 حالة طارئة، و 582 في أقسام التنويم، و 2803 في أقسام العيادات الخارجية، فيما تم نقل وقبول 62 حالة طارئة لمرضى مواطنين منومين في أقسام الطوارئ بمستشفيات المنطقة الشرقية، لا تتوافر لهم أسرة عناية مركزة، فتم نقلها إلى العناية المركزة في مستشفيات القطاع الخاص لتلقي العلاج.
وأشار إلى أن برنامج «إحالتي» من البرامج الإلكترونية المستحدثة التي تنفذها الوزارة، ويمتاز بتقديم المشورة بين أطباء المنشآت الصحية المختلفة، لتدارس حال المريض من دون الحاجة إلى نقله، كما يوفر الحاجات اللوجستية والتنسيقية لإحالة المرضى من منشأة طبية إلى أخرى، مع تقديم أرشفة إحصاءات دقيقة تحوي بيانات المرضى المحولين عبر البرامج بين المنشآت الصحية المختلفة على نطاق المملكة.

"المجالس البلدية" تَبعث قضية "الاختلاط" مجدداً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13478232

جدة - منى المنجومي { الدمام - عمر المحبوب
أعاد فوز نساء بمقاعد وتعيين أخريات في المجالس البلدية الجدل حول «الاختلاط» مجدداً، وما إذا كان بوسع نساء ورجال راشدين أن يناقشوا شؤون «مياه الصرف الصحي» أو نحوها على طاولة واحدة، فبينما اعتبر مسؤول في الشؤون البلدية، أن نظام «المجالس» أقر مشاركة النساء وفق «الضوابط الشرعية»، دافعت عضو في «بلدي الدمام» بأن نقاش قضية شأن عام بلا خلوة سلوك غير مجرم قانونياً، ومن «غير المنطقي منع ذلك».
وكشف مساعد المدير العام لشؤون المجالس البلدية عبدالله المنصور أن نظام المجالس البلدية واضح وصريح في ما يتعلق بمشاركة عضوات المجالس البلدية في أعمالهن داخل المجلس، إذ نص على أن تكون مشاركتهن وفقاً للضوابط الشرعية.
وقال المنصور لـ«الحياة»: «إن نظام المجالس البلدية نص في بنوده على أن تكون مشاركة المرأة السعودية في المجالس البلدية وفقاً للضوابط الشرعية، بدءاً من المراحل الأولية لانتخابات المجالس حتى ممارسة عملهن داخل المجلس».
وأوضح أن «بين التغيرات التي حدثت في لائحة المجالس البلدية، ما يتعلق بطريقة اجتماع أعضاء المجلس، إذ نصت اللائحة على أن أعضاء المجلس البلدي يجتمعون بناءً على طلب رئيس المجلس، بما لا يقل عن مرة في الشهر، وتتضمن الدعوات التي ترسل من رئيس المجلس جدول أعماله الذي يتضمن المواضيع المطروحة للنقاش، ومن ثم التصويت عليها من الأعضاء». بينما أكدت عضو مجلس بلدي الدمام المعينة الدكتورة سمية السليمان رفضها لفكرة فصل أعضاء المجلس الرجال عن النساء، واصفة الفكرة بـ«غير المنطقية»، لافتة إلى أن أبرز الملفات التي تعتزم طرحها على طاولة المجلس البلدي هي وجود رؤية مستقبلية للمشاريع، وتحسين أسلوب ونمط حياة الإنسان. وأضافت: «جميع الأعضاء من الرجال والنساء هدفهم الأساس العمل، وفي الاجتماع الأول جلس الأعضاء كافة على طاولة واحدة، خصوصاً أن قاعة مجلس

بلدي الدمام صغيرة ولا يمكن فصلها، وجميع الأعضاء ملتزمون بعملهم وفق الضوابط الشرعية التي كفلها النظام، بيد أن بعضهم قد يفسر مفهوم الضوابط الشرعية وفق وجهة نظره الخاصة»، مضيفة أن «جميع أعضاء المجالس البلدية مهمتهم الرئيسة العمل، واجتماعاتهم تكون وفق هذا المنظور». وكان «الاختلاط» مصطلحاً مثيراً للجدل في قضايا عدة في المجتمع السعودي، يغيب كثيراً، ولكنه يحضر كلما استدعت وظيفة أو إجراء، علاقة مهنية بين الرجال والنساء، وسط اختلاف الفقهاء المحليين حول حدود الضوابط الشرعية، وما يمكن أن يُغض عنه الطرف، أو ما هو من صميم التعاليم الشرعية غير القابلة للتأويل.

إطلاق برنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة في الأحساء

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 ربيع ثانى 1437هـ - 23 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13591298

الأحساء - «الحياة»
أطلقت جمعية الأشخاص ذوي الإعاقة في الأحساء بالتعاون مع بنك الرياض ممثلاً بإدارة الاعتزاز بخدمة المجتمع وهيئة الري والصرف، أول من أمس (الخميس) برنامج التدريب الزراعي لذوي الإعاقة العقلية البسيطة لعامه الخامس على التوالي، والذي يستمر لمدة 6 أشهر.
وقال عضو مجلس الشورى رئيس مجلس إدارة الجمعية سعدون السعدون في حديث لـ«وكالة الأنباء السعودية» (واس) إن «الجمعية دأبت سنوياً عبر شراكة مجتمعية على تنفيذ برنامج تدريبي تأهيلي زراعي يستهدف فئة مجتمعية عزيزة، بهدف تنمية مهاراتهم على أساليب الري وأعمال البستنة والتربة، الأمر الذي يمكنهم من إيجاد وظائف تناسب قدراتهم»، مؤكداً أن "غالبية خريجي البرنامج خلال سنواته الخمس الماضية، التحقوا بوظائف في القطاعات الزراعية المختلفة".
وأوضح المدير العام للجمعية عبداللطيف الجعفري ان «الدفعة الحالية تضم 15 متدرباً من خريجي معاهد التربية الفكرية، حيث يكتسبون مهارات عدة يوفّرها لهم مهندسون زراعيون متخصصون في المشاتل وزراعة المسطحات الخضراء والعناية بالنخيل ورعاية المحاصيل الحقلية ووقاية النباتات ورعاية المناحل»، مشيراً إلى أن «إجمالي أعداد المستفيدين من البرنامج التدريبي منذ انطلاقته وحتى الآن بلغ 77 متدرباً».
ولفت الجعفري إلى أن «ما يميز البرنامج هو قيامه على شراكة مجتمعية مميزة تضم القطاع الأهلي والخاص والحكومي، ليصبح برنامجاً ناجحاً، جديراً باستثمار الطاقات الكامنة لدى هذه الفئة وبتحويلها من طاقات سلبية إلى طاقات إيجابية منتجة».

"الشورى" يتيح للمواطنين طرح تساؤلاتهم على وزير العمل

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 ربيع ثانى 1437هـ - 23 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13585753

الرياض - «الحياة»
حث مجلس الشورى السعودي المواطنين على الإدلاء باقتراحاتهم واستفساراتهم لوزير العمل مفرج الحقباني، عبر موقع المجلس الإلكتروني أو من طريق الفاكس، في مدة أقصاها (الإثنين) المقبل.
ومن المنتظر أن يستمع مجلس الشورى في جلسته العادية الـ14 التي يعقدها (الثلثاء) المقبل، لإيضاح من وزير العمل عن توجهات وخطط الوزارة الحالية والمستقبلية والرد على تساؤلات ومداخلات وملحوظات الأعضاء على تقارير الأداء السنوي لوزارة العمل.
ويتوقع أن تكون قضية البطالة هي المحور الرئيس لمواضيع المواطنين، وكيفية التقليل منها والقضاء عليها، إضافة إلى برنامج نطاقات لتوظيف المواطنين، وكذلك قضية تسهيل العمل التجاري والحر للمواطنين، فضلاً عن التحكم في العمالة الأجنبية وعدم تسيبها في السوق السعودية للحد من مخاطها، وربطها بمواقع عمل حقيقية، بجانب مناقشة مواضيع العمالة المنزلية، وكيفية الحد من تلاعب مكاتب الاستقدام والتأخر في عملية الإجراءات.

وزير العمل يوضح توجهات الوزارة لـ "الشورى" الثلثاء المقبل

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 12 ربيع ثانى 1437هـ - 22 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13576846

الرياض - «الحياة»
يحضر وزير العمل الدكتور مفرج بن سعد الحقباني جلسة مجلس الشورى العادية الـ 14 لأعمال السنة الرابعة من الدورة السادسة، والتي يعقدها المجلس الثلثاء المقبل.
وسيستمع المجلس خلال هذه الجلسة، إلى توضيح الحقباني عن توجهات وزارة العمل وخططها الحالية والمستقبلية، كما سيجيب على تساؤلات أعضاء المجلس واستفساراتهم وملاحظاتهم تجاه ما يندرج ضمن اختصاصات الوزارة ومهامها.

النظام سيضمن جودة الخدمات المقدمة لهم

د. الموسى: عدلنا نظام ذوي الإعاقة إلى مشروع حقوق.. وننتظر موافقة الشورى

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122111

الرياض - صالح الحميدي

يتطلع ذوو الإعاقة في مختلف مناطق المملكة إلى موافقة مجلس الشورى على مشروع نظام حقوق ذوي الإعاقة الذي سيحل بديلاً عن النظام الحالي.

وأشار عضو مجلس الشورى، رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض، د. ناصر بن علي الموسى، إلى أنه قد تم تقديم مشروع النظام المقترح إثر دراسات علمية متعمقة للأنظمة واللوائح والقوانين والتشريعات المحلية والإقليمية والعالمية، مبيناً أن من أهم الأسباب التي دعت إلى إجراء هذه التعديلات هو عدم تفعيل النظام الحالي بالشكل المطلوب.

إنشاء هيئة ترتبط برئيس مجلس الوزراء وترسم السياسة العامة في مجال الإعاقة

وأوضح الموسى أنه لم يتم تشكيل المجلس الأعلى لشؤون المعوقين كما نصت على ذلك المادة الثامنة من النظام الحالي، ولم يتم تكوين الأمانة العامة للمجلس كما تضمنت ذلك المادة الثانية عشرة، ولم يتم اعتماد الميزانية المخصصة للمجلس كما دعت إلى ذلك المادة الرابعة عشرة، مما أدى إلى تعثر تنفيذ مضامين هذا النظام، وبالتالي عدم استفادة الفئات المستهدفة بالشكل المناسب.

نظام حقوق ذوي الإعاقة

وأبان رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض، أن مشروع النظام المقترح جاء مُعدِلاً "لنظام رعاية المعوقين في المملكة" الصادر عام 1421هـ، موضحاً أن التعديل طال كافة مواد النظام الحالي، وقد تركز التعديل -بشكل عام- على محورين أساسين؛ الأول يستهدف تحديث وتطوير المفاهيم والمضامين التي يقوم عليها النظام الحالي، ليواكب التغيرات والتحولات الكبيرة التي طرأت في مجال الإعاقة، بدءً من تغيير الاسم الذي يحمله النظام، بحيث أصبح اسم النظام في المشروع المقترح هو "نظام حقوق ذوي الإعاقة"، بدلاً من "نظام رعاية المعوقين في المملكة" في النظام الحالي.

وتابع د. الموسى: أما المحور الثاني فيتضمن تفعيل الآليات التي يقوم عليها النظام الحالي، حيث تم حذف المادة التي تنص على إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعوقين، والاستعاضة عن ذلك في مشروع النظام المقترح بمادة تتضمن إنشاء هيئة عامة لذوي الإعاقة تكون لها شخصيتها الاعتبارية، واستقلالها المالي والإداري، وترتبط برئيس مجلس الوزراء، ويكون لها رئيس بمرتبة وزير يتم تعينه بأمر ملكي كريم، وتختص هذه الهيئة برسم السياسة العامة في مجال الإعاقة، وتنظيم شؤون ذوي الإعاقة، وضمان جودة الخدمات المقدمة لهذه الفئات.

وقد حدد النظام مهام واختصاصات هذه الهيئة بشكل مفصل، ويكون لهذه الهيئة مجلس إدارة يتكون من رئيس الهيئة (رئيساً)، وممثلين للقطاعات الحكومية المعنية، بالإضافة إلى اثنين من ذوي الإعاقة، واثنين من أولياء أمور ذوي الإعاقة، واثنين من رجال وسيدات الأعمال المهتمين بشؤون ذوي الإعاقة، واثنين من العاملين في جمعيات ذوي الإعاقة، واثنين من المختصين بشؤون الإعاقة، وترفع الهيئة تقريراً سنوياً إلى رئيس مجلس الوزراء عن أدائها، وعن أوضاع ذوي الإعاقة، والخدمات المقدمة لهم، وما يواجهها من صعوبات، وما تقترحه من دعم وتطوير للخدمات والبرامج والنشاطات المقدمة في المملكة.

عمل مؤسسي يتسم بالثبات
وأفاد عضو مجلس الشورى، أن الهيئة المقترحة في مشروع هذا النظام لن تكون هيئة راعية، وإنما ستكون هيئة داعمة، وهذا يعني أنها لن تعمد إلى افتتاح مستشفيات ومراكز ومدارس مستقلة خاصة بها، وإنما ستقوم بتحسين وتطوير البرامج والخدمات والنشاطات التي تقدمها القطاعات الحكومية والأهلية والخيرية، والعمل على الارتقاء بمستواها كماً ونوعاً، وسوف تصبح هذه الهيئة مرجعية أساسية لمتابعة العمل، ومراقبة الأداء، وتقويم الأدوات، وتجويد المخرجات، وتفعيل المنتج النهائي في مجال الإعاقة، وتغدو مظلة عامة للتعاون والتنسيق والتكامل، وتوحيد الجهود وتكثيفها لصالح الفئات لمستهدفة.
وذكر د. الموسى أن ذلك يأتي تحقيقاً لمبدأ الانتقال بالعمل في مجال الإعاقة من الاجتهادات الفردية إلى العمل المؤسسي الذي يتسم بالثبات والاستمرارية، وتجنباً للازدواجية التي تعد من أهم مصادر الهدر المالي، والترهل الإداري، والبطء في الأداء، وقلة الفاعلية، منوهاً إلى أن الهيئة ستقوم بموجب هذا النظام بإصدار لائحة تنفيذية تفصيلية لمواد هذا النظام الذي يحمل بين طياته الخير الكثير لذوي الإعاقة وأسرهم والعاملين معهم، مشدداً على أن الهدف الرئيس من مشروع هذا النظام هو الإسهام في تحويل مجتمعنا السعودي إلى بيئات صديقة لذوي الإعاقة يتمتعون فيها بكامل حقوقهم، ويحصلون على أفضل الخدمات المقدمة لهم، ويتمكنون من إبراز إمكاناتهم وقدراتهم، ويتحولون من فئات مستهلكة إلى فئات منتجة تسهم في النهوض والرقي والتقدم في هذا الوطن الغالي.
بانتظار موافقة الشورى
وذكر الموسى أن مشروع النظام المقترح قد استكمل كافة الإجراءات النظامية، ومر عبر مختلف القنوات الرسمية في المجلس، حيث بدأت الفكرة بتقديم مقترحين لتعديل النظام الحالي إلى رئيس المجلس، وقد تفضل بإحالة المقترحين إلى لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، فقامت برفع تقرير للمجلس يتضمن التوصية بالموافقة على ملاءمة دراسة المقترحين، وبعد موافقة المجلس على ذلك أعيد التقرير للجنة التي قامت بدراسة الموضوع دراسة مستفيضة، ودمجت المقترحين في مشروع واحد تم عرضه على المجلس الذي تفضل بمناقشته بشكل موسع، ثم أعيد مرة أخرى إلى اللجنة لتبدي وجهة نظرها حيال الملاحظات والمرئيات التي قدمها أعضاء المجلس، وقد تم إدراج وجهة نظر اللجنة التي تتضمن التوصية بالموافقة على مشروع النظام المقترح في جدول أعمال المجلس في الأسابيع الماضية مرتين، إلا أنه تم تأجيل الموضوع بسبب ضيق الوقت والضغط الشديد على جدول أعمال المجلس.
وأبان د. ناصر أنه من المقرر أن يتم عرض المقترح مرة أخرى على المجلس لاتخاذ ما يراه مناسباً حيال الموضوع، مؤكداً على أن كل ما يبذل من جهود وما يتحقق من إنجازات ومكاسب لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة عامة، وذوي الإعاقة على وجه الخصوص، يأتي في إطار العناية والرعاية والاهتمام والدعم غير المحدود الذي تحظى به هذه الفئات من لدن قيادتنا الحكيمة، منذ تأسيس هذا الكيان العظيم على يد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن -طيب الله ثراه-، حتى عهدنا الزاهر عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -يحفظه الله-.
وامتدح رئيس مجلس إدارة جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض، الدور الفاعل الذي يقوم به مجلس الشورى في سبيل خدمة الفئات الخاصة، مشيداً بالاهتمام والدعم اللذين تحظى بهما الموضوعات والقضايا المتعلقة بهذه الفئة الغالية من لدن المجلس رئيساً وأعضاءً، وقال إنه على يقين تام بأن هذه النخبة المتميزة من الرجال والنساء لن تتردد أبداً في الموافقة على مشروع هذا النظام المقترح في شكله النهائي تمهيداً لرفعه إلى المقام السامي.

استمرار تنامي الفجوة بين درجات الطلاب العالية ومهاراتهم ومعارفهم المتدنية

الشورى.. أداء المعلم متواضع والميدان التربوي ينقصه الدعم

المصدر: جريدة الرياض اسبت 13 ربيع ثانى 1437هـ - 23 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121711

الرياض - عبدالسلام البلوي

لا جديد في أداء وزارة التعليم الذي تشخصه تقاريرها السنوية التي ترفعها إلى خادم الحرمين الشريفين رئيس مجلس الوزراء وإلى مجلس الشورى بعد إحالته من الملك لدراسته ووضع التوصيات التي يراها الشورى، فوفقاً لتقرير لجنة التعليم الشوريَّة يغلب على التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 351436 طابع التكرار، فالمشروعات والإنجازات والصعوبات التي تواجهها الوزارة تتكرر في كل سنة إلى حد كبير لدرجة أن هذا التقرير لايختلف كثيرا عن تقرير السنة السابقة، بل وحتى عن تقارير السنوات السابقة.

تعثر مشروع «تطوير» رغم المبالغ الطائلة.. والبيئة المدرسية دون التطلعات

ويزخر التقرير الذي سيناقش بعد غدٍ الاثنين تحت قبة الشورى، بكم هائل جداً من البيانات والمعلومات الإحصائية الوصفية دون أن يصاحبها رؤية تحليلية توضح أبعاد هذه الإحصاءات ومدلولاتها، واستعرضت لجنة التعليم مع مندوبي الوزارة أثناء دراستها للتقرير السنوي تلك الملحوظات وطلبت تفاديها في تقاريرها المقبلة.

جانب آخر توقفت عنده لجنة التعليم والبحث العلمي يظهر الجهود الكبيرة التي تبذلها الوزارة في سبيل اطلاق المبادرات، وتبني المشروعات، وتحقيق الإنجازات، إلا أن الميدان التربوي لا يزال في حاجة ماسة إلى المزيد من الدعم والتطوير في جوانبه كافة، ورأت اللجنة أن أداء المعلمين والمعلمات ما زال متواضعاً، والفجوة بين الدرجات العالية التي يحصل عليها الطلاب والطالبات، والمهارات والمعارف المتدنية التي يكتسبونها ما زالت قائمة، كما أن البيئة المدرسية بكامل أركانها ما زالت دون مستوى التطلعات والطموحات.

وأظهر تقرير وزارة التعليم حجم التوسع الكبير الذي شهده قطاع التعليم العالي في الآونة الأخيرة، غير أنه لم يظهر بشكل واضح أي معالم للتطور النوعي لهذا التوسع، ولم تر لجنة الشورى مناسبة صدور توصيات في هذا الشأن بهذه المرحلة، بسبب صدور قرارات سابقة من المجلس تصدت لهذه الملحوظات، لكن رغبت اللجنة في إبرازها والتأكيد عليها لأهميتها، مؤكدةً أنها ستتابع مع الوزارة الحلول المناسبة لمعالجتها.

وأبدت لجنة التعليم والبحث العلمي استياءها من عدم تنفيذ قرار الشورى الصادر منذ نحو أربع سنوات وينص على إعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم تطوير عن الوزارة، مبينة المبررات التي دفعت المجلس إلى اتخاذ هذا القرار وأن السبب الرئيس وهو البطء الواضح في تنفيذ برامج المشروع على الرغم من توافر الإمكانات المالية اللازمة، مازال قائماً.

وأكدت اللجنة أن المشروع في وضعها الحالي لم يحقق الأهداف المرجوة من إنشائه، رغم المبالغ الطائلة التي صرفت عليه، منبهة على أن عمل عدد من موظفي الوزارة بالمشروع يتسبب في نقل بيروقراطيتها وهيمنة روتينها على مجريات العمل، ولاشك أن استقلال المشروع يجعله يتمتع بكامل صلاحياته ويمارس جميع مهامه على الوجه المطلوب، إضافة إلى أن الاستقلال يمنحه مزيداً من المرونة وهو ما يمكنه من إيجاد بيئة تشجع على التفوق والتألق والإبداع، كما أن تشعب المشروع إلى شركات متخصصة يوجب منحها الاستقلالية التامة في مباشرة اختصاصتها.

أوضح تقرير لجنة التعليم عدم تمكن الوزارة من توفير المباني المدرسية حيث لم تتمكن إلا من توفير عدد قليل منها في السنوات الأخيرة مقارنة باحتياجها الفعلي، كما أن بعض المباني المدرسية الجديدة تعاني من بعض المشكلات الانشائية،

الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستعمال، إضافة إلى أن هناك عدداً من مشروعات المباني المدرسية قد تعثرت ولم تتمكن الوزارة من استكمالها.

انقطاع النقل المدرسي وراء التسرب والغياب

طريق الطلبة إلى مدارسهم محفوف بالمخاطر في القطاع الجبلي بجازان

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 ربيع ثانى 1437هـ - 23 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121732

صبيا - عافية الفيفي

يعاني طلاب وطالبات القطاع الجبلي بمنطقة جازان من انقطاع النقل المدرسي لفترات طويلة وانعدامه في بعض الهجر والقرى مما دفع بالبعض للتسرب وترك مقاعد الدراسة أو الذهاب للمدارس سيراً على الأقدام أو بواسطة سيارات النقل الخاصة البدائية والتي تشكل خطراً على حياتهم كونها تفتقر لأدني مقومات الأمن والسلامة.

وأظهر الكثير من أولياء الأمور استياءهم من استمرار معاناتهم حتى بعد إسناد نقل الطالبات لشركات النقل المدرسي، حيث إن هناك مدارس بأكملها لم يتوفر لها نقل مدرسي، وهناك من انقطع من متعهدي النقل عن نقل طالباتهم بسبب عدم دفع مستحقاتهم المالية من قبل الشركة المتعهدة بذلك.

وقال محمد مجري الريثي "ولي أمر طالبات بمحافظة الريث": "نسمع فقط بوجود نقل مدرسي يتبع لإدارة تعليم صبيا ولم نشاهده أبداً فنحن ننقل بناتنا على حسابنا الخاص ونودعهم مع سائقي سيارات خربة ومكشوفة كونه الحل الوحيد بالنسبة لنا ليتمكنوا من إكمال دراستهم بينما لا يستطيع البعض دفع أجرة السائق ويضطر لسحب بناته وإيقافهم عن الدراسة"، مضيفاً أن "البعض ممن لا يملكون المال يعمدوا إلى بيع بعض الماشية حتى يتمكنوا من دفع أجرة السائق".ومن محافظة الداير بني مالك، أكد أحمد يحيى الخالدي "ولي أمر" أن نقل الطلاب من الأمور المهمة التي تسهل التعليم وتساعد الطلبة على الحضور والانتظام، مشيراً إلى أن تأخر الشركة المتكفلة بالنقل في صرف مستحقات المتعهدين قد دفعهم إلى التوقف عن النقل والبحث عن عمل آخر مما حرم الكثير من الطلاب والطالبات من فرصة التعليم، ومطالباً بتدخل عاجل من قبل المسؤولين لحل مشكلة أبنائهم.

بدوره، أفاد فرحان جبار الفيفي "متعهد نقل مدرسي" أن وضع المتعهدين مع مؤسسة النقل سيئ جداً فلم تصرف لهم المؤسسة من مستحقاتهم المالية سوى شهر ذي القعدة بالرغم من الاتفاقية التي تمت بينهم بداية العام الدراسي، ويزداد الأمر سوءاً عندما تكون تلك المستحقات هي الدخل الوحيد للمتعهد. وشدد الفيفي على أن الضحية في ذلك كله الطلبة فبعض المتعهدين توقفوا عن النقل تماماً كردة فعل طبيعية لسلبهم حقوقهم المالية وأصبح الطلاب يذهبون للمدرسة سيراً على الأقدام أو تشاهدهم في الصباح الباكر ينتظرون لساعات على الشارع العام في منظر مأساوي يثير الشفقة، كما أن تذمر مديرات المدارس من غياب الطالبات المبالغ فيه مستمر والسبب يعود لتوقف المتعهد وعدم قدرة أولياء الأمور على توفير سيارة نقل آمنة ودفع الأجرة.

من جهته، أوضح علي خواجي المتحدث الرسمي لإدارة "تعليم صبيا" أنه خلال اجتماع د. عسيري الأحوس مدير تعليم محافظة صبيا مع شركة تطوير للنقل التعليمي والشركات الأخرى في إدارة "تعليم صبيا" أكد ضرورة تسليم متعهدي الإسناد وخصوصاً في المناطق الجبلية التي لا يمكن للحافلات الوصول إليها صرف جزء من مستحقاتهم تفادياً لتوقف النقل المدرسي في تلك القطاعات.

وأضاف أن كل من شركة "سمامة" وشركة "ناقل" استجابتا وتم صرف مرتب شهر يوم الأحد مع بداية الفصل الدراسي الثاني لمتعهدي شركة "ناقل" على أن يتم صرف شهر لمتعهدي شركة "سمامة" خلال هذا الأسبوع كحد أقصى في حين

لم تستجب مؤسسة "أعمال الشاطئ" إلى تاريخه وهي الشركة المسؤولة عن نقل طلاب وطالبات محافظة فيفاء وبعض المحافظات الأخرى.
وأكد خواجي أنه سيتم رفع تقرير للوزارة بذلك فالإدارة تحرص على أن يتلقى كل طالب وطالبة حقه من التعليم والنقل المدرسي الآمن، حيث أصبحت المعاناة أكبر ومشاكل النقل أكثر منذ انتقال تشغيل النقل المدرسي من الإدارة إلى شركة تطوير النقل التعليمي.

أكد أنه متكامل وسيأتي بخير.. د. الشيخ لـ"الرياض":
النظام الجزائي للاعتداء على المال العام على طاولة هيئة الشورى" خلال أسبوعين

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 ربيع ثانى 1437هـ - 23 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121767

الرياض - عبدالسلام البلوي
دخلت دراسة تشريع نظام لحماية المال العام عامها السادس عشر ومضى 417 يوماً على تعثر المشروع المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى وإحالته للجنة خاصة لدراسته من جديد، رغم المطالبات المتعددة والمتكررة لديوان المراقبة العامة الذي يشكو من استمرار العديد من الجهات المشمولة برقابته ارتكاب مخالفات وتجاوزات مالية رغم صدور قرارات سامية بشأنها، وعدم معالجتها لهذه المخالفات وتكرارها مما أشغل الديوان في تابعتها
المشروع تضمن إقرار الذمة المالية للوزراء وعدة مستويات وظيفية وتدرج في العقوبات
واضطراره إلى إدراجها في تقاريره سنة بعد أخرى وعلى مدى 13 عاما منذ عام 1422 وحتى 1435، وقد ترتب على ذلك الحد من قدرة الديوان على التوسع في عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء، كما لم تخلُ تقارير هيئتي الرقابة والتحقيق ومكافحة الفساد، لإنجاز هذا المشروع وتضمينه جزاءات كافية لمساءلة ومحاسبة جميع من يخالف الأوامر السامية والقرارات والتعاميم المتعلقة بحماية المال العام، ومواكبة دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لأجهزة الرقابة وتعزيز دورها وتمكينها من القيام بدورها على خير وجه في حماية المال العام ومحاسبة المقصرين والإسهام في القضاء على مظاهر الفساد.
تشريع نظام حماية أموال الدولة يدخل عامه السادس عشر.. رغم مطالبات الأجهزة الرقابية
من جهته كشف د. سعيد الشيخ رئيس اللجنة الخاصة المشكلة قبل أكثر من سنة لدراسة مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بعد تعثر مرور المشروع المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية، الانتهاء من مرحلة الدراسة وجاهزية النظام لتقديمه على الهيئة العامة للشورى في غضون أسبوعين، مؤكداً لـ"الرياض" أن الدراسة استوفت الجوانب الوقائية لحماية المال العام إلى جانب الجزائية والتدرج في العقوبات كما جعلت التعريفات أدق للاختلاس والاستيلاء والاحتيال والشروع لتوضيح الجرم بشكل واضح، وفصلت العقوبات لكل حالة وركزت على توصيفها أكثر لتساعد المحكمة الجزائية في تحديد العقوبة التي تضمنت حبس الحريات السجن والغرامة المالية، كما بينت الدراسة التي دعت اللجنة إليها عدة جهات للاستماع لرأيها ومالديها كديوان المراقبة العامة وهيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية وجهات أخرى كما استأنست برأي قانونين من داخل وخارج مجلس الشورى، كما حددت اللجنة في دراستها جهات الضبط والتبليغ والتحقيق وأيضاً العقوبات التبعية كبيان عودة الموظف بعد ثبوت جرمه وغير ذلك، وتفصيل حالات وأحكام الشروع والمبلغ الشريك في الجريمة.

وأضاف د.الشيخ أن اللجنة أدخلت في مواد النظام مايخص إقرار الذمة المالية للوزراء ومستويات وظيفية معينة، كما شدد على التحري في حالات الاشتباه، مؤكدا أن النظام متكامل و يأتي بخير".
يذكر أن نظام حماية المال العام مر بمراحل عديدة أثناء دراسته في الجهات التشريعية، الشورى، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، حيث كانت البداية حينما صدر أمر سامٍ في نهاية شهر جمادى الأولى عام 1421 بتشكيل لجنة لدراسة مشروع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استخدام السلطة، المقترح من هيئة الرقابة والتحقيق وتعديل اسمه ليصبح "مكافحة الاعتداء على المال العام وإساءة السلطة" والذي أحيل إلى مجلس الشورى وبعد دراسته من لجنة الإدارة والموارد البشرية أقره الشورى قبل أكثر من 16 سنة وتحديداً في الرابع والعشرين من شهر صفر عام 1426 ثم أعيد إليه للرد على التباين الذي حدث بينه وبين مجلس الوزراء فأقر الشورى النظام مجدداً في الرابع عشر من شهر صفر عام 1428.
وبذلت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مرحلة الدراسة لنظام مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام حماية المال العام ومعالجة التباين مع مجلس الوزراء، جهدها في دراسة المشروع وأجرت تعديلات على سبع مواد جديدة وعدلت ستاً أخرى على مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بعد ان لاحظت خلو النظام من نصوص لحماية ووقاية المال العام من الاعتداء عليه واقتصاره على أحكام تتعلق بتجريم حالات الاعتداء وتقرر عقوبات لتلك الجرائم، مؤكدةً ان مكافحة الفساد المالي تتطلب تلافي الفراغ التنظيمي المتمثل في عدم وجود نظام شامل لحماية المال يتضمن الأحكام الجزائية والوقائية، رافضةً الاحتجاج بوجود لوائح وأنظمة وتعليمات تتضمن التصرف بالمال العام، للقول بعدم الحاجة لنظام الحماية وأكدت ان وجود هذه النصوص مبعثرة في تلك المصادر أدى إلى ضعف الجانب الوقائي لحماية المال العام، إلا أن مشروع لجنة الإدارة لم ينجح وتم تشكيل لجنة خاصة لدراسته في الثامن عشر من محرم عام 1436 بعد نحو الاستماع إلى عشر مداخلات فقط واعتبر أعضاء حينها أن تشكيل لجنة خاصة سيعيد المشروع للمربع الأول في إعداد الدراسة وإن استفادت من مشروع اللجنة المختصة وبالتالي تأخر حسم نظام لحماية المال العام الذي تنتظره هيئة مكافحة الفساد وسبق للمجلس أن أقر توصية للجنة حقوق الإنسان المختصة بدراسة أداء "نزاهة" وطالب الهيئة بسرعة استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة بإصدار نظام حماية المال العام.

برنامج الوقاية الأسرية أحد المكونات الأساسية لمشروع "نبراس"

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 12 ربيع ثانى 1437هـ - 22 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121399

الرياض - هتاف المحيميد
تهدف إدارة البرامج النسائية إلى توافر البرامج الوقائية لتوعية العنصر النسائي بأضرار المخدرات، وتطويرها بشكل مستمر وقيامها بالعديد من المهام والادوار الموكلة لها من خلال الجهود الداخلية والخارجية مع القطاعات الحكومية والأهلية ذات العلاقة وتنسيق الأعمال المشتركة وتوحيدها، واستقبال الوفود النسائية، وترجمة العديد من التقارير والمقالات والدراسات العلمية وورش العمل وإقامة الأنشطة والبرامج والملتقيات العلمية والمعارض المتعلقة بالوقاية والتوعية والتثقيف بأضرار المخدرات وتصميم وإعداد المطبوعات والنشرات التوعوية من أجل تحقيق فعالية لدور المرأة في مواجهة ظاهرة المخدرات.
وحول الجهود النسائية بإدارة البرامج باللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات تقول غالية بن حميد مسؤولة وحدة البرامج الوقائية والدراسات النسوية إنه انفاذا لتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات وتركيزه الدائم على الاهتمام بالبرامج الوقائية التثقيفية والمهنية وطريقة تنفيذها والتي تسهم في زيادة وعي أفراد الأسرة من تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، نظمت أمانة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات ممثلة بإدارة البرامج النسائية بالأمانة العديد من البرامج التوعوية والوقائية بالتنسيق مع القطاعات الحكومية والأهلية ذات العلاقة من خلال إعداد المحاضرات التثقيفية وورش العمل والدورات التدريبية والمعارض والحملات التوعوية والملتقيات التعريفية والعلمية والمبادرات والمشاركات في توقيع مذكرات التعاون. وفي

إطار برنامج الأسرة والطفل ضمن المشروع الوطني للوقاية من المخدرات نبراس تم تصميم وتنفيذ البرامج والمناشط الوقائية والتوعوية للحد من انتشار آفة المخدرات وفق معايير علمية.
ويعد برنامج الوقاية الأسرية أحد المكونات الأساسية لمشروع نبراس، والذي يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في رفع مستوى وعي الآباء والأمهات بخطر تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية. كما يستهدف البرنامج تنمية مهارات الأبوين بطرق ووسائل تثقيف الأبناء ووقايتهم من خطر تعاطي تلك المؤثرات العقلية.
كما تهدف برامج الوقاية الإسرية إلى تصميم مجموعة برامج وقائية تقدم للآباء والأمهات والشباب والشابات والأطفال، وبما يضمن قيام لأسرة بدورها في مجال الوقاية وفق أسس ومعايير الوقاية المعاصرة حيث تنقسم هذه البرامج إلى:
برنامج الوقاية الأسرية عبر مؤسسات العمل، برنامج الوقاية الأسرية عبر المجتمعات السكنية وينفذ في الجامعات والمؤسسات العمل والأحياء السكنية في المدن والقرى والأرياف، وبرنامج الوقاية الأسرية عبر التجمعات البشرية كما هو في الأسواق والتجمعات الصيفية والشتوية، وأخيرا الوقاية عبر الأعلام عن طريق الإذاعة والتلفزيون والصحف والإعلام الجديد.
يذكر أن البرامج والأنشطة التي صممت بهدف التوعية والتثقيف كانت على أيدي نخبة من المتخصصين في مجال الأسرة وفي مجال دراسات مشكلة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، كما سيتم تنفيذها في المنطقة الوسطى ومحافظاتها، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية، الحدود الشمالية، المدينة المنورة، القصيم، والباحة.

يناقش أداء التعليم وتوصية لإقرار إستراتيجية أمن المعلومات.. الاثنين

"الشورى" يصوت على دراسة ربط راتب متقاعدي التأمينات بالتضخم ومعالجة عجزها المالي

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 12 ربيع ثانى 1437هـ - 22 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121394

الرياض عبدالسلام البلوي
استمرت اللجنة المالية بمجلس الشورى بمطالبتها للتأمينات الاجتماعية بدراسة ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي في سبيل المحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد كما انفردت الرياض قبل نحو أربعة أشهر وأدرج المجلس هذه التوصية للتصويت عليها يوم الاثنين المقبل وشددت اللجنة المالية صاحبة التوصية، على أن من أهداف التأمينات إزالة العوز عن المواطنين المشتركين بتأمين دخلٍ كافٍ يؤمن لهم معيشة كريمة في سنوات تقاعدهم، مبينة أن قيم الاشتراكات بنظام التأمينات تضعف قوتها الشرائية سنة بعد أخرى، لذا فإن احتساب الراتب التقاعدي على أساس راتب آخر سنتين وسنوات الخدمة يكون ثابتاً طوال فترة التقاعد، على رغم تناقص قوته الشرائية مع استمرار زيادة نسبة التضخم السنوي، مشددة على أهمية دراسة ربط المعاش التقاعدي بنسبة التضخم السنوي لمواجهة ذلك والمحافظة على مستوى المعيشة للمتقاعدين، خصوصاً في ظل ارتفاع كلفة المعيشة وزيادة النفقات الصحية مع التقدم في العمر.
المجلس يبحث مشروعي اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية مع جيبوتي والنيجر
ويصوت مجلس الشورى في جلسته الخامسة عشرة على توصيات أخرى للجنة المالية على تقرير المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حيث طالبت اللجنة التأمينات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية، مشيرةً إلى أن العجز الاكتواري للفترة من عام

1434 إلى عام 1494 يقدر بنحو 121 مليار ريال، وهو ما يمثل 30% من قيمة موجودات المؤسسة، كما كشف التقرير عن أن معدل الاشتراك المطلوب لتحقيق التوازن الاكتواري تجاوز 24%، مما يعني وجود عجز اكتواري يعادل 6.8% من الأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي، وأكدت اللجنة أن ذلك يمثل تهديداً للاستقرار المالي للتأمينات الاجتماعية، ما لم تتمكن من معالجة ذلك بشكل عاجل وقد تواجه مصاعب جسيمة في الوفاء بالتزاماتها المالية للمتقاعدين في المستقبل.
من ناحية أخرى، يناقش المجلس الاثنين المقبل تقريري لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مشروعي اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في المملكة ووزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري بجمهورية جيبوتي، ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي بجمهورية النيجر.
وفي جلسة الاثنين المقبل أيضاً يناقش الشورى التقرير لوزارة الاتصالات وتوصيات اللجنة المختصة التي شددت على الإسراع في إقرار الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات، كما دعت إلى التنسيق مع وزارة المالية فيما يتعلق بالموافقة لى مشروعات وميزانيات تقنية المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية من خلال إلزام تلك الجهات باستخدام النظم الإدارية والمالية وكذلك بنية الاتصالات وتقنية المعلومات المعتمدة، وأكدت لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في توصيتها الثالثة على إنشاء لجنة خاصة لفض ما قد ينشأ من منازعات تتعلق بأنظمة التعاملات الالكترونية الحكومية.
ويناقش الشورى كذلك تقرير وزارة التعليم للعام المالي 35 1436 وقد خلصت لجنة التعليم بالمجلس برئاسة د. مشعل السلمي إلى تضمينه ثماني توصيات نشرتها "الرياض" أمس، في مقدمتها المطالبة بإعداد استراتيجية وطنية شاملة للتعليم، تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين العالي والتربية في وزارة واحدة من خلال تجسير الفجوة بين التعليمين العام والعالي وتحقيق التكامل التام بينهما، وربط برامج التعليم بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص، والارتقاء بمستوى مخرجات التعليم كماً ونوعاً، إضافة إلى تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيمها وتوظيف نتائج البحث العلمي في مجالات تطوير التعليم، كما طالبت التوصيات بمراجعة خطط المباني المدرسية لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي، والعمل على معالجة تعثر المشروعات، حيث كشف تقرير الوزارة عن مواجهتها لمشكلات كثيرة وتحديات كبيرة لتنفيذ خطتها الوطنية للتخلص من المباني المدرسية المستأجرة.
وشددت لجنة التعليم والبحث العلمي في آخر التوصيات على ضرورة الاستعداد للعام الدراسي قبل بدئه بوقت كافٍ خاصة توفير الكتب المدرسية وصيانة نظافة المدارس، محذرةً من تكرار مشكلة هذا العام حيث لم يكن استعداد الوزارة كافياً من حيث تأهيل المباني وصيانتها ونظافتها، ولا من حيث توفر الكتب التي لم تصل إلى بعض المدارس إلا بعد بداية الدراسة.

• الصحة" تضع 11 هدفا لـ • التحول" أبرزها التطوير والاستثمار والتأمين

تتضمن تعزيز الأبحاث وتوفير الفرص الوظيفية وتوطين صناعة الدواء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 ربيع ثانى 1437هـ - 15 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/654324

المدينة – جدة
علنت وزارة الصحة عن 11 هدفًا تطلق بهم عصر «التحول»، الذي يستهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن، أبرزها تعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز سلامة المرضى، رفع كفاءة التشغيل، ودعم أعمال القطاعين العام والخاص، وصناعة الأدوية والمستلزمات الوطنيه بأيدٍ وطنية، إلى جانب التامين الصحي لكل مواطن.
وأبلغت الوزارة كافة منسوبيها بمختلف فئاتهم في المرافق الصحية المختلفة بأنها ستبدأ مشروع «التحول» كون المملكة أطلقت برنامج «تحول وطني» كبير يحمل نقلة نوعية في مستوى الحياة في المملكة في كل نواحيها، ومن أهمها مجال الصحة.

وقالت إنه نظرًا لأن تحقيق هذه الرؤية النيرة لقيادة المملكة يملي علينا تحديات كبيرة في كل مجال نعمل فيه، واستجابة لهذا فقد وضعنا ميثاقًا لوزارة الصحة يحمل أهدافًا غاية في الطموح، بنيت على القدرات المميزة لدى فريق العمل في الوزارة وحرصهم على الأداء المتميز. ومتطلبات هذه الأهداف تملي القيام بتحول نوعي كبير في كل ما نؤديه من أعمال، أينما كنا في منظومة الخدمات الصحية. وتتطلب أهداف ميثاق وزارة الصحة تحقيق تغييرات أساسية في النموذج الذي نتبعه في خدمات الرعاية الصحية؛ وهذا سيتطلب تعزيزًا جذريًّا للدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة، وتقنية المعلومات بالأخص في كل نواحيها.

كما سيتم تقوية دور الأبحاث الطبية والعلمية في مساندة عملنا، وسنعزز أنظمتنا الصحية، ويشمل ذلك تعزيز دور الصحة الأولية والرفع من جودة الخدمات الطبية وتعزيز سلامة المرضى، وسنزيد من كفاءتنا التشغيلية إلى أعلى المستويات، ونرفع من كفاءة الإنفاق إلى أقصى ما يمكن.

وتشمل الأهداف بناء الشراكات القوية مع كل من يمكنه دعم أعمالنا في القطاعين العام والخاص في المملكة وعلى المستوى الدولي، إلى جانب إنشاء نماذج جديدة للاستثمار والتمويل في المجالات الصحية، وتطوير أنظمة الحوكمة والتراخيص والاعتماد بالوزارة، وسيعزز ذلك دور القطاع الخاص في دعم منظومة الخدمات الصحية، وخصوصًا في مجال توطين صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في المملكة.

وأشارت إلى أن برنامج التحول سيتيح الفرصة لكل مواطن للانضمام لنظام تأمين صحي وطبي قوي يتيح له الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، ولا شك في أن إتاحة الفرصة لكل العاملين في الوزارة لرفع مستوى كفاءتهم ومهاراتهم وتأهيلهم أفضل تأهيل، بالإضافة إلى استقطاب الآلاف من أبناء الوطن للعمل في كافة مجالات الخدمة الصحية، وتقديم أفضل فرص التعلم والتأهيل لهم، هو حجر الزاوية للتحول الذي نسعى إليه. وكنواة لهذا التحول، ولدعم انطلاقاته، فسوف نقوم بتأسيس فريق لبرنامج التحول هذا، سيكون من أولى مهامه وضع استراتيجية إدارة التغيير لهذا التحول، وتحديد أولوياته ونطاقاته وخطط العمل فيه، ومن ثم تنفيذ خارطة الطريق. وسيقوم الفريق بدعم المبادرات المتعلقة بالتحول والتأكد من تماشيها مع الأهداف، وضمان حسن أدائها ومتابعة تنفيذها من خلال متابعة مؤشرات الأداء لكل مبادرة، والتأكد من حسن التنسيق بين جميع الجهات المعنية بجهود التحول في الوزارة وخارجها، ووضع استراتيجيات التواصل حول جهود التحول ومتابعة تنفيذها.

وستعتمد الوزارة على كل أولئك الطموحين وأصحاب الخبرة والتأهيل في مجالات عمل فريق التحول من العاملين في الوزارة؛ لينطلقوا به حتى يصبح حقيقة واقعة يزدهر فيها كل مجال من مجالات خدماتنا الصحية. ودعت الوزارة الراغبين والقادرين من منسوبي الوزارة الى الانضمام للبرنامج للاستفادة من كافة الخبرات في جميع المجالات.

• جرِّب حياتي" تنشر ثقافة التعامل مع ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/655944

روبا عبدالعال - جدة

انطلقت في أحد المجمعات التجارية بجدة مؤخرًا مبادرة (جرب حياتي)، وتهدف لنشر ثقافة التعامل مع ذوي الإعاقة، تحت مظلة هيئة التنمية الاجتماعية بجدة وبرعاية مؤسسة فريق «لحياتنا معنى» لتنظيم المؤتمرات والمهتمة بشؤون ذوي الإعاقة. وتتحقق المبادرة بتنقل أفراد أصحاء بالكرسي المتحرك لمدة 6 ساعات متواصلة من الرابعة وحتى التاسعة ليلاً بمشاركة فئتين الأولى أيتام دار رفيف بإشراف عبير السجان والذين تمثلت مشاركتهم في التعرف على المهارات الأساسية للكرسي المتحرك، والفئة الثانية مجموعة من المشاهير من بينهم الفنانة هبة عبدالعزيز، كابتن هنادي هندي، الإعلامية خلود النمر والكابتن الشريف فيصل الهاجري ورجل الأعمال عبدالإله خوجه ومشاركون آخرون وسط أجواء يعيشها المعاق حركيًا في الحياة اليومية.

وزير العدل: المحاكمات تطبق فيها كافة الضمانات القضائية وتكفل العدالة

أكد أن القضاء يراعي التكييف الصحيح للوقائع دون النظر للانتماءات الفكرية أو الطائفية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/655854

واس - الرياض

أكد معالي وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني أن المدانين الذين نفذت بحقهم أحكام القتل، خضعوا لمحاكمة طُبقت فيها كافة الضمانات القضائية التي كفلت تحقيق العدالة.

وأوضح معاليه أن القضاء في المملكة مؤسسي وموضوعي يستند في أحكامه وأنظمته على أحكام الشريعة الإسلامية التي أعادت الحقوق واقتصت من المذنبين وأنصفت المظلومين، كما أنه مستقل لا سلطان عليه إلا سلطان الشريعة الإسلامية وهذا ما أكدته أنظمة المملكة المرعية وشدد عليه ولاة الأمر -حفظهم الله-، وأضاف قائلاً: «إن ولاة أمر المملكة أعطوا اهتمامًا وعناية كبيرة بمرفق القضاء، ودعموه بكل السبل التي من شأنها تطويره لتحقيق العدل بإذن الله».

وبيّن أن محاكمات المتهمين في المحكمة الجزائية المتخصصة كغيرها من محاكم المملكة، تمتعوا بالحقوق والضمانات التي تضمن لهم محاكمة عادلة، أمام قضاة مستقلين لا سلطان عليهم في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، ويحق للمتهم فيها أن يستعين بمحامٍ للدفاع عنه، وأن يعترض على الأحكام الصادرة عليه بالطرق المقررة للاعتراض، فإن حُكِمَ ببراءته فقد كَفَلَ النظام حقه في التعويض العادل عما أصابه من ضرر؛ عملاً بما قررته الشريعة الإسلامية في قاعدة رفع الضرر.

وأكد معالي وزير العدل أن القضاء -بحمد الله- لديه قواعد شرعية تحكم جانب التجريم والعقوبة في النواحي الجنائية، ولديه وقائع محددة تطرح أمامه، فالأحكام الصادرة من قضاء المملكة يراعى فيها قواعد الإثبات الشرعية ومعايير التكييف الصحيح للوقائع، دون النظر إلى انتماءات أطراف النزاع الفكرية أو العرقية أو الطائفية، وفق ما جاءت به الشريعة الإسلامية من مبدأ المساواة والعدل بين الخصوم. ولفت الدكتور الصمعاني النظر إلى أنه يزداد الأسى حين يستحل الدم الحرام، ويستباح هدم بيوت الله من الجماعات والتنظيمات التي اتخذت التكفير منهجًا والإجرام سلوكًا، فما أشد بؤس تلك النفوس التي أخلدت إلى الأرض وخالفت شريعة الإسلام، وانتهكت الحرمات، وفارقت الجماعة، وهجرت سنة رسول الرحمة، الذي نهى عن إيذاء الحيوان؛ فضلاً عن إزهاق روح الإنسان.

وأكد في ختام حديثه أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيزآل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد -حفظهم الله- لم تدخر جهدًا في محاربة الإرهاب ومكافحته، لينعم المواطن والمقيم بالأمن والأمان والاطمئنان.

الغارديان البريطانية من قلب سجن الحائر:

واقع سجناء الإرهاب يدحض مزاعم حقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160124/Con20160124820879.htm

حسن النجراني (لندن)

أظهر تقرير نشرته صحيفة الغارديان البريطانية، قدرة السعودية على مواجهة التهديدات الإرهابية التي يشكلها تنظيم داعش، بعد أن نفذت الأحكام الشرعية في ٤٧ إرهابيا، مستعرضة جوانب المواجهة الساخنة بين الرياض والتنظيمات الإرهابية.

الصحيفة أعدت تقريرها بعد زيارة إلى سجن الحائر في الرياض ووقفت على أحوال السجناء، لافتة إلى أن عددا من الإرهابيين بالإضافة إلى أشخاص يحاولون تهديد الأمن القومي يقبعون في هذا السجن، منوهة بالخطة الأمنية التي تحيط بالسجن.

وأكدت الصحيفة في تقريرها أن طلبات زيارة الصحفيين للسجن تلقى ترحيبا من قبل الحكومة السعودية، حيث يتم استقبالهم بالقهوة والكيك والعروض التقديمية التي تظهر العناية التي يقدمها السجن لأكثر من ١٧٠٠ سجين من أجل إعادة تأهيلهم كجزء من جهود المملكة في التصدي للإرهاب بما في ذلك داعش التي تمثل تهديدا كبيرا لمنطقة الشرق الأوسط ووصلت تلك التهديدات لداخل المملكة.

وأثنت الصحيفة على سجن الحائر قائلة بأنه يدار بطريقة جيدة، فالزنزانات نظيفة ومضاءة بطريقة جيدة وبواباتها صبغت بلون أرجواني، كما توجد النباتات على طول الممرات، أيضا تم تجهيز غرف الاستجواب بكاميرات تلفزيونية مغلقة ومكتب وكراسي، كما توجد غرف للمبيت للمتزوجين وملاعب لأطفال السجناء، مشيرة إلى أن بعض جماعات حقوق الإنسان تزعم أن ظروف السجن سيئة وأن هناك تعذيبا للسجناء، لكن التقرير أكد أن مؤسسات سعودية تزور السجناء وتتحدث معهم بشكل مستمر.

والتقت الغارديان بعدد من سجناء الحائر، ومنهم السجين سعود الحربي الذي يبلغ من العمر ثلاثين عاما، وبدا ملتحيا، وحكم عليه بالسجن ١٢ عاما، وقال الحربي: إن تفكيره تجاه الجهاد قد تغير بعد دخوله السجن بسبب محاولته مغادرة البلاد للقتال في العراق، ولكنه بعد أن رأى صورا لإساءة المعتقلين في سجن أبو غريب، ألغى فكرة الذهاب للعراق، حيث كان صغير السن في ذلك الحين.

بدوره، قال معاذ -والذي اعتقل بعد عودته من المشاركة في الحرب الدائرة في سوريا-: إنه ذهب لمحاربة نظام الأسد وانضم لحركة أحرار الشام، لكنه بعد أن رأى الجماعات الإرهابية تقاتل بعضها البعض، عاد وسلم نفسه للسلطات السعودية.

وقالت الصحيفة في تقريرها: إن السعودية لديها مواقف متشددة تجاه الإرهاب وتدحض بالقول والفعل بعض الأصوات التي تتهم الرياض بأنها حاضنة.

ملمحة إلى أن السعودية خاضت حربا ضد تنظيم القاعدة وهزمته قبل ١٠ سنوات، وأن هذه الحرب قد ذهب ضحيتها المئات بما فيهم ٤٧ إرهابيا أعدمتهم المملكة مؤخرا، كما نفذت ضربات جوية مع التحالف الدولي في عام ٢٠١٤ تجاه داعش، منوهة بالدور الذي قام به ولي ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان من خلال إنشاء التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب والذي علق عليه رئيس الاستخبارات السعودية سابقا الأمير تركي الفيصل بأنه مرحلة لبناء نظام جديد لمكافحة الإرهاب. وقالت الصحيفة إن داعش يهدد المملكة صراحة، وهذا التنظيم نفذ ١٥ عملية في العام ٢٠١٥ ونتج عن ذلك مقتل ٦٥ شخصا، وكان أسوأ تفجير شهده مسجد القديد الذي قتل فيه حوالى ٢٢ شخصا من أجل إثارة النزاع الطائفي في المملكة، وعند فشلها تحولت إلى إطلاق عمليات سمتها بعمليات الذئب المنفرد. وصرح المتحدث

الرسمي باسم وزارة الداخلية السعودية اللواء منصور التركي أن داعش حاولت أن تبني منظومة إرهابية في المملكة لكنها فشلت، وأن داعش أقل قوة من القاعدة في تجنيد واستقطاب أشخاص مدربين للعمل تحت إدارتها، مبينا أن وزارة الداخلية طلبت من المواطنين التواصل معها عبر الهاتف السري ٩٩٠ للإبلاغ عن الإرهابيين والذي يتلقى أكثر من ١٨٠ اتصالا اسبوعيا عن عدد من المشتبهين.

ونوهت الصحيفة إلى دعم المملكة للمعارضة السورية التي تقاتل الأسد لكنها في الوقت ذاته تخشى من تكرار تجربة الحرب الأفغانية، حيث عاد بعض المقاتلين وانضموا لجماعات إرهابية كما تعمل المملكة على تجفيف منابع دعم الجماعات الإرهابية وجمع الأموال وأن هذه المتابعات فاعلة وتؤتي ثمارها.

واستعرضت الغارديان في تقريرها الانتقادات التي طالت المتخرجين من برنامج المناصحة رغم أن نسبة النجاح بلغت ٨٥ بالمئة، ويقول الباحث سعود السرحان إن بعض الذين تم الإفراج عنهم ذهبوا إلى القتال مرة أخرى، وقال أحد المهندسين إنه لا يمكن الثقة بالناس الذين تم غسل أدمغتهم.

واختتمت الغارديان تقريرها بأن مشكلة الإرهاب في السعودية لن يتم حلها على المدى القريب، غير أنها أشارت إلى أن الذين ينضمون لداعش هم فئة قليلة، ويقوم عملهم على مهاجمة رجال الأمن السعوديين، ويتحركون في خلايا صغيرة تتكون من شخصين وثلاثة وأربعة ليصعب التعرف عليها، وتسهل حركتها، وقد تم القبض على الكثير منهم، ورغم أن التنظيم قد ضعف في المملكة إلا أن السلطات السعودية أثبتت فاعلية خططها في مكافحة داعش.

للاجئين في دول الجوار والنازحين في الداخل

850 مليوناً نصرة الإغاثة السعودية للأشقاء السوريين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160124/Con20160124820880.htm

نادر العنزي (تبوك ، عمان - هاتفيا)

للعام الخامس على التوالي تواصل المملكة وقفتها الأخوية الصادقة مع الأشقاء السوريين اللاجئين في دول الجوار، والنازحين في الداخل السوري، وذلك من خلال الحملة الوطنية السعودية لنصرة الأشقاء في سوريا، التي انطلقت أواخر عام 2012 م، وقدمت خدماتها لهم في مجالات عدة، تعليمية وصحية وسكنية وإغاثية، بتكلفة تجاوزت 850 مليون ريال.

وحرصت الحملة على الوصول إلى الاشقاء في أماكن تواجدهم في الأردن وتركيا ولبنان، ومد يد العون لهم من خلال عدة مشاريع إغاثية لتوفير سبل الراحة لهم بعد أن اضطروا إلى ترك بلادهم هربا من آلة الحرب المدمرة.

ويأتي الأردن في مقدمة البلدان التي استضافت الاشقاء السوريين على مدار الأربع سنوات الماضية، حيث يحتضن ثالث أكبر مخيم في العالم من حيث العدد في منطقة الزعتري يضم أكثر من 90 ألف لاجئ سوري، إضافة الى أكثر من 1.2 مليون لاجئ يعيشون خارجه، وتسعى الحملة لاستهداف أكبر عدد ممكن منهم من خلال برامجها العديدة والمتنوعة.

وتقدم الحملة خدماتها لما يقارب مليون لاجئ سوري في تركيا يعيشون في مخيمي (كلس وباب الهوى)، وأكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان.

وعملت الحملة الوطنية السعودية منذ انطلاقتها على إعداد خطط إستراتيجية واضحة لمشاريعها التي تعمل من خلالها على تقديم المساعدات للأشقاء السوريين في أماكن تواجدهم، وعملت بكل حرفية على تنفيذ مجموعة متكاملة من المشاريع الإغاثية الشاملة لكل مناحي الحياة التي يحتاجها الشقيق السوري، لتكون بذلك واحدة من أهم وأكبر منابر الإغاثة في العالم.

خدمات الإيواء

جهزت الحملة الوطنية أكثر من 3500 كرفان للأشقاء السوريين اللاجئين في مخيم الزعتري بالأردن، وتعمل حالياً على تجهيز 1000 كرفان ضمن مشروع (شقيقي بيتك عامر)، كما استأجرت ما يقارب 3800 شقة لذوي الاحتياجات الخاصة والأرامل في الأردن ولبنان لمدة ستة أشهر، وتم اعتماد 2000 شقة جديدة في لبنان لمدة ستة أشهر أخرى ضمن مشروع (شقيقي مسكنك طمأنينتك).

كذلك وفرت الحملة آلاف الخيام المضادة للحريق في كل من الأردن وتركيا، وأنشأت وأثثت 14 مسجدا ضمن برنامج (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر) في مخيم الزعتري.

الغذاء

وفرت الحملة ما يقارب 400 ألف سلة غذائية للأشقاء السوريين اللاجئين في دول الجوار والنازحين في الداخل السوري، تحتوي على العناصر الغذائية الأساسية، ضمن برنامج (شقيقي بالصحة والهنا)، إضافة إلى توفير ما يقارب 1.2 مليون وجبة إفطار صائم للاجئين والنازحين.

كما قامت بذبح أكثر من 1300 أضحية استفاد منها ما يقارب 9000 أسرة سورية في الأردن ولبنان، وتوزيع أكثر من 65 ألف كغم من لحوم الهدي على اللاجئين في الأردن، وما يقارب 180 ألف علبة من اللحوم المعلبة على اللاجئين في مخيم الزعتري، وأكثر من 300 ألف ربطة خبز على اللاجئين في لبنان.

وتم إنشاء 4 أفران متنقلة في تركيا بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 120 ألف رغيف يومياً ضمن برنامج (شقيقي قوتك هنيئاً)،

وتوفير 10 آلاف وجبة ضيافة للاجئين السوريين على الحدود الأردنية السورية، وآلاف الاطنان من التمور والأرز والطحين.

الإغاثة

سيرت الحملة الوطنية السعودية 15 جسراً برياً بأكثر من 700 شاحنة محملة بالمواد الإغاثية والغذائية والكسوة الشتوية إلى الأردن، وما يقارب 80 قافلة إغاثية للداخل السوري، إضافة إلى جسر جوي بواقع عشر طائرات محملة بـ 10 آلاف طن من المواد الإغاثية والغذائية إلى تركيا.

كما سيرت الحملة ما يقارب 80 جسراً بحرياً من المستلزمات الشتوية والمواد الإغاثية المصنعة في الصين وتركيا، إلى مكاتبها في دول الجوار (الأردن، لبنان، وتركيا).

وتم اعتماد تصنيع خمس محطات متنقلة لتحلية المياه في تركيا بطاقة انتاجية إجمالية تبلغ 20 ألف لتر في الساعة.

الصحة والطب

أنشأت الحملة الوطنية، العيادات التخصصية السعودية في مخيم الزعتري والتي تتضمن 13 عيادة اختصاص ووحدة دعم نفسي ومختبر وقسم أشعة وصيدلة متخصصة، واستقبلت العيادات منذ تأسيسها، ما يقارب نصف مليون مراجع.

ووفرت الحملة 15 سيارة إسعاف مجهزة بأحدث المعدات الطبية في الأردن وتركيا ولبنان، وسيارتي إسعاف جديدتين في لبنان.

ودعم مكتب الحملة في لبنان المراكز الصحية لعلاج اللاجئين السوريين بأكثر من 250 ألف دولار، فيما تم التكفل باجراءات عمليات الولادة الطبيعية والقيصرية لأكثر من 1300 لاجئة سورية مع تأمين طقم الأطفال للمواليد ضمن مشروع (زينة الحياة الدنيا) في الأردن ولبنان. وإجراء عمليات الجراحة الترميمية وترميم الأطراف لعشرات اللاجئين السوريين في لبنان ضمن أحداث القصير الدامية.

وتم تأمين 20 ألف عبوة حليب للأطفال الرضع في مخيم الزعتري، ضمن برنامج (نمو بصحة وأمان)، فيما تم تقديم الدعم النفسي لـ 5000 طالب سوري في لبنان ضمن برنامج (شقيقي نحمل همك).

المحور الموسمي

قامت الحملة في فصل الشتاء بتأمين أكثر من 6500 مدفأة للاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان، ووفرت لهم مادة المازوت بمبلغ 9 ملايين ريال، وما يقارب 6.5 ملايين قطعة شتوية ضمن برنامج الحملة الشتوي (شقيقي دفؤك هدفي)، لمدة ثلاثة مواسم.

التعليم

تم في مجال التعليم تقديم منح دراسية لـ 6000 آلاف طالب في لبنان ضمن برنامج (شقيقي بالعلم نعمرها). وتم إنشاء المركز السعودي للتعليم والتدريب في مخيم الزعتري وتخرج منه حوالي 200 طالب في ثلاث دورات، فيما تم تدريب المئات ضمن برنامج (شقيقي مستقبلك بيدك) على حرف الخياطة والرسم والحاسب الآلي والطهي في لبنان، فضلا عن إطلاق مبادرة (اقرأ) في مخيم الزعتري لمكافحة الأمية.

كما تم تأمين 450 ألف حقيبة دراسية تتضمن القرطاسية للاجئين السوريين في الأردن وتركيا ولبنان.

اللجنة المختصة في الشورى أنهت دراسة نظام المكافحة

السجن والغرامة لمستغلي الأطفال والمعوقين في التسول

المصدر: جريدة عكاظ السبت 13 ربيع ثانى 1437هـ - 23 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160123/Con20160123820725.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

تضمن مشروع «نظام مكافحة التسول» أنهت دراسته لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب في مجلس الشورى، عقوبة السجن سنتين والغرامة ثلاثين ألف ريال، لأي متسول استخدم طفلا أو امرأة أو شخصا من ذوي الإعاقة في ممارسة هذه الظاهرة.

ونصت إحدى مواد النظام على أنه لا يجوز في كل الأحوال بقاء المقبوض عليه -للمرة الأولى- في الدار أكثر من خمسة أيام من تاريخ القبض عليه، في ما فندت مادة أخرى العقوبات بحق المتسولين، وتشتمل على أن يعاقب كل من عاد لارتكاب جريمة التسول بالإيقاف للمتسول السعودي البالغ في الدار مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة آلاف ريال أو بهما معا في حال القبض عليه للمرة الثانية، وإيقاف المتسول السعودي البالغ في الدار مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على عشرين ألف ريال أو بهما معا في حال القبض عليه للمرة الثالثة، أو سجن المتسول السعودي البالغ مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين ألف ريال أو بهما معا في حال القبض عليه للمرة الرابعة، وفي حال تكرار جريمة التسول فتضاعف العقوبة المنصوص عليها بعدد مرات التسول، وتصل إلى مصادرة الأموال المتحصلة من التسول لصالح الجمعيات الخيرية.

وأوصت اللجنة بإيجاد نظام لمكافحة هذه الظاهرة، ومعالجة هذا السلوك للآثار الخطيرة المترتبة عليه، من استغلال الأطفال والنساء وذوي الإعاقة، كونه يعد شكلا من أشكال الاتجار بالبشر، ولما فيه من تغطية لممارسة الرذيلة وترويج المخدرات، ما دفع اللجنة لتقديم مشروع نظام يكافح التسول.

واشتمل النظام على 15 مادة عرّفت الأولى المتسول، بأنه من يعرض سلعا لا تصلح بذاتها موردا حقيقيا للعيش، أو القيام بألعاب أو أعمال استعراضية أو اصطناع العجز أو المرض أو العاهة أو الفاقة أو استخدام النساء أو أي وسيلة أخرى بقصد التسول.

ويهدف النظام حسب ما ورد في مادته الثانية إلى المقاربة القانونية والاجتماعية للحد من ظاهرة التسول، ووضع التدابير اللازمة والمعالجة الاستصلاحية للمتسولين، ووضع الإطار النظامي لرفع مستوى الوعي المجتمعي حول أخطار هذه الظاهرة.

حظر التسول:

وتشير المادة الثالثة إلى حظر التسول بجميع صوره أيا كانت مبرراته، والقبض على كل من ينطبق عليه تعريف التسول واتخاذ الإجراءات النظامية بحقه وفقا لأحكام هذا النظام، ووفق المادة الرابعة تكلف وزارة الشؤون الاجتماعية دورا لرعاية المتسولين من السعوديين، في ما تختص هيئة التحقيق والادعاء العام بالتفتيش على هذه الدور.

لجان لمكافحة التسول:

وتضمنت المادتان الخامسة والسادسة، الدعوة لتشكيل لجان لمكافحة التسول في إمارات المناطق، تختص بتتبع المتسولين والقبض عليهم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتعزيز جهود مكافحة التسول، مع دراسة أحوال المتسولين من السعوديين الذين يتم ضبطهم والإجراءات التي اتخذت بحقهم، وتعد سجلا خاصا يتضمن بياناتهم والتعرف على خصائصهم واحتياجاتهم وتقديم البرامج التأهيلية والتدريبية والعلاجية لهم.

فرص عمل للسعوديين:

وبحسب المادة الثامنة، تتولى الوزارة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتوفير فرص العمل للمتسولين من السعوديين، الذين تم تأهيلهم وتدريبهم من المقيمين في الدار، إضافة للتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لنشر الوعي بمخاطر التسول النفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

وكانت لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، بعد اطلاعها على عدد من أنظمة الاتجار بالأشخاص وعدد من الأنظمة الشبيهة في بعض الدول، قد أنهت «نظام مكافحة التسول»، عقب اطلاعها على دراسات أجريت مؤخرا في المملكة تشير إلى انتشار هذه الظاهرة خلال السنوات الأخيرة.

زيادة المتسللين وراء الظاهرة

عزت اللجنة ظاهرة التسول لزيادة عدد المتسللين إلى أراضي المملكة، بسبب تعاطف أفراد المجتمع معهم، العوز، البطالة، عدم وجود رادع قوي يمنعهم من ممارسته، ما يجعل هذه الظاهرة خطرا على مجتمعنا، في ظل وجود عصابات تشرف على ممارسة التسول، وتخطط للكسب غير المشروع بطرق مختلفة، منها استغلال الأطفال، الخداع، التمثيل، الادعاء بوجود عاهات وأمراض مزمنة في أجسادهم، ليكسبوا تعاطف أفراد المجتمع.

وبعد أن درست اللجنة مشروع النظام المقدم من العضوين السابقين الدكتور سعد مارق والدكتور ناصر الشهراني، بعد موافقة الشورى على توصيتها بملاءمة دراسته، عقب مناقشته مع مندوبي عدد من الجهات ذات العلاقة، اتضح لها أن هذه الظاهرة في ازدياد مطرد، ولا بد من سن تدابير وأنظمة تحد من هذا الازدياد والتنامي، خصوصا أنه لا يوجد نظام قائم حاليا يردع ممارسي وممتهني التسول.

المستشفى يكشف التفاصيل ويؤكد احتفاظه بحقه القانوني ضد محاول الإساءة

فيديو لمسن جالس أمام كرسيه المتحرك مقابل بوابة مستشفى عفيف يثير الأهالي

المصدر: جريدة سبق الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م

https://sabq.org

أثار مقطع فيديو نشره مجهول، يظهر فيه مسن ثمانيني جالس أمام كرسيه المتحرك مقابل بوابة الطوارئ بمستشفى عفيف العام، وسط تعليقات من موثق الفيديو بقوله: "هذا شايب مرمي أمام بوابة مستشفى عفيف ما أحد يلتفت فيه" مع ترديد المسن لكلمة "يا ويلي".

وسعياً من "سبق" لكشف حيثيات ذلك، تم الوصول للمسن الذي ظهر في مقطع الفيديو وأسرته، وقام محرر الصحيفة بعفيف بزيارته واتضح أنه مواطن يدعى نايف المطيري، وقد تحدث لـ"سبق" شقيقه غويزي المطيري في البداية قائلاً: إن شقيقه الثمانيني لم يرزقه الله بأبناء ويعاني من جلطة أصابته في الرأس منذ فترة سببت له ثقلاً في بعض أطرافه مع معاناته من مرض الزهايمر والنسيان.

وعن مقطع الفيديو قال "غويزي": إن ذلك حدث قبل يومين حينما كان هو في الرياض مع شقيقه الآخر الذي يرقد في أحد المستشفيات هناك، حيث تعرض المسن نايف لإغماءة في منزله وتم استدعاء إسعاف الهلال الأحمر الذي نقله للمستشفى حينها.

وأشار "المطيري" إلى أنه تفاجأ بالفيديو وأنهم لا يعلمون عن كيفية وقوع نايف من الكرسي حيث لم يوضح مصور الفيديو كيف كان هذا وهل هو بفعل فاعل أم لا.

وأضاف أنه بسؤال شقيقه أوضح أن عاملاً مقيماً أوصله بالكرسي المتحرك إلى خارج المستشفى، وبسبب مرض الزهايمر لم يذكر المسن ماذا حدث بعد ذلك، حيث أوصله شخصان من المستشفى لمنزل جيرانه وبدورهم نقلوه لمنزله.

واستنكر غويزي المطيري، قيام المستشفى بإخراج شقيقه دون حضور أحد من أسرته أو طلبهم للحضور، قائلاً إنه حتى لو تلقى العلاج اللازم ولم يستطيعوا الوصول لأسرته كان بإمكانهم التواصل مع مسعفي الهلال الذين أوصلوه ومعرفة مقر سكنه وأن يقوموا بنقله لمنزله بواسطة الإسعاف من باب إنساني، وإن كان الإسعاف وجد أصلاً لخدمة المرضى، فهم لا يعرفون عن ظروف الأسرة التي لم تحضر معه والتي تتمثل في وجودنا مع شقيقنا الآخر في الرياض وهو وحيداً مع زوجته المسنة دون أبناء أو بنات.

وأكد "غويزي" أنه حينما عاد وقبل وصول الفيديو له، أعاد شقيقه للمستشفى وأدخل التنويم، مطالباً وزير الصحة وإدارة المستشفى بالتحقيق في ما تعرض له شقيقه وكشف الحقيقة ومحاسبة المقصر والمتسبب إن وجد.

بدوره أوضح مدير العلاقات العامة بمستشفى عفيف سلطان المغيري، أن المسن الذي ظهر في مقطع الفيديو المتداول كان قد وصل للمستشفى يوم الأربعاء الماضي ظهراً بواسطة الهلال الأحمر، ويشكو من بعض من العوارض الصحية وبعد اكتمال فحوصاته الطبية وتلقيه كامل العلاج اللازم قرر الطاقم الطبي منحه خروجاً دون الحاجة لتنويمه، حيث طلب بعد ذلك المريض مغادرة المستشفى بإلحاح وتم رفض ذلك من قبل الطواقم العاملة بالطوارئ حتى وصول أحد أقاربه لاصطحابه .

وأشار إلى أنه أثناء ذلك ادعى أحد المتواجدين من المراجعين حينها بقسم الطوارئ معرفته بالمريض وأنه يرغب في إيصاله، وأبدى المريض نفسه رغبته في الذهاب مع هذا الشخص والذي تحتفظ إدارة المستشفى بهويته وبناءً على ذلك تم نقل المريض بالكرسي المتحرك بواسطة أحد عمال المستشفى وإيصاله للبوابة حتى يصل ذلك الشخص الذي أكد أنه يعرفه وسينقله.

وأضاف أن العامل عاد لعمله، وبعد لحظات خرج أحد العاملين في قسم الطوارئ فوجد المسن جالساً أمام الكرسي المتحرك وهناك شخص يقوم بتصويره بهاتفه، حيث بادر عدد من الموظفين العاملين بالمستشفى بنقله بسيارتهم الخاصة إلى منزله.

وأكد "المغيري" أن التحقيقات حول هذه الدعوى مستمرة، وسيتم محاسبة أي مقصر إن وجد، ومؤكداً على احتفاظ المستشفى بحقه القانوني والنظامي ضد مصور الفيديو وكل من حاول الإساءة للمستشفى وتأليب الرأي العام بمعلومات غير دقيقة، وسيتم متابعة ذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة.

• نزاهة" تفتح تحقيقاً مع موظفين في3 وزارات

المصدر: جريدة لحياة الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13616340

الرياض - «الحياة»

أفاد المتحدث الرسمي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) عبدالرحمن العجلان، بأن الهيئة كلّفت ممثلين عنها، للوقوف على صحة ما نُشر في بعض الصحف المحلية من إعلانات عن البيع في مخططات عشوائية في مركز الجله وتبراك التابعة لمحافظة المزاحمية، ورفعت بملاحظاتها بهذا الخصوص إلى وزير الداخلية، واقترحت تشكيل لجنة من إمارة منطقة الرياض ووزارة الزراعة ووزارة المياه والكهرباء ووزارة العدل، لبحث الموضوع بشكل دقيق والتحقيق فيه، والتأكد من ملكية كل من يدعي التملك فيها، وإزالة أي تعدٍ جرى على أملاك الدولة، وإفادة الهيئة بما ينتهي إليه البحث بالتحقيق، ويأتي هذا الإجراء الأخير من الهيئة استناداً إلى تنظيمها الذي يقضي بإحالة المخالفات والتجاوزات المتعلقة بالفساد إلى الجهات الرقابية أو جهات التحقيق، وللهيئة الاطلاع على مجريات التحقيق ومتابعة سير الإجراءات.

وأضاف العجلان أن وزير الداخلية وجه بتشكيل اللجنة بشكل عاجل، وتأكد لاحقاً، وجود فساد إداري لدى كتابة العدل بالمزاحمية، تمثل بعدد من المخالفات، ومنها إخراج كاتب عدل سجلات ومحاضر ضبط إلى بيته، لضبط وتسجيل وتنظيم مخططات زراعية، إذ قام بضبط 800 صك في يوم واحد، ولخطورة القضية، تقرر إحالتها على هيئة التحقيق والادعاء العام للتوسع في التحقيق مع موظفين في كتابة العدل بالمزاحمية وفرع وزارة الزراعة والمياه، وإيقاف كل الصكوك الصادرة من كتابة عدل المزاحمية أو القويعية في الموقع مدار البحث، وإحالتها على محكمة الاستئناف للتأكد من نظامية هذه الصكوك وفق الاختصاص، وتكليف محافظ القويعية بالعمل على إزالة كل الصنادق التي وضعت في الموقع،

ومراقبة الموقع وعدم البيع فيه حتى تنتهي القضية، وتكليف وزارة الزراعة بتطبيق القرارات الزراعية وإزالة ما كان خارجاً عنها.

2000 استفسار لـ "مستشارك العمالي"

المصدر: جريدة لحياة الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13616339

الرياض - «الحياة»
تتيح خدمة «مستشارك العمالي» الإلكترونية، التي أطلقتها وزارة العمل أخيراً، الإجابة عن استفسارات العملاء (العاملين وأصحاب العمل والمختصين في القطاع الخاص)، حول الاستشارات القانونية عن أنظمة وقرارات العمل، خلال ثلاثة أيام.
ويمكن لعملاء وزارة العمل الاستفادة من خدمة «مستشارك العمالي» الإلكترونية، عبر بوابة الثقافة العمالية www.laboreducation.gov.sa.
وتتيح الخدمة طلب استشارة حول نظام العمل، سواء في العقود أم مكافأة نهاية الخدمة، وانتهاء عقد العمل، والتدريب والتأهيل، وساعات العمل، والإجازات، وعمل المرأة، وغيرها من الاستشارات.
وخلال الفترة التجريبية لتشغيل الخدمة، التي انطلقت في تشرين الثاني (نوفمبر) 2015، تلقت الوزارة 2.615 استفساراً، تم الرد عليها جميعاً من قبل المستشارين القانونيين، منها 2.435 استفساراً باللغة العربية، و 180 استفساراً باللغة الإنكليزية، فيما استفاد 1.458 مواطناً من الخدمة، ومن العمالة الوافدة، بلغ عدد المستفيدين 1.104 وافدين، إضافة إلى أبناء مواطنتين سعوديتين.
وتنوعت الاستفسارات حول نظام العمل، ليرد 1.782 استفساراً حول عقد العمل وإنهائه، و 374 استفساراً عن مكافأة نهاية الخدمة، و334 استفساراً عن الإجازات، و94 استفساراً عن ساعات العمل، و31 استفساراً عن عمل المرأة.
وأتاحت وزارة العمل فريقاً من المستشارين القانونيين، يتولون استقبال الاستفسارات والأسئلة الواردة إلى بريد «مستشارك العمالي» الإلكتروني، عبر موقع الثقافة العمالية www.laboreducation.gov.sa. وتبدأ الخدمة الإلكترونية بالدخول على الموقع الإلكتروني واختيار «مستشارك العمالي»، وتعبئة بيانات العميل الأولية، ثم إرسال استفساره، ليتلقى رداً آلياً بعد تسلم استفساره خلال ثلاثة أيام عمل، إذ يُرسَل الاستفسار إلى المستشار لبحثه والرد على العميل في أقرب وقت.

"الشرقية": مدارس تدرّب طالباتها على "الدفاع عن النفس"

المصدر: جريدة لحياة الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13617964

الدمام - رحمة ذياب
طبقت مدارس في المنطقة الشرقية برامج وأنشطة معتمدة للفصل الدراسي الحالي، من بينها كيفية تخطي العقبات للطالبات، والدفاع عن النفس، والإبلاغ عن التحرش خارج المدرسة، قدمنها مرشدات تربويات في حلقات توعوية بهدف حماية الطالبات من الإيذاء.

واستعرضن مرشدات مقطعاً لطالبات في محافظة خميس مشيط، تعرضن إلى تحرش من سائقي سيارات، بعد الخروج من الدوام المدرسي، وحاولت إحدى الطالبات الدفاع عن نفسها بضرب مرافق السائق.

وقالت المرشدة الطلابية نورة عزمي لـ«الحياة»: «إن برامج التوعية في الدفاع عن النفس ضمن الأنشطة المعتمدة من الوزارة، تهدف إلى تثقيف الطالبات، ولا سيما بعد خروجهن من الدوام، أو تعرضهن لابتزاز شبان، لذا تعكف إدارات المدارس متمثلة بإدارة الإرشاد التربوي، على تقديم جميع أنواع الدفاعات النفسية للطالبة، وكيفية الإبلاغ عن الشكوى، إضافة إلى التبليغ عن المعنفين من الأسرة، كل ذلك يصب في مصلحة الطالبة وتزويدها بثقافة الثقة بالنفس والابتعاد عن الخطأ». وأضافت عزمي: «لدينا طالبة تعرضت لمشكلة وصلت إلى حد مطالبة والدها بفصلها من المدرسة نهائياً، وتدخلت جهات حقوقية لإرجاع الطالبة، والسبب ملاسنتها مع شاب على بوابة المدرسة، وغيرها كثير من المواقف التي تجبر الأهل أحياناً على اتخاذ مواقف حادة تؤدي إلى تدمير مستقبل الطالبة، لذا انتهجنا سياسة التوعية التي لا تقتصر على المحاضرات وإنما عرض مقاطع لطالبات تعرضن لعنف خارج المدرسة وتحرش، وكيفية تلافي وقوع الطالبة ضحية، فالمحاضرات النظرية لم تعد تترك تأثيراً في الطالبة، ولا بد من تغيير أو تحديث الأساليب الإرشادية، وهذه ضمن خطة وزارة التعليم في التطوير».

من جانبها، رأت نعيمة المريخي (وكيلة مدرسة في مدرسة ثانوية في الخبر الشمالية) أن «عرض البرامج الإرشادية على الطالبات يتغير بحسب الاختلافات التي تحدث، فلم تعد المحاضرات التربوية تلقي أهمية أو تترك أثراً كما كانت في السابق، وانخفض تأثيرها بنسبة 45 في المئة، بحسب استبيان أجرته مدارس ثانوية في المنطقة الشرقية، التي تبين أن توجه الطالبات في الإرشاد أصبح ذا صلة بوسائل التواصل الاجتماعي، والكشف عما يدور بها من مستجدات، فلم تعد هناك وسائل لمنع الطالبات من متابعة ما يجري.

وتابعت: «الكشف عن الواقع والاستعانة به ليصبح عبرة أفضل من التكتيم عليه، فالعديد من الوسائل الحالية هي مقاطع يتم أخذها من «يوتيوب» و«تويتر»، ونعمل حالياً على إعداد خطة إرشادية تساعد الطالبات في البوح بما يتعرضن إليه، وهي أفضل أساليب الإرشاد الناجعة».

وأوضحن مرشدات تربويات أن انخفاض نسبة التوعية النظرية، رفع من حالات الابتزاز والتحرش، «فالكلام لم يعد يجدي، لذا فاللجوء إلى الوسائل الحية سيقلل من الحوادث، ويسعف الطالبات من الانتظام في بيئة غير سليمة، فهناك تنسيق مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان لضمان تعليم مستدام بعيد عن المنغصات التي تسمح للأهالي بحرمان بناتهم من التعليم».

اعترافات المسؤولين الشجاعة بتقصير قطاعاتهم تتوالى.. بعد وزير الصحة

مدير الأمن العام يعترف: أداء إدارات المرور غير مرض

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122325

تقرير – راشد السكران

الاعترافات تتوالى من المسؤولين؛ فعقب تصريح وزير الصحة حول حادث مستشفى جازان العام؛ صرح مدير الأمن العام الفريق عثمان المحرج مؤخراً بأن أداء إدارات المرور غير مرض، منتقدا ما اعتبره عدم وجود أي تطور ملموس في أعقاب توصيات اجتماع المرور الأخير العام السابق وحتى الآن، ومتوعدا برصد أداء المرور حتى يتغير ويقول المجتمع كلمته لما يشاهدونه من تغير ملموس.

إن اعترافه بالتقصير يفتح باب العمل الجاد والتطوير وتحمل المسؤوليات والثقة بالنفس، والبعد عن البحث عن تبريرات هشة، والكل يطمع بأن يحدث هذا الاعتراف تغييرا في العمل المروري، كما ذكر المحرج وباعترافه الشجاع، حيث قال:

إن مشكلة المرور أصبحت حديث المجتمع، وحوادث المرور مقلقة، وأصبحت حوادث المرور في بلدنا هي القاتل الأول.. وحدد ملاحظاته تجاه المرور، مبينا «المشكلة الأولى في السير ثم الحوادث»، مطالبا باستغلال التقنية لتطوير الأداء المروري.

أصداء الاعتراف

توالت عبر وسائل الإعلام أصداء المتابعين لاعتراف مدير الأمن العام بتقصير إدارات المرور في أداء مهامهم، وتوالت الانتقادات لضعف أداء المرور في كافة المناطق والمحافظات، وطالبت الانتقادات مدير الأمن العام بضرورة العمل الجد والدؤوب لفرض هيبة المرور، وطالبوا بتكثيفهم وتشديد الرقابة ومعاقبة المخالفين.

ويرى أحد المعلقين أهمية الحزم ضد المخالفين، ويقول: للأسف؛ معظم المواطنين لا يحترمون النظام، فما بالك بالوافد لذي يمارس المخالفات دون رادع.

وعلق بعضهم على انتقادات مدير الأمن العام على أداء المرور بقوله: نقد مدير الأمن العام لأداء المرور يُشكَر عليه، ولكن نريد أفعالاً على أرض الواقع ومراقبة سلوك قائدي المركبات، لا نريد أن يمر هذا الاعتراف دون إحداث أفعال، لأن إدارات المرور أصبحت للأسف الشديد في وادٍ وأنظمته في وادٍ آخر، كما أن خطط السير في الشوارع حدث ولا حرج، بدءا من الزحام الشديد في الشوارع، ومخالفات سائقي السيارات بلا حسيب ولا رقيب وخاصة الشباب المتهور، الذي اجترأ على عكس الاتجاه والوقوف الممنوع وتعطيل حركة السير والانشغال بالجوال.

كما تناولت وسائل الإعلام بتعليقاتها اعتماد إدارات المرور على ساهر ونجم، وتفرغها للعمل الإداري الذي يجب أن لا يكون هو العمل الأهم لأن بالإمكان الاعتماد على الموظفين المدنيين في تسيير تلك الأعمال أو توزيعها على القطاعات الأخرى فمثلا استمارات السيارات والرخص تناط بها وزارة البلديات ووزارة النقل، ليتفرغ رجل المرور للميدان، لإدارة السير وضبط المخالفات وهذا صميم عملهم، ويرى أحد المعلقين على نقد مدير الأمن العام أن لا شيء يفسر ضعف إدارات المرور سوى غياب الحزم والرقابة في تطبيق الأنظمة المرورية، وضعف وعي المجتمع بقواعد السلامة المرورية عند استخدام الطرق وعدم احترام الأنظمة.

المواطنون: نحتاج لقرارات فاعلة وعقوبات رادعة تعيد هيبة المرور

ويقول مواطن للأسف قطع الإشارة وعكس السير صار أمراً عاديا، وصرنا نشهد الوافد يخالف قبل المواطن. وعلق آخر على عدم القضاء على التفحيط وتضليل المركبات بالكامل والتجاوز الخاطئ، وعدم تنظيم أماكن الوقوف أمام المحلات كالمطاعم والمدارس، والمكتبات، ودور العبادة.

تطوير المرور

اللواء متقاعد عبدالكريم السعدون يرى أهمية تطوير المرور لأنه مشروع وطني كبير لا يقل أهمية عن بناء المدن الصناعية أو مشروعات النقل العام في المدن أو بناء المدن الطبية والجامعات، لأن ذلك سيقلل بإذن الله من نسبة الحوادث وما ينتج عنها من وفيات وإعاقات وتكاليف باهظة على اقتصاد البلد.

ويضيف: لا يختلف اثنان على أهمية المرور وضرورة تطويره وأخذ عوامل السلامة عند تخطيط المدن والطرق، ولكن الاختلاف هو كيف يمكن إصلاحه ومن أين نبدأ؟، وهنا أسوق بعض المقترحات من واقع الخبرة في مجال العمل، ومن تلك الملاحظات: أولا. علينا أن نتذكر أنه لا توجد طرق مختصرة للتطوير والإصلاح، لكن أفضل الطرق وآمنها هي الحلول العلمية المبنية على الدراسات التي يقوم بها مختصون من المملكة ومن بيوت خبرة عالمية والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتنا، من ينظر إلى مؤسسات المملكة الناجحة في القطاعين العام والخاص يجد أنها بدأت بخبرات عالمية جلبت معها ثقافة مختلفة وأنظمة متكاملة طبقتها بكل دقة وصرامة.

ويضيف اللواء السعدون: من يفكر في تطوير المرور عليه أن يفكر خارج الصندوق سواء من حيث التنظيم أو التدريب أو الكفاءات، ففي الولايات المتحدة وفي غيرها من الدول التي تمتاز بمرور حازم نجد أن للمرور لباسه وتنظيمه الخاص المختلف عن القطاعات العسكرية، كما أن معظم منسوبيه من الحاصلين على الشهادة الجامعية ويتمتعون بأجسام قوية وتدريب عملي واستعداد كامل للتعامل مع جميع المواقف.

وقال: التقنية أصبحت من مضاعفات القوة ومن أهم وسائل ضبط المخالفين للنظام، لذا علينا أن نسرع في تعميمها وتحويل ساهر ونجم غيرها من الشركات إلى شركة كبيرة يمتلكها صندوق الاستثمارات العامة ويطرح جزء من أسهمها للمواطنين حتى يستفيد المواطن ويشعر أنه شريك في التنمية وليست جباية كما يحلو للبعض أن يكتب في مواقع التواصل، فساهر وغيره وجدت لحفظ الأرواح وتطبيق النظام، مثل هذه الشركة لن تكتفي بتوظيف التقنية، لكنها ستفتح مجالاً واسعاً لتوظيف المواطنين، وإنشاء مراكز أبحاث لكل ما له علاقة بالمرور وسلامة الطرق والرقي بمستوى السلامة في أكثر من مجال.

السعدون: يجب الاستفادة من تجارب الدول
الاعتراف بالمشكلة
عبدالله الكعيد كاتب ورجل أمن سابق قال: الجميع يعرف ان الاعتراف بالمشكلة نصف الحل، واهم شيء ان يعترف الانسان أن لديه مشكلة، فمشكلة المرور وكثرة حوادث السيارات، والفوضى العارمة بشوارع المملكة؛ نتائجهاأكثر من سبعة آلاف قتيل سنويا و 35 الف مصاب منهم 10 % إصابات مقعدة، تشغل اكثر من 30 % من مستشفيات وزارة الصحة فبالتالي القضية تستدعي العلاج السريع.. تحتاج لمن يقف حول هذه الأرقام، ويسأل ماذا عملنا تجاه هذه القضية، إذن مدير الأمن العام اعترف وهذه ثقة بالنفس منه، لأن المشكلة وصلت لحد لا يمكن السكوت عليها، وحان وقت الاعتراف فاعترف بملء ارادته وأمام التنفيذيين الذين هم مديرو المرور في المناطق ورجال المرور الاخرين وأمام الإعلام، بان المرور لم يبذل من الجهد ما يوازي حجم المشكلة، وحينما يقول أين انتم فإنه يتساءل كالمواطنين أيضا أين المرور، ليس المرور كاميرات ساهر تركب بكل مكان أو تقاطع الإشارات ويكون هذا هو حل المشكلة.. هذا غير حقيقي، الحقيقة أن هناك منظومة عمل متكاملة يقوم بها جهاز المرور حتى يساهم في تخفيف حدة هذه الفوضى العارمة وبالتالي تخفيف عدد القتلى والمصابين، والاعتراف هو بداية حل المشكلة وبالتالي حل المشكلة يجب ان يتم على أرض الواقع بتنفيذ منظومة من العمل، وكتبت انا وكتب غيري وتحدثنا عن هذه المنظومة فالمنظومة تبدأ من تعليم السائق ومراقبته على الطريق وكل ما بينهما، وصناعة رأي عام حول هذه القضية ورفع مستوى الوعي العام ورجل المرور اسس المنظومة، فيجب ان يرتقى برجل المرور تأهيلا وتدريبا ومراقبة وأداء، فبدون رجل المرور الذي يعد العنصر الأساسي في المنظومة فلا يستطيع ان ينهض، فاذا كان رجل المرور أصلا مقصرا باعتراف مدير الأمن العام إذاً يجب أن يسلط الضوء على هذا العنصر الهام لنرفع من كفاءته، ولا يكفي التواجد الشكلي بل تواجد عملي فعال يستطيع أن يسيطر على فوضى الشارع ويعيد ضبط قائدي السيارات.
وأضاف: الأمر الآخر الذي يجب أن نتكلم عنه هو ما يتعلق بتوصيات مؤتمرات المرور السابقة، فانا متأكد انها تنسى بعد انتهاء المؤتمر مباشرة بحيث لا يوجد هناك خطة عمل تنفيذية لما ورد في المؤتمر فالتوصيات عبارة عن جزء من المؤتمر، لكن هي مجرد فعالية تعقد وكل يذهب إلى منطقته وتعود الأمور كما كانت.
وعن النظام المروري وضرورة تطويره قال: النظام محدث ولائحته التفصيلية أوردت كل شيء فإذا هذا النظام لم يطلع عليه المواطن فهذه مسؤولية المرور أنه لم ينشر هذا النظام ولم يوعهم ببنود ومدلولات النظام، ونحن لسنا محتاجين لتجديد نظام المرور الحالي فهو لم يمض عليه سوى ست أو سبع سنوات فهو محدد ولمس كثيرا من جوانب العمل المروري، لكن اذا الناس لم تعرف هذا النظام فهذه مشكلة جهاز المرور أولا، وثانيا الناس فكيف يحصل الفرد على رخصة وهو لا يعرف الشق المتعلق بالسائق، أعتقد انه ليس فقط الواسطة ولكن هناك تقصير كامل في تطبيق نظام المرور بالشارع لان رجال المرور جزء كبير منهم لا يعرفون اصلا النظام المروري.
إحصائيات مفجعة
وكشفت إحصائية أصدرتها الإدارة العامة للمرور حديثا أن مجموع الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق في مناطق المملكة الإدارية خلال العام 1435ه بلغ 7486 حالة وفاة، فيما بلغ مجموع الإصابات الناتجة عن تلك الحوادث 35843 إصابة، وحسب الإحصائية فقد احتلت مكة المكرمة المرتبة الاولى في عدد الوفيات بعدد 2058 حالة وفاة أي ما نسبته 27.4 %، تليها المنطقة الشرقية1191 وفاة تليها منطقة عسير بعدد وفيات بلغ 770 حالة وفاة.
الكعيد: الفوضى العارمة في شوارعنا نتائجها دموية ورجال المرور أكثرهم لا يعرفون النظام
وحسب إحصائية أصدرتها منظمة الصحة العالمية تقريرها السنوي لعام 2015 حول "سلامة الطرق" على مستوى العالم، تضمنت ظاهرة غريبة في الشرق الأوسط وهي أنه حتى الدول الأعلى دخلا بالمنطقة ترتفع بها معدلات حوادث الطرق على عكس الاتجاه العالمي، وذلك نتيجة عدم تطوير الطرق وقواعد المرور بالصورة التي تتلاءم مع النمو الاقتصادي السريع الذي تشهده وما يترتب عليه من زيادة عدد السيارات على الطرق.
وجاءت المملكة في المركز الثاني عربيا بعد ليبيا وال 23 عالميا من حيث زيادة معدلات وفيات الطرق بمعدل بلغ 27.4 شخصا، وسجلت الأردن معدلا ب 26.3 وعمان ب 25.4 والجزائر ب 23.8 والكويت ب 18.7 وقطر ب 15.2 ومصر ب12.8 والإمارات ب10.9 والبحرين بثمانية.
كما كشفت منظمة الصحة العالمية أن نحو 1.24 مليون نسمة يقضون نحبهم كل عام نتيجة حوادث المرور.
وتمثّل الإصابات الناجمة عن حوادث المرور أهم أسباب وفاة الشباب من الفئة العمرية 15-29 سنة، ومن المتوقع أن تودي حوادث المرور بحياة نحو 1.9 مليون نسمة سنوياً بحلول عام 2020 إذا لم تُتخذ أيّة إجراءات للحيلولة دون ذلك.
لا يملك إلاّ 28 بلداً، يمثلون 416 مليون شخص (7% من سكان العالم) قوانين شاملة تتعلّق بخمسة عوامل خطر رئيسية هي: السرعة، والقيادة تحت تأثير الكحول، واستخدام الخوذات الواقية الخاصة بالدراجات النارية، وأحزمة الأمان، وأحزمة ومقاعد الأطفال.

وتتسبّب الإصابات الناجمة عن حوادث المرور في إلحاق خسائر اقتصادية هائلة بالضحايا وأسرهم وبالدول عموماً، وتنشأ هذه الخسائر من تكاليف العلاج (بما في ذلك التأهيل والتحقيق في الحوادث) وانخفاض/ فقدان إنتاجية (الأجور) من يموتون أو يُصابون بالعجز بسبب إصاباتهم، وإنتاجية أعضاء الأسر المعنيين الذين يضطرون إلى التغيّب عن العمل (أو المدرسة) للاعتناء بالمصابين. وقد تجاهلت البرامج الصحية العالمية، طيلة سنوات عديدة، الإصابات الناجمة عن حوادث المرور وذلك على الرغم من إمكانية التنبؤ بها والوقاية منها إلى حد كبير. وتُظهر البيّنات المستقاة من بلدان كثيرة أنّه يمكن تحقيق نجاحات كبيرة في الوقاية من حوادث المرور من خلال بذل جهود متضافرة تشمل قطاعات أخرى غير القطاع الصحي.

لجنة الإدارة ترى أنه لا يكافح التستر خلف الأجنبي ويتسبب في تدني الأداء

الشورى يرفض السماح للموظف الحكومي بالتجارة ويؤكد أنه ينتج الفوضى

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122327

الرياض - عبدالسلام البلوي

توقفت لجنة الإدارة والموارد البشرية في الشورى عن دراسة مقترح لتعديل نظام الخدمة المدنية لصالح السماح للموظف الحكومي بالعمل بالتجارة.

وأوصت اللجنة في تقريرها الذي حصلت عليه "الرياض" بعدم مناسبة الاستمرار في دراسة تعديل المادة 13 من نظام الخدمة المقدم من عضو المجلس د. أحمد عمر الزيلعي، مؤكدةً أن فكرة السماح لموظفي الدولة بمزاولة التجارة لن يحارب إلا جزءًا يسيراً من التستر التجاري، وفي نطاق ضيق يتمثل بتستر الموظفين الحكوميين خلف أقاربهم، أما الجزء الأكبر من التستر المتمثل بالتستر خلف الأجنبي وهو ما يعاني منه الاقتصاد الوطني، لن يسهم هذا المقترح في القضاء عليه؛ لأنه يزاول من معظم من يزاولون الأعمال التجارية، وبالتالي فهذا المقترح مع تعارضه مع مبدأ تكافؤ الفرص سيؤدي إلى ظهور الفوضى في الحقل الاجتماعي والوظيفي.

وحذرت اللجنة من أن السماح لموظفي الدولة بالعمل التجاري، وترى أنه سيتسبب في تدني الإنتاجية والأداء بين موظفي الدولة، باعتبار أن جزءًا من وقتهم سينصرف إلى ملاحقة تجارتهم ومصالحهم، وهو ما سينعكس سلباً على معدل الأداء والإنتاجية في أجهزة الدولة والقطاع الحكومي.

وأكدت الإدارة والموارد البشرية أن معالجة التستر التي يستهدفها مقترح العضو الزيلعي -كما جاء في مبرراته- لا يكون بإصدار المزيد من الأنظمة، فليس هناك ضعف أو نقص في التشريعات التي تعالجه وتكافحه، بل يكون بالتنفيذ الشامل والحاسم للأنظمة الصادرة بهذا الشأن، ومن أهمها نظام مكافحة التستر، إضافة إلى أن أغلب قوانين الخدمة المدنية المقارنة التي استجلتها اللجنة تحظر على الموظف، سواءً أكان بشكل واضح وصريح أو بشكل ضمني أن يزاول بنفسه أو عن طريق آخرين الأعمال التجارية.

المؤيدون: تجارة الموظف تمنع الالتفاف على النظام وتحسن أوضاعه المعيشية

إلى ذلك، تعرض لجنة الإدارة تقريرها في جلسة لم تحدد بعد ويناقش المجلس ما توصلت إليه ويحسم التصويت إقرار توصيتها أو رفضها، وكان المجلس قد وافق قبل 300 يوم وافق على توصية تستهدف دراسة السماح للموظف الحكومي بقرار من الوزير المختص الاشتغال بالتجارة أو الاشتراك في تأسيس الشركات، وتعديل النصوص النظامية التي تمنع

ذلك في نظام الخدمة المدنية، وأحال مقترحاً بهذا الخصوص للعضو أحمد عمر الزيلعي إلى لجنة الإدارة والموارد البشرية، لتقوم بدراسة موسعة وموضوعية وموثوقة، تشمل وضع الضوابط اللازمة في حال السماح للموظف بالعمل الخاص.

وأيَّد حينها 60 عضواً المقترح، مؤكدين على أهميته في القضاء على التستر والالتفاف على النظام وتحسين الأوضاع المعيشية لموظفي الدولة وإيجاد مصادر أخرى لمدخولاتهم، وعاب العضو حمد الحسون التنصل من الاعتراف بوجود مشكلة التستر والعمل بالتجارة من قبل موظفي الدولة بأسماء زوجاتهم وبناتهم، وقال: "يجب أن نكون صريحين"، مشيراً إلى أن عدداً من أعضاء الشورى يعملون بالتستر، مضيفاً أن كثيرا منا مارس التستر وأنا أمارس أعمالا تجارية ليست باسمي.

كما صوت 55 عضواً ضد المقترح، وحذروا من خطورة إقراره على حساب أداء الموظف وإفضائه إلى مزيد من التسيب، وقال العضو خضر القرشي: "يجب على مجلس الشورى أن يربأ بنفسه عن الموافقة على دراسة مثل هذا المقترح" وأضاف العضو أسامة قباني بأن الجمع بين عمل حكومي وخاص يتعارض مع مبادئ النزاهة، كما قال العضو مفلح الرشيدي: "لو سمح للموظف بالتجارة فماذا بقي للمواطن الذي لا يعمل".

المعارضون يحذرون من إقراره وخطورة إفضائه لمزيد من التسيب وتعارضه مع النزاهة

يذكر أن المادة 13 من نظام الخدمة في نصها القائم، تمنع الموظف الحكومي من الاشتغال بالتجارة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، والاشتراك في تأسيس الشركات أو قبول عضوية مجالس إداراتها أو أي عمل فيها أو في محل تجاري إلا إذا كان معيناً من الحكومة، ويرى عضو الشورى الزيلعي أن مقترحه يستهدف تعديل هذه المادة ليسمح للموظف بالعمل بالتجارة وفق ضوابط محددة، مؤكداً أن هذا التعديل سيقضي على الكثير من حالات التستر التي يضطر إليها البعض للعمل في التجارة، كما أنها تساعد في مواجهة أعباء غلاء المعيشة وتحقق استفادة الموظف من وقته.

• صحة الرياض" تطلق حملة سلوكيات التعامل مع ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122345

الرياض - نايف آل زاحم

تنفذ مديرية الشؤون الصحية بمنطقة الرياض حملة توعوية عن سلوكيات التعامل مع ذوي الأعاقة واشتملت الحملة على اقامة معرض توعوي في مركز بانوراما التجاري للتسوق ويستمر 3 أيام.

ويتضمن المعرض توزيع برشورات وكتيبات حول الطريقة المثلى للتعامل مع ذوي الشريحة المهمة في المجتمع، ويقوم عليه متخصصات في مجال الإعاقة يقومون بالإجابة على أسئلة واستفسارات الزوار، وتوعية أسرهم حول مهارات التعامل مع ذوي الإعاقة، وتأهيلهم طبياً ونفسياً واجتماعياً من خلال إلحاقهم بمراكز تعليمية لتنمية قدراتهم ومهاراتهم من خلال برامج ادماجهم في النسيج المجتمعي، ليكونوا أعضاء فاعلين بوصفهم افراداً متساوين مع الآخرين دون تمييز او تجاهل لقدراتهم. يذكر أن صحة الرياض احتفلت بفعاليات اليوم العالمي لذوي الإعاقة بعنوان سلوكيات التعامل مع ذوي الإعاقة، بحضور الأميرة سميرة الفيصل رئيس مجلس إدارتي جمعية أسر التوحد والجمعية السعودية لمرضى الفصام، وإبراهيم الحكمي مدير التأهيل الطبي بوزارة الصحة، وسلمان الدعجاني سفير ذوي الإعاقة بالمملكة، وشارك عدد من ممثلي الجهات الحكومية المعنية والجمعيات الخيرية والتطوعية.

128 قضية عضل تستقبلها محاكم المملكة مطلع العام الحالي

يومياً.. فتاتان تطرقان أبواب المحكمة بحثاً عن "عش الزوجية"

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/656023

سعود العيد – جدة

استقبلت محاكم الأحوال الشخصية بالمملكة خلال الربع الأول من العام الحالي، 128 قضية عضل، بواقع فتاتين لكل يوم، في ارتفاع ملحوظ لعدد الفتيات اللاتي يلجأن إلى القضاء لتخليصهنّ من عضل أولياء أمورهن، وسعيًا إلى «عش الزوجية».

وذكر تقرير صادر عن وزارة العدل، أن قضايا عضل الفتيات المنظورة في المحاكم السعودية سجلت ارتفاعًا ملحوظًا في الربع الأول من العام الحالي 1437هـ، وأشار التقرير إلى أن هناك قضايا عديدة لا تصل إلى المحاكم؛ نظرًا للأعراف الاجتماعية المحافظة في السعودية.

فيما كشف تقرير -حصلت «المدينة» على نسخة منه- أن المحاكم خلال الأشهر الأربعة من العام الهجرى الجارى استقبلت 128 دعوى «عضل» من فتيات رفض أولياء أمورهنّ تزويجهنّ من رجال يوصفون بـ»الكفاءة».

كما أوضح أن 10 محاكم عامة على مستوى المملكة استقبلت قضايا العضل المشار إليها، وأن المحكمة العامة في منطقة مكة المكرمة تصدرت قائمة المحاكم من حيث عدد القضايا بواقع 45 دعوى، تلتها المحكمة العامة في منطقة الرياض بـ28 دعوى.

وأفاد التقرير بأن المحكمة العامة في المنطقة الشرقية جاءت في المرتبة الثالثة بـ 24 دعوى عضل، فيما جاءت المحكمة العامة في منطقة المدينة المنورة في المرتبة الرابعة بـ 13 دعوى، تلتها محكمة القصيم العامة في المرتبة الخامسة بـ 7 قضايا، وجاءت بعدها محكمة عسير بـ5 دعاوى عضل، واتت منطقتا تبوك، وحائل بالمرتبة السابعة بقضيتين لكل منهما، في حين كان نصيب منطقتي جازان والباحة بقضية عضل واحدة لكل منهما.

من جانبه قال المحامي والمستشار القانوني وعضو هيئة التحقيق والادّعاء العام سابقًا الدكتور إبراهيم الأبادي في حديثه لـ»المدينة»: أن العضل من المنع، وعرفه ابن قدامة -رحمه الله- بأنه: منع المرأة من التزويج بكفئها إذا طلبت ذلك، ورغبة كل واحد منهما في صاحبه.

ومن واقع العمل في المحاكم، أرى أن نسبة قضايا العضل قد ارتفعت عن ذي قبل لازدياد وعي المرأة بحقها، ولصدور عدد من الأحكام في حق من يتعسف في ولاية المرأة إذ كانت المرأة في السابق لا تعلم أن من حقها اللجوء للمحكمة والمطالبة بأن يكون لها ولي آخر سواء القاضي، أو من ذويها ممّن هو أهل لذلك.

وأضاف: لأن العضل من أشد أنواع الظلم الذي يقع على المرأة حيث تمنع من الزواج بالكفء تعسفًا من وليها في حقها، فقد أولت وزارة العدل الاهتمام بمثل هذه القضايا، وبادرت بإصدار عدة قرارات عدلية تحمي المرأة في مجال الأحوال الشخصية من بينها (نزع الولاية عن ولي المرأة التي تتعرض للظلم والعضل، وللمرأة التي تتعرض للعضل وترغب في اللجوء إلى المحكمة أن تتقدم بصحيفة دعواها إلى محاكم الأحوال الشخصية بالمدينة التي تسكنها، حيث نصت المادة الثالثة والثلاثون من نظام المرافعات الشرعية الجديد في الفقرة السادسة منها، على اختصاص محاكم الأحوال الشخصية بنظر دعاوى تزويج من لا ولي لها، أو من عضلها أولياؤها.

الشورى" يحذر من تأخر الكتب وينتقد أداء المعلمين»

والمعلمات

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160125/Con20160125821172.htm

سعاد الشمراني (الرياض)
غضب كبير أبدته اللجنة التعليمية في مجلس الشورى تجاه التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي ١٤٣٥-١٤٣٦، توجته بجملة من التوصيات التي لم تخل من عبارات التشديد والتحذير وتأكيد المطالب، والإسراع في التنفيذ.
فقد انتقدت اللجنة طابع التكرار الذي كان عليه تقرير الوزارة في مشروعاتها وإنجازاتها والصعوبات التي تواجهها، والكم الهائل جدا من البيانات والمعلومات الإحصائية الوصفية دون أن تصاحبها رؤية تحليلية توضح أبعاد هذه الإحصاءات ومدلولاتها، وطالبت بتفاديها في التقارير المقبلة.
كما انتقدت أداء المعلمين والمعلمات والذي رأت أنه ما زال متواضعا، كما أن البيئة المدرسية بكامل أركانها ما زالت دون مستوى التطلعات والطموحات، وذلك بعد رصد اللجنة الفجوة الكبيرة بين الدرجات العالية التي يحصل عليها الطلاب والطالبات والمهارات والمعارف المتدنية.
وبالعودة للتوصيات، حذرت اللجنة بداية وزارة التعليم من تكرار مشكلة هذا العام المتمثلة في عدم توفر الكتب للطلاب، إذ لم تصل إلى بعض المدارس إلا بعد بداية الدراسة، وكذلك عدم الاستعداد الكافي لتأهيل المباني وصيانتها ونظافتها.
وجاء هذا التحذير في توصية قدمتها اللجنة، أكدت فيها على ضرورة الاستعداد التام للعام الدراسي قبل بدئه بوقت كاف.
وأوصت اللجنة في تقريرها الذي أعدته وتتم مناقشته اليوم، بإعداد استراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم في وزارة واحدة من خلال تجسير الفجوة بين التعليمين العام والعالي وتحقيق التكامل التام بينهما وربط برامج التعليم بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل الحكومي والخاص والارتقاء بمستوى مخرجات التعليم كما ونوعا، إضافة إلى تعزيز الوحدة الوطنية وترسيخ قيمها وتوظيف نتائج البحث العلمي في مجالات تطوير التعليم.
ولم تخف اللجنة استياءها تجاه عدم تنفيذ الوزارة لقرار مجلس الشورى والذي صدر قبل أربع سنوات تقريبا، ويطالب فيه بإعادة استقلال مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم، حيث جددت مطالبها بتنفيذ هذه التوصية.

8 قضايا اعتداء تنظرها المحاكم يوميا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250343&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي
سجلت محاكم المملكة خلال العام الماضي 2766 قضية عنف جسدي، بواقع 8 قضايا يوميا، سواء كانت قضايا مضاربات، أو إيذاء للغير، حيث سجلت محاكم 13 منطقة خلال عام 1436، نحو 1075 قضية مضاربة واعتداء، و1691 قضية إيذاء للغير.

وبحسب مؤشرات وزارة العدل، فقد شكلت قضايا المضاربة وإيذاء الغير المسجلة بالرياض نسبة تزيد على 34 %، من إجمالي القضايا في المملكة بواقع 946 قضية، منها 238 قضية مضاربة و 708 قضية إيذاء، فيما جاءت منطقة مكة المكرمة في المركز الثاني في عدد قضايا المضاربة، إذ سجلت محاكمها 184 قضية مضاربة واعتداء، فيما احتلت منطقة المدينة المنورة المركز الثاني في عدد قضايا إيذاء الغير بواقع 184 قضية.

مجلس القضاء يناقش تجربة محاكم الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250352&CategoryID=5

الرياض: الوطن
يرعى وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد الصمعاني الأربعاء المقبل ولمدة يومين الملتقى الأول لرؤساء محاكم ودوائر الأحوال الشخصية في المملكة، بمشاركة 20 قاضيا.
وأوضح الأمين العام، المتحدث الرسمي للمجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان النشوان، أن الملتقى يقام في منطقة تبوك، ويهدف إلى فتح حوار مباشر مع رؤساء دوائر محاكم الأحوال الشخصية في مناطق المملكة وفق محاور متعددة، ومناقشة ما يعرض من قضايا الأحوال الشخصية، والبحث عن الحلول والمعالجات وتبادل الخبرات في محاكم ودوائر الأحوال الشخصية. وأشار إلى أن محاور اللقاء المزمع مناقشتها تشمل دراسة إمكانية توحيد الإجراءات، سواء في قضايا الأحوال الشخصية أو الإنهائية، مبينا أن الملتقى سيستعرض تجربة مكاتب الصلح (الواقع والمأمول) وإمكانية الاستعانة بالجهات والمؤسسات الأهلية في قضايا الأحوال الشخصية، ومناقشة مدى الحاجة لدمج الدوائر الإنهائية بالدوائر القضائية في الأحوال الشخصية، وأبرز ملحوظات دوائر الأحوال الشخصية في محاكم الاستئناف المتكررة على قضايا الأحوال الشخصية، ودراسة مدى الحاجة لتخصيص دوائر لقضايا معينة مثل الحضانة والنفقة، ودراسة فكرة إنشاء محاكم الإنهاءات في المدن الرئيسة أو افتتاح فروع لمحاكم الأحوال الشخصية تختص بالإنهاءات.

استياء لمقطع عامل يطرح معاقا أرضا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250395&CategoryID=5

عفيف: بدر الحربي
أثار مقطع فيديو لمسن من ذوي الاحتياجات الخاصة، تعرض للدفع من أحد عمالة مستشفى عفيف العام في مواقف السيارات ما أوقعه أرضا استياء متداولي المقطع على شبكات التواصل الاجتماعي أمس. فيما لم تؤكد أو تنفي إدارة المستشفى هذا المقطع، الذي أثار المتداولين الذين طالبوا بمحاسبة المتسببين في ذلك.
"الوطن" أجرت عدة اتصالات بمدير المستشفى الأخصائي عايض العصيمي، لإيضاح حقيقة المقطع، ولكن دون جدوى.

"الشورى": مطالبات بخفض رسوم الاتصالات والإنترنت

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13633970

الرياض - فداء البديوي

طالب أعضاء في مجلس الشورى بخفض رسوم الاتصالات والإنترنت، معتبرينها «مرهقة» للمواطن، مبينين الحاجة إلى درس هذا الأمر في ظل الأرباح الكبيرة التي تحققها شركات الاتصال على حساب المواطنين، فيما هاجموا نظام التعليم العام والجامعي، مؤكدين ضرورة العمل قبل العام الدراسي، وبناء المدارس بالشكل المطلوب ومعالجة المشاريع المتعثرة، إضافة إلى الإسراع في إصدار نظام التعليم العام.

ودعا عضو مجلس الشورى الدكتور عبدالمحسن المارك، إلى خفض رسوم الاتصالات والإنترنت التي وصفها بأنها لا تزال مرهقة للمواطن، خلال مناقشة تقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات للتقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1435-1436هـ، فيما تساءل عضو الشورى الدكتور سامي زيدان عن مدى ملاءمة القيمة المالية للغرامات المفروضة على شركات الاتصالات في مجال التنافسية، وطالب عضو الشورى أحمد الحكمي بضرورة تجسير الفجوة بين العرض والطلب في عدد المهنيين العاملين في مجال تقنية المعلومات، ضمن برنامج جلسة الشورى العادية الـ13 التي عقدها أمس برئاسة رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ. في الوقت الذي أشاد آل الشيخ بالموقف المشرف لرئيس مجلس الأمة في دولة الكويت مرزوق الغانم -خلال مؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد في العاصمة العراقية بغداد- بعدما سجَّل اعتراضه على ما تضمنته كلمة رئيس مجلس الشورى الإيراني علي لاريجاني تجاه السعودية، واصفاً موقف رئيس مجلس الأمة الكويتي ومجلس الأمة بالنبيل وغير المستغرب، لافتاً إلى تجسيد ذلك لمعاني الأخوة والعلاقات الوثيقة بين المملكة والكويت وشعبيهما.

إلى ذلك، أوصت اللجنة في تقريرها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالإسراع في إقرار الإستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات، والتنسيق مع وزارة المالية في ما يتعلق بالموافقة على مشاريع وموازنات تقنية المعلومات والاتصالات في الجهات الحكومية، من خلال إلزام تلك الجهات باستخدام النظم الإدارية والمالية، وكذا بنية الاتصالات وتقنية المعلومات المعتمدة من الوزارة، كما أوصت اللجنة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بإنشاء لجنة خاصة؛ لفض ما ينشأ من منازعات تتعلق بأنظمة التعاملات الإلكترونية الحكومية.

من جانب آخر، ناقش مجلس الشورى تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي، في شأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1435-1436هـ، حيث أوصت اللجنة الشورية وزارة التعليم بإعداد إستراتيجية وطنية شاملة للتعليم تضمن تحقيق الهدف من دمج الوزارتين في وزارة واحدة، مع دعوتها للإسراع في إصدار نظام التعليم العام ومراجعة خطط الوزارة الخاصة بالمباني المدرسية؛ لتحقيق جودة عالية في الجانبين الكمي والنوعي، والعمل على معالجة تعثر المشاريع، والمطالبة بالاستعداد للعام الدراسي قبل بدء العام الدراسي بوقت كافٍ.

وأمام ذلك، لم ترَ عضو الشورى الدكتورة دلال الحربي حاجة إلى إصدار نظام الجامعات، وطالبت بأن يكون لكل جامعة مسارها الخاص بها، في الوقت الذي رأت الحربي عدم استقلال الجامعات في الوقت الراهن حتى يتم ترتيب الجامعات من الداخل وفق المعايير المتعارف عليها. فيما دعا الدكتور سطام لنجاوي إلى إلغاء بعض التخصصات الجامعية التي لا تحتاج إليها سوق العمل، وطالب بإنشاء مجالس أمانات للجامعات يمثل فيها المجتمع، تعنى بوضع السياسات العامة لكل جامعة، كما طالب بإشراك القطاع الخاص في الاستثمار بمرافق الجامعات لتنويع مصادر دخلها.

وفي ما يتعلق بالتعليم الجامعي لاحظ عضو الشورى الدكتور عبدالله المنيف انخفاض إنشاء المدارس الجديدة وقلة الصرف على صيانة المدارس القائمة، على رغم توفر المبالغ اللازمة، فيما نبهت عضوة الشورى الدكتورة دلال الحربي إلى ضرورة تعديل أوضاع المعلمين المعينين على الكادر الإداري، ولفت عضو الشورى الدكتور حامد الشراري إلى أهمية تطبيق التعاميم الخاصة في المستلزمات المدرسية غير الضرورية التي يطالب بها بعض المعلمين والمعلمات، وطالب عضو الشورى محمد الرحيلي وزارة التعليم بإيجاد الحلول الجذرية لنظافة المدارس. فيما انتقدت عضوات افتقاد وزارة التعليم للاستراتيجية الواضحة لتطوير رياض الأطفال، في الوقت الذي يفترض الاهتمام بالمحتوى المقدم لطلاب ما قبل

التعليم العام ورفع كفاءة القائمين عليه، كما لاحظن تأخر تطبيق نظام الدوام الجزئي للمعلمات على رغم حاجة المعلمة والمدرسة إليه؛ إذ إنه سيغطي العجز في المدارس في المناطق النائية، ويوفر المزيد من الفرص الوظيفية التي تناسب المرأة.

وفي اتجاه متعلق بالتقرير السنوي للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للعام المالي 1435-1436هـ، طالب «الشورى» المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدرس ربط الراتب التقاعدي بمعدل التضخم السنوي؛ للمحافظة على القوة الشرائية لدخل المتقاعد، كما طالبها بتضمين تقاريرها المقبل معلومات تفصيلية عن شركة «حصانة» للاستثمار لتشمل هيكلها الإداري وأداءها التشغيلي والاستثماري، كما طالب بمراجعة إستراتيجيتها الاستثمارية؛ لرفع معدل العائد الاستثماري الحقيقي السنوي، لتكون ضمن أفضل عشر مؤسسات تقاعدية على مستوى العالم، والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية النظامية والمالية لمعالجة العجز الاكتواري نحو تحقيق الاستدامة المالية.

ودعا مجلس الشورى «التأمينات الاجتماعية» إلى مراجعة توزيع محفظتها العقارية جغرافياً، والحد من التركيز في مدينة الرياض؛ بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق المملكة.

إلى ذلك، وافق المجلس على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في السعودية ووزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري في جيبوتي، كما وافق على مشروع اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية بين وزارة العمل في السعودية ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي في النيجر.

«الأمان الأسري»: 13 في المئة من المراهقين عُنّفوا جنسياً.. ونصفهم «مهمَل»

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13633974

الدمام - رحمة ذياب

أكدت دراسة صادرة عن برنامج الأمان الأسري الوطني أن 13 في المئة من بين 18 ألف مراهق على مستوى المملكة، تعرضوا للعنف الجنسي، فيما تعرّض 53 في المئة إلى الإهمال، فيما تصدّر العنف الجسدي والنفسي أنواع العنف بواقع 80 في المئة.

وأوضحت الدراسة أن المستوى المعرفي في قضايا العنف الأسري في المملكة متدنٍ جداً، مشيرة إلى أن 2 في المئة فقط من بين 5700 مهني تدربوا على برامج العنف الأسري. وأفادت الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف بوجود ارتباط بين علاقة خبرات الطفولة السيئة والإصابة بالأمراض المزمنة والنفسية، لافتة إلى أن الطفولة الآمنة ربما تصاب بالسكري بنسبة 11 في المئة، بينما الطفولة السيئة تكون معرّضة للإصابة بنسبة 23 في المئة، أما ضغط الدم يكون عرضة للطفولة الآمنة بنسبة 14 في المئة، والسيئة بنسبة 35 في المئة.

وقالت خلال أمسية بعنوان: «العنف الأسري من الصمت إلى التشريعات، نظمها صندوق الأمير سلطان بن عبدالعزيز لتنمية المرأة بالدمام أمس: «إن تعاطي المخدرات يصل بين الأطفال الأكثر أماناً نسبة 3 في المئة، أما الأطفال المعنفون فيقع بين 17 في المئة منهم، والاكتئاب يصل إلى 5 في المئة بين الأطفال الآمنين، و 21 في المئة لدى المعنفين»، مشيرة إلى أنه خلال الشهر الماضي طُبق نظام جديد لحماية الأطفال ضمن أنواع العنف يتمثّل في معاقبة الأب الذي يسلّم مركبة لابنه الذي يقل عن 18 عاماً، بناء على نظام حماية الطفل من الإيذاء. وأفادت بأن ضحايا العنف الذين يصلون المؤسسات لا يمثلون سوى 5 في المئة من واقع المشكلة، وذلك بناء على الدراسات المسحية، مبيّنة أن الكثير من تلك الجهات تركز على الحلول للمشكلات الحالية من دون القيام بتقصي أو بحث عن الحالات من خلف أسوار المنازل. وذكرت أن الخدمات التي يقدمها برنامج الأمان الأسري متنوعة، منها خط مساندة الطفل الذي تعمل فيه 22 مستشارة بعد حصولهن على برامج

تدريبية بتراوح بين 3 إلى 6 أشهر، حول التعامل مع المكالمات والحالات، مبيّنة أن الخط الهاتفي للبرنامج سيكون على مدار اليوم ابتداء من منتصف 2016.
وأضافت: «إن تدّني مستوى التدريب يتطلب مجموعة من برامج التدريب، وفي برنامج الأمان الأسري الذي يعمل به 84 شخصاً، موزعين على 3 فروع في المناطق الرئيسة، وسيتم افتتاح مراكز أخرى تابعة له، كما يعمل البرنامج على زيادة المعرفة المهنية للمتعاملين مع النساء والأطفال من التخصصات التدريبية كافة، ولدينا 9 دورات سنوية نقوم بها لكل فئة يتشارك فيها رجال أمن وقضاة ومحامين ومهنيين، سعياً إلى تضافر الجهود في مواجهة العنف الأسري، كما يبلغ عدد لجان الحماية الأسرية 17 لجنة تعمل في 13 منطقة»، منوّهة الى أن الطفل الذي يعيش تجارب سيئة وعنف مباشر أو عنف قاسٍ يعاني من اضطرابات، لافتة إلى أن الدراسات تفيد بأن الأمراض الجسدية تؤثر على العقل والتفكير مستقبلاً.

ربع مليون مكالمة

كشفت الرئيس التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف أن خط مساندة الطفل استقبل العام الماضي ربع مليون مكالمة من جميع مناطق المملكة، مبيّنة أن أبرز المشكلات هي الأسرية ثم المدرسية ثم الإيذاء، منوّهة إلى أن 60 في المئة من المتصلين أطفال. وشدّدت على ضرورة التركيز على قضية العنف بصورة أكبر سعياً إلى معالجتها والتصدّي لها، مبيّنة أن الحدّ من حالات العنف الجنسي يعتمد على شخصية الطفل والعلاج، لافتة إلى أن البرنامج الوطني يقدّم دورات لأطفال المدارس تتنوع بين العنف الأسري والتحرش الجنسي والتنمر، مؤكدة أن 5 إلى 10 في المئة من بين أطفال معرضين للعنف الجسدي في السعودية، وواحد في المئة معرّضين للعنف الجنسي من كل 10 أطفال، معظمهم من الذكور.

"التعليم" لملاك المدارس: اهتموا بالكبار وذوي الاحتياجات الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13633968

الرياض - سعد الغشام - تبوك - فايز العنزي

طالب المدير العام للتعليم في منطقة الرياض محمد المرشد، رجال الأعمال الراغبين في الاستثمار في التعليم بتوسيع دائرة المستفيدين من التعليم الأهلي؛ ليشمل فئات ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليم الكبار ورياض الأطفال.

وقال المرشد خلال لقائه، أمس، 20 من المستثمرين والمستثمرات ومديري ومديرات المدارس الأهلية والأجنبية من المنطقة الشرقية وجدة: «إن التعليم الأهلي أصبح شريكاً أساسياً في التنمية في بلادنا، وأسهم في استيعاب عدد هائل من المدارس والطلاب والمعلمين، وهذا المستوى الكمي لا بد من أن يصحبه ارتفاع في المستوى النوعي لتحقيق المخرجات التعليمية المنشودة».

وشـــدد علـــى دور المستثمرين في مجال التعليم؛ كونهم شركاء في التنمية التعليمية، داعياً رجال الأعمال الآخرين إلى الاستثمار في مجال التعليم، خصوصاً أن التعليم بيئة خصبة للاستثمار، مطالباً إياهم بالتركيز على البيئة المدرسية الجاذبة والمحفزة والكوادر المؤهلة والمسؤولية في الالتزام بسياسة التعليم والجودة والإبداع والتنوع والتعدد لتشمل قائمة المستفيدين من التعليم الأهلي فئات ذوي الاحتياجات الخاصة وتعليم الكبار ورياض الأطفال.

من جهته، أوضح مدير إدارة المدارس الأجنبية والبرامج الدولية بتعليم الرياض نمي أبانمي، أن اللقاء بالمستثمرين يأتي انطلاقاً من سعي وكالة التعليم الأهلي في وزارة التعليم إلى الاستفادة من التجارب المميزة في الميدان التربوي وتعزيز تبادل الخبرات التعليمية والتربوية بين المستثمرين ومديري المدارس الأهلية. وأشار إلى أن البرنامج يهدف إلى الاستفادة من خبرات الملاك في فتح آفاق جديدة في مجال الاستثمار في القطاع التعليمي والأهلي، ودرس افتتاح مدارس أهلية أو عالمية جديدة في منطقة الرياض، ونقل خبرات منطقة الرياض التعليمية إلى مدن ومحافظات المملكة والاطلاع على بعض

النماذج للمباني المدرسية الأهلية والعالمية، كما سيناقش أوضاع التعليم الأهلي ومشكلاته، والتحديات التي تواجه الاستثمار في التعليم الأهلي والأجنبي.
إلى ذلك، شرعت الإدارة العامة للتعليم في منطقة تبوك أخيراً، في توحيد ألوان الحافلات المدرسية للمدارس الأهلية كافة في المنطقة، وهي أول إدارة تعليمية على مستوى المملكة تتخذ هذه الخطوة؛ لتمييزها عن حافلات النقل العام، وخلق بيئة نقل آمنة للطلاب والطالبات، تطبيقاً لتوصيات لقاء مجلس التعليم الأهلي في تبوك في دورته الأخيرة.
وقال مدير إدارة التعليم الأهلي والأجنبي في «تعليم تبوك» خالد العمري، في بيان أمس (الاثنين): «إن المواصفات الموحّدة واللون الموحّد للحافلات يأتي ضمن العناية بهذه الوسيلة، وما يتبعها من عمليات وإجراءات أكثر احترافية»، معتبراً عملية النقل المدرسي باتباع احتياطات السلامة «رافداً مهماً وداعماً لخـــدمة العملية التعليمية والميدان التربوي».
ولفت العمري إلى أنه سيتم توحيد ألوان الحافلات المدرسية في المدارس الأهلية في تبوك تباعاً باللون الأصفر، وهو اللون المستخدم في الحافلات المدرسية على مستوى العالم؛ لتنبيه السائقين المحيطين وتوخي الحذر، ومراعاة خط سير باصات المدارس والوقوف المتكرّر، لما فيه أمن الطلاب والطالبات وسلامتهم.

الحياة
AL HAYAT

مجلس الوزراء يوافق على الضوابط الخاصة بتجزئة الأراضي الزراعية

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13628105

الرياض - «الحياة»
وافق مجلس الوزراء في جلسته اليوم (الإثنين)، في قصر اليمامة بمدينة الرياض على الضوابط الخاصة بتجزئة الأراضي الزراعية.
وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود المجلس على فحوى مشاوراته ونتائج مباحثاته مع كل من الرئيس الصيني شين غين بينغ ورئيس وزراء باكستان نواز شريف ووزير الخارجية الأميركي جون كيري ورئيس وفد الجمعية البرلمانية في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) اللورد جوبلنق.
ووفق "وكالة الأنباء السعودية" (واس)، ثمن المجلس ما أكده خادم الحرمين خلال محادثاته مع الرئيس الصيني من سعي البلدين معاً للاستقرار وتعزيز السلم والأمن في المنطقة والعالم، والتشديد على أن التحديات التي تواجه العالم وفي مقدمها الإرهاب تتطلب تكاتف المجتمع الدولي لمحاربته وتقدير المملكة للصين جهودها في هذا الإطار، وضرورة تأكيد المجتمع الدولي على المبادئ التي أرساها ميثاق الأمم المتحدة، وفي مقدمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها ليسود الأمن والسلام بين الدول.
وأبرز مجلس الوزراء ما أثمرته زيارة الرئيس الصيني للمملكة من تعزيز التعاون والصداقة بين البلدين التي شهدت نمواً مضطرداً خلال الـ 25 عاماً الماضية، ومن ذلك، توقيع حكومتي المملكة والصين على 14 اتفاق ومذكرة تفاهم، للإسهام في تعزيز وزيادة وتعميق التعاون الوثيق في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والإنسانية والعسكرية والأمنية والطاقة وعلى المستويين الإقليمي والدولي، وتجسيداً للارتقاء بالعلاقات السعودية - الصينية إلى علاقات الشراكة الاستراتيجية الشاملة.
وعدّ المجلس تدشين خادم الحرمين مشروع شركة "ينبع أرامكو سينبوك للتكرير" (ياسرف) في الرياض وافتتاحه مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية في الرياض امتداداً لدعم واهتمام القيادة الرائدة والسباقة لكل ما هو في مصلحة المملكة ومؤسساتها المختلفة والمواطنين، وثمرة لسياسات حكومية واضحة، وطاقات مبدعة متعلمة ومنتجة من المواطنين المخلصين العاملين في المنشآت العملاقة، والاستفادة المثلى لمختلف موارد الوطن.
وأشاد مجلس الوزراء بما حملته زيارة نواز شريف من تعزيز وتوثيق العلاقات الأخوية بين المملكة وباكستان.

وأثنى المجلس على البيان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي استجابة لدعوة المملكة، الذي دان الاعتداءات على بعثات المملكة الدبلوماسية في طهران ومشهد ووصفها البيان بأنها خرقٌ واضحٌ لاتفاق فيينا للعلاقات الدبلوماسية في العام 1961، واتفاق فيينا للعلاقات القنصلية العام 1963، وأن هذه الاعتداءات تتنافى مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة.

ونوّه المجلس بالبيان الصادر عن مجلس التنسيق السعودي المصري في اجتماعه الرابع في مقر رئاسة مجلس الوزراء المصري بالقاهرة واستكماله مناقشة المواضيع المدرجة على جدول أعماله وتأكيده أهمية إنجاز باقي المهمات.

وعبّر المجلس عن إدانته واستنكاره الشديدين للهجومين الإرهابيين على جامعة شمال غربي باكستان، ووسط العاصمة الأفغانية كابول، وأسفرا عن سقوط العديد من القتلى والجرحى، وتأكيده أن هذه الأعمال الإجرامية تتنافى مع مبادئ الإسلام وتعاليمه والقيم والمبادئ الإنسانية.

واستمع مجلس الوزراء إلى جملة من التقارير حول الأوضاع ومستجدات الأحداث على الساحات العربية والإقليمية والدولية، وفي مقدمها القضية الفلسطينية، والملف السوري وأهمية تطبيق مقررات مؤتمر "جنيف 1"، وما اتفق عليه في اجتماعات فيينا ونيويورك، وكذلك آخر المستجدات وتطوراتها في اليمن.

واطلع المجلس على عدد من أعمال ونتائج المؤتمرات والندوات التي أقيمت في المملكة خلال الأسبوع الماضي.

واطلع مجلس الوزراء على المواضيع المدرجة على جدول أعمال جلسته، ومن بينها مواضيع اشترك مجلس الشورى في دراستها، واطلع على ما انتهت إليه كل من اللجنة العامة لمجلس الوزراء وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء في شأنها، وانتهى المجلس إلى ما يلي:

أولاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على الضوابط الخاصة بتجزئة الأراضي الزراعية، وذلك على النحو الآتي:

1- السماح بتجزئة الأراضي الزراعية المملوكة بموجب صكوك شرعية مستكملة للإجراءات الشرعية والنظامية الواقعة في منطقة الرف الرسوبي (مياه غير متجددة)، وذلك على امتداد تكاوين (العرب، الجبيلة، وادي حنيفة، طويق) التي لا يُعوّل عليها كمصادر لمياه الشرب، والأراضي الواقعة في منطقة الدرع العربي (منطقة المياه المتجددة).

2- السماح بفرز وإفراغ الأراضي الزراعية الآتية:

أ - الأراضي المتبرع بها أو المبيعة للجهات الحكومية أو لشركة تدير مرفقاً عاماً.

ب - الأراضي المخصصة للأوقاف الخيرية.

ج - الأراضي التي نزعت الدولة ملكيتها.

د - الأراضي المفصولة بقنوات الري الحكومية بمحافظة الأحساء ومنطقة الجوف، وكذلك المفصولة بطرق رئيسة معتمدة أو خطوط أبراج الكهرباء أو المفصولة بأودية أو جبال أو أملاك الغير.

هـ - الأراضي الزراعية المطلوب تجزئتها بسبب توزيع الأنصبة بين الورثة الشرعيين، أو حالات البيع السابقة سواء بيعت الأرض بالكامل أو جزء منها، وسواء استكملت إجراءات تجزئتها أو لم تستكمل.

3 - تكون التجزئة أو الفرز بموجب مخطط معتمد من وزارة الشؤون البلدية والقروية، وعلى الوزارة التنسيق مع وزارة الزراعة لوضع الضوابط والاشتراطات الفنية لهذا المخطط وفقاً لموقعه بالنسبة إلى النطاق العمراني المعتمد للمدن والمحافظات أو الحيز العمراني للقرى، على أن يكون الحد الأدنى لمساحات المزارع بعد التجزئة 10.000 م2 للمزارع الواقعة ضمن مراحل التنمية بالنطاق العمراني المعتمد أو الحيّز العمراني، وألاّ تقل مساحات المزارع الناتجة من التجزئة للمزارع الواقعة ضمن حد حماية التنمية أو خارجه عن 50.000 م2.

4 - تشكيل لجنة في وزارة الزراعة بمشاركة كل من وزارة المياه والكهرباء ووزارة الشؤون البلدية والقروية، تتولى إعداد لائحة تتضمن جميع الأحكام التفصيلية لتنظيم وضبط التنمية على الأراضي الزراعية ، والرفع بما يتم التوصل إليه في هذا الشأن.

ثانياً: قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الدفاع أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الماليزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة ماليزيا للتعاون العلمي والتقني والصناعي في مجال الدفاع الوطني، والتوقيع عليه، والرفع عما يتم التوصل إليه.

ثالثاً: قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق إطارئ بين وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية ووزارة الموارد المائية والكهرباء في جمهورية السودان في شأن الشراكة في الاستثمار الزراعي في "مشروع أعالي عطبرة الزراعي"، الموقع في مدينة الرياض بتاريخ 21 - 1 - 1437هـ.

رابعاً: قرر مجلس الوزراء تفويض وزير الخارجية أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الإندونيسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين وزارة الخارجية في المملكة العربية السعودية ووزارة الخارجية في الجمهورية الإندونيسية في مجالات الوثائق والمحفوظات، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (11 / 4) وتاريخ 11 - 3 - 1437هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاق تعاون بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية كوريا في مجال النقل البحري، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 12 - 5 - 1436هـ. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
سادساً: قرر مجلس الوزراء تفويض رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أو من ينيبه بالتباحث مع الجانب الماليزي في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الماليزية لمكافحة الفساد في مجال منع الفساد ومكافحته، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.
سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات ونقل بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، على النحو التالي:
1 - تعيين عبدالرحمن بن عبدالله بن مبارك المسعود على وظيفة وكيل الوزارة لشؤون الأفواج بالمرتبة الخامسة عشرة في وزارة الداخلية.
2 - نقل الدكتور عبدالله بن محمد بن عبدالمحسن السويد من وظيفة وكيل إمارة منطقة جازان بالمرتبة الخامسة عشرة في إمارة منطقة جازان إلى وظيفة مدير عام الإدارة العامة للمجاهدين بذات المرتبة في وزارة الداخلية.
3 - تعيين الدكتور محمد بن عبدالعزيز بن حمد الجرباء على وظيفة خبير نظامي / أ بالمرتبة الخامسة عشرة بهيئة الخبراء في مجلس الوزراء.
4 - تعيين أحمد بن عبدالله بن سعود بن مسلم على وظيفة مستشار للشؤون الأمنية بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الداخلية.
5 - تعيين بندر بن راشد بن محمد آل سليمان على وظيفة مستشار شرعي بالمرتبة الرابعة عشرة بالمحكمة العليا.
6 - تعيين المهندس محمد بن سليمان بن صالح السويل على وظيفة مدير عام فرع الوزارة في منطقة الرياض بالمرتبة الرابعة عشرة في وزارة الإسكان.
كما اطلع مجلس الوزراء على تقارير سنوية لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة الإرشاد، ووزارة العدل، ووزارة البترول والثروة المعدنية، عن أعوام مالية سابقة، وقأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

ترقب لإجابات وزير العمل بشأنها تحت قبة الشورى.. اليوم ارتفاع البطالة.. تزايد الوافدين.. هروب العمالة.. أسعار الاستقدام.. ملفات تنتظر الحسم

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122749

الرياض - عبدالسلام البلوي
يخضع أداء وزارة العمل للمناقشة والمساءلة تحت قبة مجلس الشورى اليوم الثلاثاء من خلال حضور وزيرها مفرج الحقباني في جلسة جعلها المجلس مفتوحة أمام وسائل الإعلام، وينتظر المواطنون والمتابعون والمراقبون أجوبة الوزير على اسئلة حيوية ومهمة خاصة في ظل تكرار الانتقادات لأداء الوزارة على مدى سبع سنوات متتالية تم فيها مناقشة تقاريرها السنوية تحت قبة الشورى، لعدة ملفات في مقدمتها مكافحة البطالة وتوطين وظائف القطاع الخاص، وتحديد الأجور وحمايتها وإستراتيجية التوظيف التي أعدتها وأقرها مجلس الوزراء قبل أكثر من ست سنوات، وقال أعضاء ان واقع سوق العمل يؤكد توقف تنفيذها تماماً وأن الوزارة بعيدة عن أهدافها وقد ارتفعت البطالة لتتجاوز 11% وتعدى عدد العاطلين والعاطلات 651 ألفا، وطالبوا بالربط بين وزارات العمل والتعليم العالي والتربية والتعليم قبل دمجها والمالية في مجال توفير وظائف للشباب السعودي ومعرفة حجم وقدرة سوق العمل على القدرة في الاستيعاب، مؤكدين أن خطط التنمية

والتوظيف تعاني الاهمال، مشددين على وضع استراتيجية واضحة بين الجهات الحكومية، ومنادين بإلزام الوزارة بإصدار تقرير شهري أسوة بمعظم الدول يسمى تقرير التوظيف يبين جهودها في توظيف المواطنين ووضع سوق العمل السعودي وأبرز المتغيرات كل ما يتعلق باستقدام العمالة الأجنبية.

ومن الملفات الساخنة، التأشيرات سواء للجهات الحكومية التي بلغت عام التقرير الأخير 104 الاف، أو للعمالة المنزلية التي أصدرت الوزارة لصالحها 847 ألفا و927 تأشيرة، وأسعار الاستقدام التي لم تخل مناقشات الشورى لأداء الوزارة من انتقاداها والمطالبات المتكررة بمعالجتها وضبط أسعارها، والتحذير من خطورة العمالة الهاربة على الأمن والاقتصاد والتي تجاوزت في أحدث تقارير الوزارة 530 ألفا من القطاع الخاص و 86 ألفا و 549 عاملاً وعاملة منزلية ويشكل ذلك نسبة 60% من المستقدمات، مقترحين تشكيل لجنة خاصة لدراسة ملف الاستقدام، وتقديم الحلول الناجعة سواء كانت تشريعية أو توصيات تسهم بمعالجة مشاكله المتعدد، ومستغربين تفاقم مشاكل ندرة العمالة المنزلية وشكوى الكثير من العوائل على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات مع العديد من الدول المصدرة للعمالة المنزلية مثل الفلبين والهند وسيرلانكا، مطالبين الوزارة بإيضاح موقفها من عدم تفعيل هذه الاتفاقيات والتحرك نحو حل الصعوبات التي تمنع تفعيلها، وداعين في تقارير سابقة إلى التدخل السريع والفعال في سوق الاستقدام ووضع لوائح وضوابط تحدد أسعار رسوم الاستقدام لكل بلد والحاجة إلى ضبط أسعار مكاتب الاستقدام بلائحة توظيف للحد من الارتفاع غير المبرر للأيدي العاملة.

ولن يمر لقاء الوزير دون التطرق لمكاتب التوظيف الأهلية، والمطالبات المتكررة التصدي لظاهرة العمالة السائبة، وتنبيه المجلس إلى الفتور والتراخي الذي أتى عقب الحملات التصحيحية بشان العمالة الوافدة بعد فترة من انطلاقها مشددين على أهمية استمرارها وعدم توقفها منعا لعودة هذه العمالة.

أداء وزارة العمل كان محل انتقاد دائم ومطالبات من أعضاء الشورى منذ عام 1431 وحتى تقرير الوزارة للعام المالي 351436 الذي ناقشه المجلس قبل ثلاثة أشهر فأعضاء الشورى يطالبون العمل بتنفيذ استراتيجية التوظيف بعد أن أظهر هذا التقرير انخفاض توظيف المواطنين بنسبة 38% كما أظهرت تقارير سبقته ارتفاع موافقة العمل على استقدام أكثر من مليون وافد في عام واحد مقابل توظيف 91500 مواطن، إضافة إلى أن المؤشرات التي أظهرتها تقارير أخيرة لوزارة الاقتصاد والتخطيط، ضعف السعودة في بعض القطاعات ومدى تعاون التخطيط والعمل لكل ما يخص توظيف المرأة، ومصير 33 قراراً ومرسوماً بشأن توظيف المرأة لا يتم تطبيقها بالكامل، قد تسهم في معالجة ارتفاع عدد العاطلات اللاتي تجاوز عددهن في آخر إحصائية 392 ألفا ارتفع عدد العاطلات في عام التقرير 351436 إلى أكثر من 31 ألف عاطلة، وتعددت مطالب أعضاء الشورى فيما يخص تأنيث المحلات التي تبيع المستلزمات النسائية وأهمية تقييم المرحلة الأولى والثانية والثالثة في هذا البرنامج وتساؤلات عن مدى نجاح المرحلتين خاصة.

ورغم تبرير وزارة العمل انخفاض التوظيف الجديد بنسبة 36% مقابل تسجيل إضافة حقيقية في عدد العمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص، وانخفاض معدل العائد من بنسبة مرتفعة وصلت 56% بمقدار 322 ألف موظف وموظفة، إلا أن أعضاء شورى في مناقشة تقاريرها شددوا على إيجاد آلية لجذب الشباب للعمل في القطاع الخاص والإفادة بأسباب ارتفاع معدل البطالة بين الجنسين وازالة كل العوائق الخاصة بعمل المرأة لتعمل في بيئة مناسبة لها خاصة، وأن يعاد تصنيف المنشآت في برنامج نطاقات ليس بحسب عدد موظفيها وإنما بحسب نشاطها ومدى جاذبيته للأيدي العاملة الوطنية، وتفعيل برامج العمل عن بعد والعمل الجزئي والأسر المنتجة نظراً لما تحققه من فرص عمل متنوعة تناسب تنوع الأيدي العاملة وظروفها، داعين إلى التصدي بطريقة عملية لظاهرة التوظيف الوهمي خصوصاً في المؤسسات الصغيرة التي تنتشر فيها هذه الظاهرة، والتحقيق في أسباب تضاعف أسعار العمالة المنزلية وارتباط ذلك بإنشاء شركات الاستقدام. ومن أبرز الانتقادات الموجهة لوزارة العمل من خلال أداء صندوق تنمية الموارد البشرية عدم وجود خطة واضحة لدى الصندوق لتطوير آلية تقنية تحقق متطلبات وزارتي العمل والخدمة المدنية ومصلحة الاحصاءات العامة عن عدد طالبي العمل في القطاعين الحكومي والخاص والجهات الأخرى المستفيدة وعدد فرص العمل المتاحة وأعداد المواطنين الذين تم تعيينهم في القطاعين خلال السنة الواحدة واستخراج احصائيات أولية اجتماعية واقتصادية خاصة بالمسجلين في قواعد البيانات، والمطالبة بسرعة تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل وتفعيل دوره. ورصدت لجنة في الشورى على صندوق تنمية الموارد بطئاً في عملية تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل واعتبرت ما تحقق في هذا الشأن بسيط ومتواضع رغم أهمية هذا المرصد في توفير الاحصائيات والمؤشرات والمعلومات والبيانات الصحيحة والحديثة والدقيقة عن القوى العاملة وفرص سوق العمل ليتاح لصانعي القرار وراسمي السياسات من اتخاذ القرارات المناسبة في مجال القوى العاملة، كما أن بعض القطاعات الكبرى العاملة ضمن منظومة النشاط الاقتصادي في المملكة مثل التشييد والتشغيل والصيانة، مازالت تستعين بشكل كبير ومتزايد بالعمالة الوافدة رغم إمكانية استيعابها لأعداد كبيرة من القوى البشرية الوطنية إذا توفرت لهم الحوافز المالية المستحقة. إلى ذلك ومن أحدث قرارات الشورى طالب المجلس قبل 40 يوما بمعالجة التكاليف المرتفعة للاستقدام بما في ذلك العمالة المنزلية وفقاً لإحدى فقرات قرار سابق للمجلس ينص على تحديد قيمة البنود الإفرادية لتكاليف استقدام العمالة المنزلية والعمل على الحد من المبالغة في ذلك، كما شدد على تقييم برنامج نطاقات للتحقق من مدى ملاءمته

لمجالات وأحجام الشركات والمؤسسات، وفعاليته في اعتماده على رفع تكلفة العمالة الوافدة لتحقيق الميزة التنافسية للمواطن، ودوره في التوطين للوظائف، ودعا الوزارة إلى مراجعة وتطوير معايير وآليات إصدار التأشيرات بما يحقق المرونة والتوافق بين الاستقدام وحاجة المجتمع وأصحاب الأعمال لسوق العمل. ونادى المجلس بتكامل جهود الجهات ذات العلاقة مع وزارة العمل لضبط إجراءات التوطين في منشآت القطاع الخاص، والإسراع في تطوير قاعدة بيانات موحدة عن القوى العاملة السعودية، وربطها آلياً بمرصد سوق العمل السعودي، وكذلك تكثيف الزيارات التفتيشية والتنسيق مع الجهات العلاقة لتوفير الإمكانات المادية اللازمة لذلك، واتخاذ التدابير المناسبة لرفع كفاءة موظفيها في مجال خدمة العملاء.

سجل الأسرة يوثق زواج المسيار

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=250411&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي

كشف قانوني أن سجلات الأسرة الذي بدأت الأحوال المدنية أمس باستخراجها للمرأة المتزوجة والمطلقة والأرملة بهدف تسهيل أمورهن وإنهاء إجراءاتهن لدى الجهات الحكومية والخاصة، تستر المعددين وتكشف زوجات المسيار.

ستر المعددين

قال المستشار القانوني الدكتور عمر الخولي لـ"الوطن" إن "نظام سجل الأسرة الذي بدأ تطبيقه أمس يمكن الرجل المعدد من استخراج أكثر من سجل إذا كان لديه أبناء من أكثر من زوجة، وهذا الإجراء سيساعد في ستر الأزواج المعددين، بحيث لا يمكن للزوجة معرفة أن زوجها معدد، في الوقت نفسه يكشف السجل عن زواج المسيار، حيث يعطي الزوجة المسيار أحقية إثبات نسب أبنائها".

وأضاف، أن "هذا السجل سيمكن الأم من الحصول على وثيقة تثبت علاقتها بأبنائها، ويقضي على الابتزاز الذي تتعرض له، عندما يتعسف الأب أو المطلق في منح الأبناء بطاقات عائلة لإنهاء إجراءاتهم في الجهات الحكومية، ومن بينها المستشفيات".

وأوضح الخولي أن "سجل الأسرة يثبت نسب أبناء الزوجة لها، وبذلك يقضي على جهل بعض الآباء واستغلالهم لمطلقاتهم بعدم قيامهم بإنهاء إجراءات أبنائهم إلا بعد دفع مبلغ معين، أو المماطلة في الحضور، مما يتسبب في تأخير إنهاء إجراءات الأبناء في الجهات الحكومية".

وأشار إلى أن "من فوائد سجل الأسرة أيضا إثبات الأم نسب أبنائها إليها، وبالتالي إثبات حقهم في الميراث، ويفيد أيضا في حال كان الأب فاقدا الأهلية، ولا يستطيع إنهاء إجراءات أبنائه"، إضافة إلى أن سجل الأسرة لا يفيد في سفر الأم مع الأبناء إلى خارج المملكة، حيث يستلزم ذلك موافقة من الجهات المختصة.

سجل اختياري

أوضح المتحدث الرسمي لوكالة الأحوال المدنية محمد الجاسر لـ"الوطن" أن "قرار استخراج سجل الأسرة للمطلقة والأرملة والمتزوجة لتسهيل الإجراءات عليهن جاء بعد دراسة وافية من الجهات المختصة، فبموجبه سيمكن للمرأة الحصول على وثيقة رسمية تشمل جميع تفاصيل التابعين لها، وتمكنها من مراجعة أي قطاع يتطلب وجود إثبات للتابعين"، مشيرا إلى أن السجل لا يغني عن الهوية الوطنية، وسيكون استخراجه اختياريا.

وأضاف أن "هذا السجل سيمنح المطلقة والأرملة والمتزوجة العديد من المزايا، حيث سيساعد في تخفيف العبء عنهن، وإنهاء كافة الأمور المتعلقة بأبنائهن، وتمكين من لديها أبناء من أكثر من زوج من تسجيلهم في سجل واحد، وهو ما يضمن لها حقوقها وأبنائها، كذلك يمنح المتزوج القدرة على استخراج أكثر من سجل أسرة، وتسجيل كل زوجة وأبنائها في سجل مستقل".

وأوضح الجاسر أن "سجل الأسرة الجديد لا يحمل صورة للمرأة، وإنما يتضمن جميع أسماء أبنائها وسجلاتهم المدنية"، مبينا أن استخراج الهوية الوطنية شرط أساسي للحصول على سجل الأسرة.

812 ألف خريج على قائمة انتظار الوظائف

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250484&CategoryID=5

الدمام: زينة علي

يترقب نحو 812 ألفا من الجامعيين المتقدمين لبرنامج جدارة للتوظيف، بينهم نصف مليون امرأة، إعلان جدول الاحتياجات السنوية للوظائف الذي تنشره وزارة الخدمة المدنية على موقعها ويحوي برنامج التوظيف السنوي للوظائف الحكومية.

وأعلن المتحدث الرسمي للوزارة حمد المنيف أنه سيتم الإعلان عن الاحتياج خلال اليومين المقبلين، مشيرا إلى أن وزارته ستعلن خطة الإعلانات الوظيفية، مبنية على ما يردها من احتياجات الجهات الحكومية.

يترقب نحو 812234 متقدم لبرنامج جدارة للتوظيف، بينهم نصف مليون امرأة وجميعهم من حاملي الشهادات الجامعية، إعلان جدول الاحتياجات السنوية للوظائف والذي تنشره وزارة الخدمة المدنية على موقعها ويحوي برنامج التوظيف السنوي للوظائف الحكومية، إذ أعلن المتحدث الرسمي لوزارة الخدمة المدنية حمد المنيف عبر حسابه الرسمي بتويتر بأنه سيتم الإعلان عن الاحتياج خلال اليومين المقبلين.

خطة الإعلانات الوظيفية

أوضح المنيف أن الوزارة ستعلن خطة الإعلانات الوظيفية مبنية على ما يرد للوزارة من احتياجات الجهات الحكومية، مشيرا إلى أن دور الوزارة يتمثل في شغل الوظائف التي ترد لها من الجهات الحكومية وليست لها علاقة بتحديد عدد ونوعية مقرات ومتطلبات شغل الوظائف.

ويتوقع أن يكون توزيع الوظائف على فترتين، تتضمن كل فترة طرحا للوظائف المشمولة بلائحة الوظائف الصحية، والوظائف المشمولة بسلم الموظفين العام، والوظائف المشمولة بسلم الوظائف التعليمية وجميعها تكون عبر فترتين زمنيتين متتابعتين للرجال والنساء.

مؤهلات المتقدمين

سجل موقع جدارة حسب آخر إحصاء للموقع في 1436، أكثر من نصف مليون امرأة بعدد 571648 يمثلون نسبة 70% من المتقدمين على الموقع والمنتظرين أن تشملهم الاحتياجات الوظيفية للعام الحالي، في حين كان نصيب المنتظرين من الذكور نحو 30% من المتقدمين بعدد 240586، وتتوزع شهادات المستهدفين بالوظائف عبر جدارة بين الدبلوم وحتى الدكتوراه، إذ تجاوز عدد المتقدمين حاملي شهادة البكالوريوس 80% من المسجلين في الموقع، تلاهم حاملو الدبلومات بنسبة 18% والحاصلون على شهادات الماجستير نحو 1% في حين كان من ضمن المسجلين 180 مواطنا حاصلا على درجتي الدكتوراه والزمالة.

«القضاء الأعلى» لـ«مكافحة الفساد»: لا صلاحية لكم في مراقبة «القضاة»

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13651284

الرياض - هليل البقمي
رفض المجلس الأعلى للقضاء السماح لهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) بممارسة الرقابة على القضاة في قضايا الفساد، مؤكداً أنها غير مخولة بذلك.
وشدد على أن «المجلس» هو الجهة الوحيدة التي يحق لها ذلك. ولكنه منح «نزاهة» الحق في متابعة قضايا فساد قد يتورط فيها عاملون في المحاكم، مشترطاً أن يكون ذلك بإشراف دائرة قضائية مختصة. وجاء رفض «المجلس» إثر تقارير صحافية أشارت إلى رفضه تزويد هيئة «نزاهة» بما طلبت للقيام بمهماتها. إلا أن المتحدث باسم المجلس الأعلى للقضاء الشيخ سلمان النشوان أوضح في بيان صحافي أمس، أن «المجلس هو من يقوم بدور الرقابة والمتابعة على أعمال القضاة، والتفتيش عليهم من طريق التفتيش القضائي في المجلس، وفق اختصاصاته المُبينة في نظام القضاء».
وأكد النشوان أن ذلك يتماشى مع مبدأ «استقلال القضاء»، الذي نصت عليه الأنظمة، ومنها النظام الأساسي للحكم ونظام القضاء، وذلك «لعدم تداخل السلطات، ولتعزيز مبدأ استقلال القضاء». وقال: «لا صحة لما نشر حول رفض «المجلس» تزويد هيئة «مكافحة الفساد» بما طلبت للقيام بمهماتها. ووزارة العدل تستجيب لكل طلبات الهيئة التي تتماشى مع الأنظمة والتعليمات». وبين المتحدث باسم «القضاء الأعلى» أن «المجلس»، بصفته المشرف على القضاة وأعمالهم القضائية، وفقاً لاختصاصاته المبينة في نظام القضاء، لديه الأدوات التي تمكنه من متابعة الأعمال القضائية، ومحاسبة ما يكون منها مخالفاً للمقتضيات الشرعية والنظامية، وفق ما تقضي به الأنظمة، لافتاً إلى أن «المجلس ماض في هذا الأمر بكل عزم وحزم، لحماية جهاز القضاء من أي قصور أو خلل قد يحصل». وأكد سلمان النشوان أن «المجلس» يتعاون مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد، «في كل ما يرد منها من ملحوظات وبلاغات، ويتعامل معها وفق المقتضى النظامي، ومحاسبة كل من ثبتت مخالفته». وذكر أن التوجيه الذي صدر من رئيس المجلس الأعلى للقضاء الموجه إلى رؤساء المحاكم كان «واضحاً وصريحاً».
وقال النشوان: «بينّ رئيس المجلس أنه إذا كان طلب الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد متعلقاً بالقضاة، بسبب أعمال وظيفتهم، فلا يسوغ نظاماً تزويد الهيئة بما تطلب، لعدم اختصاصها بالرقابة عليهم في ذلك»، مستدركاً: «أما إن كان طلب «نزاهة» متعلقاً بأعمال الموظفين الإدارية والمالية، فلا يخلو ذلك من أن يكون ذلك مرتبطاً بعمل قضائي، مثل التحري عن فساد الموظف أثناء ممارسة عمله في كتابة الضبوط والسجلات، فلا يسوغ نظاماً أيضاً تزويد الهيئة إن طلبت ذلك، لما قد سينتج من ذلك إخلالاً بمبدأ استقلال السلطة القضائية».
ولكنه قال: «تُمكن «الهيئة» من الاطلاع على ما تطلبه، مما يتعلق في العمل الإداري والمالي، على أن يكون ذلك بإشراف الدائرة القضائية المختصة». وذكر أنه إذا ما كان طلب الهيئة متعلقاً في عمل مالي وإداري صرف، مثل التحري عن فساد أحد موظفي المحكمة، «فتزود «الهيئة» بما تطلبه، وذلك وفق ما جاء به تنظيم الهيئة».

وزير العمل أمام "الشورى": خطط التوطين متصاعدة عبر "التوليد والإحلال والدعم"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13650432

الرياض - فداء البديوي

أكد وزير العمل مفرج الحقباني، أن وزارة العمل والمؤسسات الأخرى (المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، وصندوق تنمية الموارد البشرية «هدف»، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية)، تعمل في خططها الاستراتيجية للتوطين عبر ثلاثة محاور هي: توليد الوظائف، والإحلال، ودعم رواد الأعمال، بهدف تنمية القوى البشرية الوطنية ودعمها ببرامج التدريب والتأهيل اللازمة، وفق حاجات ومتطلبات سوق العمل.

وتطرق خلال جلسة استماع الشورى أمس، إلى توجهات الوزارة وخططها الحالية والمستقبلية من خلال مسارات متفرقة، لخّصها الوزير في:

برنامج دعم التوطين في المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة من خلال خطة التنمية الوطنية واستراتيجية العمل الوطنية، واستراتيجية سوق العمل.

واستعرض أهداف برنامج «نطاقات 1»، وتحفيزه لمنشآت القطاع الخاص من خلال دعم توطين الوظائف، مبيناً أن البرنامج ركز في مرحلته الأولى على عامل الكم ونسب توطين الوظائف، بينما اعتمد «نطاقات 2» على أجور السعوديين معياراً مهماً لتصنيف قطاعات السوق، ضمن آليات البرنامج في نسخته الثانية، أما نطاقات الموزون المقرر انطلاقه خلال العام الحالي، فتضمن معايير جديدة لتحفيز جودة التوظيف، من خلال التوازن بين العامل النوعي والعامل الكمي.

وتطرق الوزير خلال جلسة الاستماع في «الشورى» إلى انعكاسات برنامج نطاقات إيجابياً على السوق السعودي، إذ وفّر - والحديث للحقباني - العديد من الوظائف للسعوديين والسعوديات، من خلال التركيز على الكم ونسب توطين الوظائف.

واستكمالاً لبرنامج «نطاقات» أبان أن عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص وصل بنهاية عام 2015 إلى 1.7 مليون عامل، بعد أن كانوا في نهاية 2011 نحو 700 ألف عامل، نتيجة لإطلاق برنامج «نطاقات» في 2012، وتزامنه مع جملة من البرامج والمبادرات، لدعم تدريب السعوديين وتوظيفهم، كما أن عدد العاملات السعوديات وصل في القطاع الخاص إلى 477 ألف موظفة بنهاية الربع الثالث من عام 2015، بعد أن كان 50 ألفاً قبل أربعة أعوام.

وامتداداً لبرامج التوظيف، أوضح الحقباني أن برامج صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» المختلفة ومراكز التوظيف «طاقات» أسهمت في دعم توظيف 772 ألفاً، كاشفاً في الوقت ذاته - ضمن حديثه عن الخطط المستقبلية - وضع خطة متكاملة خاصة لكل قطاع، عبر تأسيس مجالس قطاعية لتحليل الوضع الراهن لكل قطاع، وإجراء النظرة التفصيلية على خصائص كل قطاع، وأهم المبادرات التي تلبي حاجات القطاع. وقدّم الوزير أمام «الشورى» المبادرات التي نفذتها منظومة العمل للتغلب على تحديات عمل المرأة، التي يأتي من بينها برنامج العمل عن بعد، وتحسين بيئة العمل وتطوير عمل المرأة في الأنشطة الاقتصادية، والعمل الجزئي، وأوقات العمل، والحملات التثقيفية والتحفيزية، وتوطين الوظائف في المراكز التجارية المغلقة، ونقل المرأة العاملة، ومراكز ضيافات الأطفال. وشرح الحقباني مراحل التحول الإلكتروني الشامل لوزارة العمل، ولا سيما على صعيد خدمة العملاء، إذ أوضح أن 96 في المئة من التعاملات تتم إلكترونياً وأربعة في المئة من خلال مكاتب العمل المتفرقة في المناطق والمدن والمحافظات.

وضمن أعمال الجلسة، أجاب الوزير عن تساؤلات الأعضاء واستفساراتهم وملاحظاتهم تجاه ما يندرج ضمن اختصاصات الوزارة ومهماتها، إذ أكد أن المادة 77 من نظام العمل لم تؤثر سلباً على سوق العمل، وأنه في كل أسبوع يتم رصد المنشآت التي زاد أو نقص فيها عدد العمالة السعودية بمقدار 10 في المئة أو أكثر خلال الأسابيع الـ 10 الماضية، وأضاف: «لاحظنا أن حركة السوق طبيعية ولا يوجد أي تسرب بشكل كبير أو غير اعتيادي».

وفي تساؤلات لأعضاء المجلس حول ملف العمالة المنزلية، رد الحقباني أن هذا الملف يعاني من تعدد الأطراف الخارجية المؤثرة فيه، إذ تم على ضوء ذلك تشكيل لجنة ثلاثية من وزارات الداخلية والخارجية والعمل لتطوير فعاليات استقدام العمالة المنزلية.

وأجاب الوزير حول ما يرتبط بالتوطين الوهمي أو ما يسمى بالتوطين غير المنتج، بأن الوزارة اتخذت إجراءات للتصدي لمثل هذا النوع من الأساليب في التحايل على التوطين، من خلال تعديل نطاقات لاحتساب وزن أقل للسعوديين براتب ثلاثة آلاف ريال ونظام حماية الأجور، لافتاً في السياق ذاته إلى أن الوزارة بصدد إطلاق نطاقات الموزون، الذي سيسهم أكبر في التصدي للتوطين غير المنتج.

ووفقاً لأهداف التدخل المناطقي لتنفيذ خطط منظومة العمل، أشار الوزير بأنه تم وضع نموذج لخطة متكاملة خاصة بكل منطقة بالتشارك مع إمارات المناطق لتحليل حال سوق العمل وإجراء مقارنة عامة بين المناطق، ودرس سوق العمل في منطقة محددة بنظرة تحليلية تفصيلية مع المقارنة بين القطاعات والجنسيات، وأهم المبادرات التي تلبي حاجات المنطقة.

وفي شأن يتعلق بالإرشاد والتثقيف المهني، ذكّر بأن هذا النوع من البرامج يهدف إلى مساعدة الشباب على اتخاذ الخيارات التعليمية والتدريبية المهنية من خلال تأسيس قطاع الإرشاد والتثقيف في المملكة، لتطوير معايير الإرشاد والتثقيف المهني، وإطلاق أسبوع المهنة في مجموعة من المدارس بالمملكة خلال هذا العام، وإطلاق ستة مراكز إرشاد بنهاية العام الحالي، و250 مدرباً مؤهلاً ومعتمداً بمنتصف 2017، ومنصة إلكترونية شاملة بنهاية 2017.

وأضاف: «التدريب التقني والمهني سيركز على احتياج سوق العمل النوعي والكمي عبر ربط القبول ببيانات المرصد الوطني لسوق العمل، وتحديث مستمر للمعايير المهنية والوطنية وربط التوسع بالمجالس القطاعية»، مفيداً أن برنامج التأهيل المهني لطلاب التعليم العام سيعزز الرصيد المهني الوطني، إلى جانب برامج الشراكة المتخصصة المنتهية بالتوظيف لخدمة الصناعات المتقدمة، ولخدمة مشاريع البنية التحتية، وبرامج تأهيل الفئة الخاصة، وبرامج دعم ريادة الأعمال، وبرامج تدريب مساندة ومبتكرة.

وفي ما يتعلق بالتفتيش، قال: «يتم الاعتماد على التفتيش الذكي الموجه والمبني على تحليل قواعد البيانات للتركيز على المنشآت المحتمل ارتكابها للمخالفات، وسيتم قريباً إطلاق التقويم والتدقيق الذاتي».

... وتوظيف ٤٣٨ ألف مواطن.. أكثرهم نساء

< كشف وزير العمل مفرج الحقباني أمس (الثلثاء) استحواذ النساء على النصيب الأكبر للوظائف التي شغلها ٤٣٨٥٦٣ مواطناً من مستفيدي «حافز»، لافتاً إلى سعي وزارته إلى تذليل الصعوبات التي تواجه المرأة العاملة في القطاع الخاص، من خلال مشروع لنقل النساء إلى مقر العمل ومشروع آخر لحضانة الأطفال.

وخلال استضافة المجلس وزير العمل، دارت الأسئلة حول إجازة اليومين لموظفي القطاع الخاص، وتطبيق المادة الـ ٧٧ من نظام العمل، إلى جانب توطين الوظائف والعمالة المنزلية، إذ تركزت ملاحظات وتساؤلات أعضاء الشورى أيضاً على معظم هذه المحاور.

ورد وزير العمل بالقول: «لن نسمح لأي منشأة باستغلال المادة الـ ٧٧ من نظام العمل لفصل الموظف السعودي، فيما أكد عملهم على تطوير آليات استقدام العمالة المنزلية من خلال لجنة حكومية تراجع ملف العمالة المنزلية»، كما لفت الحقباني إلى تخصيص فريق عمل لمراجعة توطين الوظائف في قطاع التجزئة، مشيراً إلى استهداف قطاع الاتصالات بالتوطين أولاً. وأمام تصريح الحقباني بمعدل البطالة في المملكة البالغ حالياً ١١,٥ في المئة، تساءل نائب رئيس لجنة الحج والإسكان والخدمات محمود البديوي طالباً من وزير العمل تفسيراً لكون البطالة سبباً رئيساً للجريمة وتعاطي المخدرات، وأنها قد تدفع بعضهم إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية في ظل استمرار ارتفاع نسبة البطالة. وتساءل البديوي عن حجم نجاح برنامج «نطاقات» في توطين الوظائف والحد من استقدام العمالة الأجنبية، أم أنه أدى إلى زيادة استقدام العمالة الأجنبية، كما تساءل عن عدم استطاعة برنامج نطاقات استيعاب 560539 مواطناً عاطلاً، فيما يسمح باستقدام وعمل 8.4 مليون عامل أجنبي في السعودية.

وسجل الوزير ملاحظته المتعلقة بوجود إحصاءات في تقرير وزارة العمل معاكسة لما تبذله وزارة العمل في توطين الوظائف بإطلاق برنامج نطاقات لتحفيز منشآت القطاع الخاص، على توطين الوظائف وخفض عدد العاطلين عن العمل. من جانبه، أوضح البديوي انخفاض توطين الوظائف بنسبة ٣٨ في المئة، وأن عدد العاطلين لم يتغير بنسبة ١١.٧ في المئة، في مقابل ازدياد معدل استقدام العمالة من الخارج، الذي ارتفع في منشآت القطاع الخاص في عام ٢٠١٤ إلى 8.4 مليون عامل.

من جهته، أعلن الحقباني خفض عدد التأشيرات، وأشار في مجمل رده على الأعضاء إلى بلوغ عدد الوافدين العاملين في القطاع الخاص حالياً تسعة ملايين عامل، مؤكداً أن الشاب السعودي يحتاج إلى الدعم الحمائي، لا الدعم المالي، لحمايتهم من منافسة العمالة الوافدة.
وأبان أنه تم تفتيش ١٤٨ ألف منشأة خلال العام الماضي، وتسجيل ٧٣ ألف مخالفة لديها، مؤكداً أن إجراءات التفتيش على المنشآت تستهدف التأكد من عمل العامل الوافد وفق الغرض المستقدم لأجله. ولضمان جودة التوظيف، أفصح عن قرب إطلاق نطاقات خاصة لتحقيق جودة التوظيف، كما لفت إلى تنظيم وانسجام عمل وزارته ضمن منظومة موحدة تقوم على أربعة كيانات هي: وزارة العمل ومؤسسة التدريب التقني والتأمينات الاجتماعية وصندوق الموارد البشرية.

وزير العمل: البيئة الملائمة عامل مهم لتحفيز عمل المرأة في القطاع الخاص

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/13646067

الرياض - «الحياة»
أكد وزير العمل مفرج الحقباني، أن البيئة الملائمة تعدّ عاملاً مهماً لتحفيز عمل المرأة في القطاع الخاص، موضحاً أن الوزارة تهيئ العوامل كافة التي تؤدي إلى إيجاد بيئة لائقة وملائمة للسيدات لتحفيزهن للعمل والإنتاجية.
وقال خلال رعايته ورشة عمل "استراتيجية توظيف وتفعيل عمل المرأة" التي أقيمت يوم الخميس الماضي في مقر الوزارة بالرياض إن "تأمين عمل لائق وملائم للمرأة من أهم أهداف وزارة العمل، وتعمل الوزارة مع شركائها في منظومة العمل على توفير بيئة عمل متوافقة مع الضوابط الشرعية وآمنة للمرأة للعمل في القطاع الخاص".
وشدد على أن وزارة العمل لن تتهاون في ضبط المخالفات المتعلقة بقرارات تأنيث محلات المستلزمات النسائية، وستعمل من خلال التفتيش على التأكد من تهيئة بيئة عمل آمنة ومناسبة لعمل المرأة، إضافة إلى أهداف التفتيش والتي من بينها خدمة العميل المتميز والمتقيد بقرارات وزارة العمل، وعدم السماح لغير المنضبط بمخالفة أنظمة العمل وتحقيق مزايا نسبية في السوق.
وأشار الحقباني إلى أن منظومة العمل والتي تتمثل في وزارة العمل وصندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، تعمل كمنظومة واحدة لدعم توظيف السعوديين والسعوديات في القطاع الخاص واستقرارهم وظيفياً، مؤكداً أن منظومة العمل تتحقق من سير سياساتها وبرامجها نحو تحقيق هذا الهدف.

د.الرويلي: "التخصصي" يحول 15 حالة إيذاء للجنة حماية الطفل سنوياً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122969

الرياض – محمد الحيدر

أكَّدت د. فوزة الرويلي استشارية طب الأطفال ورئيسة لجنة حماية حقوق الطفل بمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بالرياض، أن المستشفى يُحول سنوياً من 10 - 15 حالة ايذاء ضد الأطفال، إلى لجنة حماية حقوق الطفل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

وشدَّدت خلال فعاليات اليوم التوعوي الذي نظمه المستشفى حول العنف ضد الأطفال، بمشاركة لجنة الحماية لحقوق الطفل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية يوم أمس، على التعريف بأنواع الإساءة ضد الطفل، مشيرةً إلى أنها تشمل إهمال التعليم والتعنيف الجسدي والاغتصاب والتعنيف اللفظي، إضافة إلى عدم توفير الأوراق الثبوتية للطفل. وأوضحت د. الرويلي، أن لجنة حماية حقوق الطفل بالمستشفى، درَّبت خلال العام الماضي 2015 م، 35 طبيباً مقيماً في تخصص طب الأطفال على طرق الاكتشاف والتعامل مع حالات إيذاء الأطفال، بالإضافة إلى عقدها محاضرات دورية متخصصة وورش عمل في هذا المجال، موجهة إلى القطاع التمريضي المباشر لحالات الكشف بقسم طب الأطفال والطوارئ.

وأشارت إلى أن هناك آلية يتم التعامل فيها مع حالات الإساءة ضد الأطفال في المملكة، وخطوات ينتهجها المستشفى في حال تأكيد وإثبات الإساءة ضد الطفل داخل نطاق المستشفى وخارجه، تتمثل في تبليغ لجنة الحماية لحقوق الطفل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وتسجيل الحالة في السجل الوطني للإساءة ضد الأطفال، وإشراك الجهات المختصة بحسب الحالة.

وبينت د. الرويلي أن الإجراءات التي يتم اتخاذها عند وجود حالة اشتباه للإيذاء ضد الطفل، تشمل فحصاً إكلينيكياً وسريرياً للطفل يتبعه إجراء الأشعة والتحاليل اللازمة، بهدف تأكيد إثبات الإساءة ضد الطفل من عدمها وذلك بمشاركة أقسام طب الأطفال، والأشعة والطوارئ والأمن والسلامة وعلاقات المرضى والشؤون الاجتماعية والطب النفسي، وعلى ضوء ذلك تتم مخاطبة الجهات ذات العلاقة.

120 يوماً تزج بـ45 عاقاً لمواجهة القضاء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/656436

سعود العيد - جدة

استقبلت المحاكم السعودية خلال الأشهر الأربعة الماضية، وفقًا لتقرير من وزارة العدل -حصلت «المدينة» على نسخه منه- 45 قضية «عقوق» من قبل آباء وأمهات ضد أبنائهم، حيث تصدرت القائمة محاكم منطقة الرياض بـ 16 قضية عقوق، تليها محاكم منطقة عسير بـ9 قضايا، ثم محاكم منطقتي مكة المكرمة، والمنطقة الشرقية بواقع 7 قضايا عقوق لكل منهما، وخلال نفس الفترة من العام الحالي، تم تسجيل 4 قضايا في منطقة جازان، وقضيتين في منطقة المدينة المنورة، وقضية واحدة في منطقتي الحدود الشمالية، والباحة، وأشار التقرير إلى أن ما يقارب من 95% من هذه القضايا سجلت ضد الأبناء الذكور، ويعود ذلك إلى ما جبلت عليه الإناث من حنان ورحمة، وأكّد التقرير أن وزارة العدل شدّدت على محاكم الأحوال الشخصية سرعة البت في القضايا الأسرية.

مجلس الجمعيات" يناقش توليد فرص العمل والحد من البطالة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/656437

عبدالرحمن أبورياح - الباحة
يناقش مجلس الجمعيات التعاونية السابع والذي ستقام فعالياته في مدينة الرياض خلال رجب المقبل توليد فرص العمل والحد من البطالة وكذلك الإسكان التعاوني وأيضا الحد من الفقر، ويهدف الملتقى إلى إبراز دور القطاع التعاوني في توليد فرص العمل من خلال مشاركة نخبة من القيادات العليا وخبراء محليين ودوليين. وأوضح ممدوح الرمالي مدير عام التعاون الدولي والمحلي بإدارة الجمعيات أن هناك مساحات مختلفة للجمعيات لعرض أنشطتها التي ترغب المشاركة بها في الملتقى الذي يعد من أهم الملتقيات في المجال التعاوني، وذلك لمشاركة العديد من الجمعيات التعاونية على مستوى المملكة وتناقش خلاله عدد من الأوراق المهمة المتعلقة بالعمل التعاوني.

الفيصل والشعلان والمنيع وابن داود نجحوا في نيل المرأة "سجل الأسرة»

«قبة الشورى"..تكتل (3+1) ينتصر للمرأة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160127/Con20160127821380.htm

عبدالرحمن باوزير (جدة)
نجح أربعة أعضاء من مجلس الشورى، والذي أطلق عليه تكتل (3+1) من تحويل مقترح تعديلات على بعض أنظمة «الأحوال المدنية» إلى واقع، إذ أعلنت وكالة وزارة الداخلية للأحوال المدنية بدء استخراجها سجلات الأسرة للمرأة السعودية، مشيرة إلى ضرورة وجود بطاقة أحوال مدنية للمرأة الراغبة في استخراج سجل الأسرة.
القرار الذي طرح في المجلس منتصف العام الماضي، وتقدم به أربعة أعضاء «الدكتورة لطيفة الشعلان، الأميرة سارة الفيصل، الدكتورة هيا المنيع، الدكتور ناصر بن داود»، لقي ردات فعل غاضبة من تيارات متشددة داخل السعودية، حتى وصل الأمر لشتم وقذف الشعلان علانية في مواقع التواصل الاجتماعي، كونها أكثر الأسماء المتداولة في مواقع التواصل الاجتماعي.
وتراهن سيدات على الكوتة النسائية كثيرا، بيد أن عبير سالم التي انتهت قبل أشهر من مرحلة البكالوريوس في الدراسات الإسلامية بجامعة الملك عبدالعزيز شددت على ضرورة استمرار ما اسمته بتكتل (3+1) الذي قدم اقتراح «منح الأم

السعودية سجل الأسرة» بالاستمرارية في دعم الملفات النسائية وتعديل بعض الأنظمة التي تحول بينها وبين نيل حقوقها كما ترى.
«عكاظ» تقدم بروفايل عن كل عضو من التكتل الذي نجح في تمرير القرار.
الشعلان.. سيدة حديدية تقارع الظلام
منذ انعقاد أول جلسة لمجلس الشورى في تشكيله التاريخي (30 سيدة للمرة الأولى يحضرن كأعضاء تحت قبة المجلس)، وتحديدا في أواخر فبراير من عام 2013، برز اسم نسائي بين أعضاء المجلس، بعد أن عمد إلى تقديم مقترحات عدة نجم عنها تمرير قرارات كبيرة لمصلحة المرأة السعودية. لطيفة الشعلان من الأسماء الأكثر تداولا منذ أول جلسة، (عقدت صبيحة يوم الـ24 من فبراير قبل عامين) بحثت الفلسفة في علم النفس طالبة دكتوراة، بعد أن نالت ماجستير العلوم في علم النفس من جامعة سري في المملكة المتحدة، وهي الدكتورة التي قضت سنوات طويلة في السلك الأكاديمي بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في الرياض متعاقبة على مناصب متعددة.
السيدة الحديدية كما يسميها مثقفون، احترفت المقال الفكري، إذ انتظمت على كتابة مقال في مجلة المجلة أعواماً عدة، وعرفتها النخبة الثقافية في السعودية من خلال مقالاتها التي بدأت في عام 2000 حتى 2007، بيد أنها لم تنقطع عن الكتابة، إذ كتبت سلسلة مقالات في الزميلة الحياة تناولت في أغلبها انتقاد التشدد الديني.
ويبدو أن الشعلان تفضل الخيار الثالث «العمل الدؤوب حتى لو كانت النتائج متباعدة وصغيرة»، من باقي الخيارين المطروحين في مقالها في الزميلة «الحياة» «إما جلد الذات وهجاء العالم، وإما ترك كل هذا والانصراف لشأن آخر»، إذ واجهت السيدة القوية انتقادات كبيرة من قبل تيارات متشددة في البلاد. نشاط الشعلان تحت قبة المجلس جعل متشددين ينالون منها شتما وقذفا على مواقع التواصل الاجتماعي، وسط اتهامات لها بمحاولة «التغريب»، بيد أن سيدة القبة، انطلقت بشكوى قضائية شجاعة أخيرا إلى أروقة المحاكم ضد مغرد أساء إليها، ولا تزال القضية محل اهتمام كثير من المتابعين. دفعت الشعلان بكثير من القرارات ومقترحات التعديل على أنظمة قائمة، ترى فيها عدم إعطاء المرأة حقها وتكبيلها أحيانا، فمدونة الأسرة، ونظام الأحوال المدنية، قانون التحرش، نظام حقوق ذوي الإعاقة في المملكة، ونظام إضافة صحة المرأة للنظام الصحي والمطالبة بتوفير العنصر النسائي ضمن كوادر هيئة الهلال الأحمر دليل على حراك لا يهدأ. كما طالبت برفقة زميلاتها في أكثر من مناسبة باستحداث وظائف نسائية في قطاعات حكومية متعددة، بمشاركة زميلاتها في الشورى وخصوصا رفيقة دربها هيا المنيع. وترى الشعلان في أن «التغيير في مجتمعاتنا ليس سهلا، ولا يحدث بين عشية وضحاها، بل هو عملية تراكمية طويلة يقوم بها أناس ويتابعها آخرون»، وتحاول من خلال صفحتها في موقع التواصل الاجتماعي، نشر مزيد من نفحات التسامح والانفتاح. وتبقى مستمرة في طريقها الرامي إلى إيجاد فرص أكثر للنساء في العمل ونيل الحقوق، على الرغم من كل التراشق حولها، وكل التهم والشتائم الموجهة إليها من «معرفات» تعودت على الظلم والعيش في جنح الظلام، إلا أنها متماسكة أكثر من قبل، كما يقول صحافي عمد إلى تغطية الجلسات المفتوحة تحت قبة المجلس، بل تخرج في كل مرة أكثر قوة.
المنيع.. واثقة متماسكة من الصحافة إلى الشورى
بين بداية دخولها بلاط صاحبة الجلالة، إلى تعيينها عضوة تحت قبة مجلس الشورى أعواماً عديدة من الركض الصحافي المنتج الذي كان معقداً بالنسبة لمرأة تعمل صحافية وتبحث عن الحقيقة وتشارك في إظهار قضايا بنات جلدتها، لم يكن الطريق أمام هيا المنيع معبداً بالورود، إذ شكلت تحدياً كبيراً لرافضي حضور المرأة في نهاية الثمانينات من القرن الماضي برفقة زميلاتها في العمل كصحافية في الزميلة «الرياض». المنيع اسم ارتبط بالقضايا الحقوقية المثيرة للجدل حول المرأة، ولم يكن يغير قرار في مجلس الشورى من منهجها الذي اختارته منذ أن وطأة قدمها بلاط صاحبة الجلالة، إذ طالبت في وقت مبكر بمجلس الشورى بالسماح للسيدات في المملكة بقيادة السيارة مع زميلتها لطيفة الشعلان، وصحبت توصيتها صخبا وجدلا كبيرين. الأكاديمية هيا المنيع أحد أبرز الوجوه النسائية التي ظهرت كناشطات في الحقوق النسوية في البلاد، وعملت في السلك الأكاديمي، كما ترأست لجان نسائية في معارض دولية مهمة، وعمدت على كتابة في زاوية شبه يومية في جريدة الرياض باسم ”أشعة الشمس“، كما تناولت قضايا جريئة حول المرأة وحقوقها.
الكتابة لعقدين من الزمن في الهم العام يصنع رؤية ناضجة في كثير من التجارب، والمنيع التي انتقلت من الرياض الصحيفة إلى مقر ”مجلس الشورى في ذات المدينة، عرفت ككاتبة بارزة في الشأن الثقافي والاجتماعي، وكانت من أرباب التنوير، ومن أوائل السيدات السعوديات اللواتي تبوئنا مناصب قيادية في الصحافة السعودية. وتنظر تيارات متشددة في البلاد بريبة إلى أراء الدكتورة هيا المنيع وعدد من زميلاتها تحت قبة المجلس، ويتعرضن للشتم أحياناً والإساءة من حسابات ”غير واضحة المعالم“، بيد أنها تحمل توجه متشدد، كما يرصد مراقبون لمواقع التواصل الاجتماعي.

وتقول المنيع في مقال نشر في الـ 23 من يناير الجاري في الزميلة «الرياض»، إنه حين تحضر المرأة يرتبك القرار، مؤكدة وجود اشكالية لدى بعض المسؤولين مع حضور المرأة، "لن يحلها الا النظام والقانون والتشريعات التي لابد من تعاملها مع المرأة كمواطن كامل الاهلية".

الفيصل.. ابنة الملك المنافحة عن بنات جلدتها

من بيت الفيصل الملك، برز اسم الأميرة سارة، التي نالت في أبريل 2013 وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى تقديرا لجهودها في دعم قضايا المرأة، الأميرة التي لا تحب الظهور الإعلامي كثيرا، برزت كناشطة في حقوق المرأة، حتى إنها برفقة شقيقتها الأميرة لولوة وسيدتين أخريين أسسن جمعية نسائية معنية بنهضة المرأة في ستينات القرن الماضي.

ابنة الفيصل الملتزمة بالتعاليم الملكية الصارمة، لا تظهر كثيرا في الإعلام، بيد أنها كانت استثنائية حينما أسست برفقة شقيقتها الأميرة لولوة وسيدتين أخريين أول جمعية خيرية نسائية، في الوقت الذي كانت النظرة الذكورية تجاه المرأة متوغلة في مناح عديدة في البلاد. ومنذ انطلاق جمعية النهضة النسائية الخيرية (تشير مصادر تاريخية إلى أنها أول جمعية خيرية في البلاد)، برز اسم الأميرة سارة، بتلك الخطوة في المجتمع السعودي، بيد أن الأميرة ظلت تلتزم الصمت، وسط يقين منها -على ما يبدو- أن العمل وحده كفيل بالإنجاز.

دور الأميرة سارة الفعال في مجلس الشورى كان نتاجا لتجليات تاريخية حتمية كما يرى صحافي عمد إلى تغطية جلسات «الشورى»، إذ كانت الأميرة سارة فاعلة في الحراك النسوي السعودي، وتولت رئاسة ملتقى نساء الأسرة الحاكمة، ورئاسة مجلس أمناء جامعة عفت الأهلية، ولم يكن مفاجئا أن وقع عليها الاختيار الملكي لعضوية مجلس الشورى للمرة الأولى في تاريخ المرأة السعودية.

تقول الأميرة في حوار صحافي نادر، إن توظيف مساهمة المرأة في المجتمع بشكل صحيح كفيل بجعل مساهمتها نقلة مجتمعية واقتصادية شريطة أن يتناسب التوظيف مع إمكاناتها ومسؤولياتها.

ووضعت الأميرة سارة ورفيقاتها في الجمعية الأقدم هاجس القضاء على الأمية في الأوساط النسوية هدفا من أهداف الجمعية، إذ كانت الأمية منتشرة بين النساء في ستينات القرن الماضي، كما حاولت تنظيم دروس في اللغة العربية واللغة الإنجليزية والفرنسية والآلة الكاتبة. ونجحت الجمعية في تأسيس أول مكتبة نسائية في الرياض في أواخر سبعينات القرن الماضي، إذ كان حراك الأميرة الشابة لا يهدأ وكان دعم والدها الملك الراحل فيصل بن عبدالعزيز في مجال تطوير المرأة السعودية لا محدودا، كما تصفه في إحدى مقابلاتها الصحفية. دفعت الأميرة برفقة زميلاتها تحت قبة الشورى بقرارات تصب تجاه المرأة، ويبدو أن نجاعة مطالبهن بدأت تترجم فعليا في بعض الاقتراحات، حتى بات المزاج العام لمراقبي المجلس معتادا على العمل المتواصل والدفع في اتجاه تعديل قوانين تمس المرأة كـ «مدونة الأسرة، قانون التحرش، نظام الأحوال المدنية، نظام حقوق ذوي الإعاقة في المملكة، ونظام إضافة صحة المرأة للنظام الصحي».

ابن داود.. قاض مستقل انتصر للمرأة

في سبتمبر من العام الماضي، كان لافتا أن يكون اسم قاض سابق موجودا في توصية لتعديل بعض أنظمة الأحوال المدنية من ضمن ثلاث عضوات، تمنح السيدة السعودية حق استخراج سجلات عائلتها باسمها، بيد أن المراقب لآراء عضو مجلس الشورى الدكتور ناصر بن داود يرى أن القاضي السابق من أكثر الشخوص معرفة بمعاناة المرأة في كثير من الأنظمة. الدكتور ناصر بن داود المولود عام 1958، عمل في السلك القضائي بعد أن حاز على درجة الدكتوراه من المعهد العالي للقضاء في العاصمة الرياض قبل 15 عاما. ولعل الاستبيان الأخير الذي طرحه في صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» كان مثار جدل، وخرج بأن ضعف المؤسسة الدينية في النظر للأحداث ساهم في إضعاف تأثيرها على المجتمع، ويرى تعليقا على ذلك أنه كلما ازداد اقتراب عالم الدين من مجتمعه وتقبله منهم كلما كان مدركا لما يشغلهم، محيطا بما يهمهم، مستوعبا لظروفهم وقضاياهم. ويمارس ابن داود نقدا داخليا للقضايا المتعلقة بالفتاوى والتيارات الإسلامية، ويطالب علانية «بضرورة تطوير مهارات علماء الدين في إدراك حاجات الناس ومستجدات الحياة أولا فأول؛ ضمانا لسلامة النظر وصحة التعليل وصواب الرأي المستهدف».

الفيصل والشعلان والمنيع وابن داود نجحوا في نيل المرأة ٠سجل الأسرة«

هاجس الزوجة الثانية يسيطر على مراجعات الأحوال

يوم واحد لإنهاء سجل الأسرة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160127/Con20160127821401.htm

زين عنبر (جدة) مريم الصغير (الرياض) أشواق الطويرقي (مكة المكرمة) فاطمة الغامدي (الدمام)
سيطرت «السلاسة» على إجراءات الحصول على سجل الأسرة في فروع الأحوال المدنية بالمناطق أمس، خلال اليوم الأول لبدء التطبيق.
وتوافد الكثير من النساء إلى مقار الأحوال للحصول على سجلات الأسرة بعد فتح الباب على مصراعيه لهن في إطار الحفاظ على حق المرأة في إنهاء معاملات أبنائها، ورفع أي ضرر عنها، خاصة في حالات الطلاق.
وفيما بدأت الكثيرات في التوافد أمس على مقار الأحوال، بعد تحديد مواعيد عبر الموقع الإلكتروني، أكد عدد منهن لـ «عكاظ» أنهن لم يحصلن على سجل الأسرة، بسبب شرط أن تكون المرأة إما مطلقة أو أرملة، أو زوجها معدد الزوجات.
ورصدت «عكاظ» خلال جولات ميدانية في الكثير من الفروع في المنطقة الشرقية ومكة المكرمة والرياض وجدة، معاناة بعض المتقدمات، واللائي اعتبرن الشرط غير مناسب -حسب قولهن-، ويجب فتح المجال لهن بلا شروط.
واستغربت أم طلال الشرط، لأن الأمر سيتحول -حسب قولها- إلى غرض آخر، فتتدافع النساء للتأكد «عبر هويته» ما إذا كان زوجها لديه زوجة ثانية، مؤكدة أن هاجس «الزوجة الثانية» ربما يقود الكثيرات للمراجعة مما يخلق زحاما لا داعي له، إذا ما تم إلغاء الشرط.
وأوضح عدد من المتقدمات، أنه من السهل الحصول على السجل إذا كانت جميع الأوراق مستوفاة، فيما أعابت بعضهن غياب التعليمات بشأن بعض الحالات، مثلما قالت أمل الحربي من جدة لـ «عكاظ»: «راجعتهن للاستفسار عن حالتي، حيث إنني منفصلة عن زوجي السابق، وتزوجت آخر حاليا، ولدي أبناء من الاثنين، لكنهم أفادوني بعدم توفر معلومات عن مثل حالتي، ويجب رفع استفسار للإدارة، وعلي المراجعة بعد شهر». متسائلة أليس من حقي استخراج سجل أسرة لكافة أبنائي.
وتتفق كل من أم عبدالرحمن، ونهلة أحمد، على أن السجل يريح كافة النساء من مماطلة الأزواج، وينهي معاناتهن خاصة المطلقات في الحصول على أوراق ثبوتية للأبناء في نفس اليوم، لإنهاء الكثير من المعاملات.
ويشترط للحصول على السجل، شهادات الميلاد الأصلية وصورتان للمرأة نفسها وصك الإعالة أو صورة منه.

«التعدد» شرط حصول الزوجة على السجل

أكد المتحدث الرسمي للأحوال المدنية محمد الجاسر لـ «عكاظ» أنه لا يحق للمتزوجة الحصول على سجل طالما أن زوجها غير معدد، فالتعدد شرط لحصول المرأة المتزوجة على سجل أسرة لأبنائها، لافتا إلى أنه «في حال كانت المرأة مطلقة من أكثر من زوج فإنها تحصل على سجل مدني واحد يجمع فيه كافة أبنائها، كل لنسبه لأبيه وسجله المدني الخاص، وهذا يشترط أن تكون المرأة سعودية متزوجة من سعودي وحاصلة على الهوية الوطنية».

القويز: نتعاون مع التقاعد وتفاعلها بناء

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=250522&CategoryID=5

الرياض: الوطن
أوضح محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سليمان بن عبدالرحمن القويز أن التعديل المقترح الخاص بإلغاء القيد الزمني في نظام تبادل المنافع بين التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية، يدرس حاليا في مجلس الشورى تمهيدا لإقراره، ورفعه إلى المقام السامي مرة أخرى لاعتماده وتعديل النظام.
وحول التعديلات المقترحة، ذكر القويز أنه سبق أن تم تشكيل فريق عمل من المؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، لدراسة المقترحات المتعلقة بالنظام، ومن ضمنها مقترح إلغاء القيد الزمني للتقدم بالطلب المنصوص عليه نظاما وهو سنتان، وكان هناك توافق وتماثل في الرأي بين المؤسستين، وجرت مناقشة عدة مقترحات وآليات عدة متعلقة بالموضوع، وانتهت ببلورة مقترح واحد يمثل رأي الجهتين، وهو إلغاء القيد الزمني، وتم رفعه بشكل موحد إلى المقام السامي. كما تم عقد عدة اجتماعات لدى الجهات التشريعية في الدولة حول الموضوع بمشاركة المؤسستين، حيث أيد ممثلوها المقترح مرة أخرى وبشكل متطابق.
وفي ختام تصريحه، أشاد القويز بتعاون المؤسسة العامة للتقاعد المستمر، مؤكدا على أن وتيرة العمل بين المؤسستين مستمرة وبشكل جيد، وأن هناك توافقا في أغلب القضايا المطروحة بينهما، وما تواجهه المؤسستان من عقبات وقضايا وطريقة معالجتها.

دراسة إنشاء صندوق وقفي لدعم المطلقات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=250525&CategoryID=3

جدة: نجلاء الحربي
تدرس وزارتا العدل والشؤون الاجتماعية تحويل "صندوق نفقة المطلقات" المقترح منذ عام إلى صندوق وقفي وذلك بناء على طلب من الجهات التشريعية.
وأبلغ مصدر "الوطن" أن "الصندوق الوقفي في حال تطبيقه سيصيب المطلقات بخيبة أمل، وذلك لمعاناتهن المستمرة بسبب امتناع الرجل عن الوفاء بواجباته حيال أبنائه، حيث يرون أن مثل هذا الصندوق لن يلزم المطلق بالوفاء بالتزاماته المالية"، مشيرا إلى أن قضايا النفقة في محاكم الأحوال الشخصية ارتفعت، حيث بلغت 35260 قضية في الفترة من عام 1430 إلى 1436.
دراسة شاملة
علمت "الوطن" من مصادرها أن "الجهة المختصة أحالت إلى وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية، توصية بإجراء دراسة شاملة تتضمن التكاليف التشغيلية لصندوق نفقة المطلقات، والموارد المالية له، وبحث إمكانية تحويله إلى صندوق وقفي، مع وضع آلية تحدد ضوابط تشغيله، مشترطة عدم اعتماد الصندوق على خزينة الدولة العامة".
حالات النفقة

قالت مستشار مجلس إدارة جمعية مودة، والأستاذ المساعد في قسم الخدمة الاجتماعية في جامعة الملك سعود الدكتورة مرضية البرديسي أن "الدارسة التي تقدمت بها منذ فترة والتي توضح أهمية إنشاء صندوق لنفقة المطلقات، والآليات الخاصة به، نصت على أهمية أن يكون دخل الصندوق من ميزانية الدولة إلى جانب الزكاة والإعانات"، مشيرة إلى أن النفقة من أهم المعضلات التي تواجه المرأة السعودية.

وأوضحت أن "الدراسة أبانت أن قضايا النفقة تكون في حالتين، أولها هجر الزوج لمسكن الزوجية، أو نشوب خلافات بين الزوجين يمتنع الزوج على إثرها عن الإنفاق على زوجته، والثاني تطليق الرجل لزوجته سواء بإرادته المنفردة، أو لاستحالة العشرة بينهما عبر المحكمة، وامتناعه عن إعطاء الزوجة حقوقها المالية، والإنفاق على أبنائه".

وبينت البرديسي أن "المشكلة تتعقد حينما تكون الزوجة أو المطلقة لا تعمل، أو ليس لها مورد دخل آخر، مع عدم وجود دخل لها، حيث تواجه المرأة فجأة صعوبات الحياة دون موارد مالية أو مساعدة تعينها على الاستمرار في الحياة، فتخاف على أبنائها، لا سيما الملتحقين بالمدارس لعدم قدرتها على الاستمرار في تغطية تكاليف احتياجاتهم الأساسية".

صندوق لدعم المطلقة

أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية سابقا، وأستاذ علم الاجتماع الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز اليوسف لـ"الوطن" أن "نفقة المطلقة وأبنائهن لابد أن تكون إلزامية على المطلق، بحيث يتم استقطاعها من رواتبه عن طريق القنوات الرسمية، ولا يمنع أن يكون هناك صندوق وقفي يعتمد على الهبات والزكاة يدعم المطلقة التي لا يعمل زوجها ولا يوجد لها دخل، إضافة إلى دعم فئات أخرى كالمهجورة، والمعلقة".

وأوضح أن "الصندوق الوقفي يمكن أن يسهم في منح المطلقة دعما ماليا إضافيا في حال كان الاستقطاع الذي أمر به القاضي من راتب الزوج غير كاف لمصاريف الأبناء، وذلك وفق آلية محددة".

35260 قضية نفقة في محاكم الأحوال الشخصية في الفترة من 1430 - 1436

الصندوق الوقفي للمطلقات

قضايا النفقة تكون في حالتين

هجر الزوج لمسكن الزوجية، أو نشوب خلافات بين الزوجين يمتنع الزوج على إثرها عن الإنفاق على زوجته

تطليق الرجل لزوجته سواء بإرادته المنفردة، أو عبر المحكمة، وامتناعه عن إعطاء الزوجة حقوقها.

قالت لـ"سبق": أستغرب إطلاق سراح الشاب رغم أنني تعرفت عليه أثناء التحقيقات

فتاة المدينة القاصر تكشف تفاصيل اختطافها وتطالب أمير المنطقة بالتدخل لإنصافها

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م

https://sabq.org

كشفت فتاة المدينة القاصر تفاصيل ما تعرضت له أثناء استدراجها من قبل شاب ثلاثيني تواصل معها عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي "واتساب" وقام بإيهامها أنه سيوصلها إلى شارع سلطانة بالمدينة المنورة، إلا أنه قام باختطافها واغتصابها بعد ضربها وخنقها في أحد مخططات جنوب المدينة المنورة، وقام بعد ذلك بإنزالها في شارع سلطانة لتغتصب بسببه بعد ذلك من أشخاص آخرين.

وقالت الفتاة لـ"سبق": ما ادعيت به لدى الجهات المعنية صحيح، إلا أنني أستغرب إطلاق سراح الشاب على الرغم من أنني تعرفت عليه أثناء التحقيقات من بين عدة أشخاص أكثر من مرة، وأقر وسجل اعترافه هو أيضاً بأخذي من أمام منزلي الساعة السادسة والنصف صباحاً، إضافة إلى وجود تقرير طبي صادر من مستشفى المدينة للنساء والأطفال، يؤكد تعرضي لاغتصاب وخنق وضرب، فضلاً عن وجود الإثباتات الأخرى من رسائل ورقم جواله.
وبينت الفتاة أنها سجلت اعترافاتها بما تعرضت له لدى الجهات المعنية منذ أكثر من شهرين، وقامت بإعادة التحقيقات لدى المحققين، مناشدة أمير منطقة المدينة المنورة الأمير فيصل بن سلمان بالتدخل العاجل وأخذ حقي حيث إنني طرقت جهات عدة، بحثاً عمن ينصفني.
من جانبة أكد والد الفتاة لـ "سبق" أن اختلاف تقرير الطب الشرعي لتقرير مستشفى النساء والولادة وارد بسبب طول المدة ومواقع الكشف، مؤكداً أن التقرير الصادر من مستشفى النساء والأطفال يثبت الاعتداء والاغتصاب.

مصدر طبي: خطير جداً وله عواقب وخيمة

فريق طبي ينسى أنبوباً في أنف مريض أياماً عدة.. و"الصحة" تحقق

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
https://sabq.org

تحقق الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة في شكوي تقدَّم بها مواطن، أمس، ضد فريق طبي بمستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة، بسبب خطأ طبي قام به الفريق الطبي الذي أجرى عملية لمريض تعرَّض لحادث مروري في أحد المحافظات الجنوبية بالمدينة المنورة، وتقرر ضرورة إجراء عملية له، بعدما أحالته مستشفى الحناكية العام لمستشفى الملك فهد، إلا أنَّ الفريق الطبي ترك أنبوبًا في أنف المريض أيامًا عدة، قبل أن يكتشف في مستشفى الحناكية العام.
وتفصيلاً، قال المواطن عبدالرحمن الجابري لـ"سبق": "تعرَّض قريبي لحادث مروري في محافظة الحناكية، وتم نقله إلى مستشفى الحناكية العام الذي بدوره نقله إلى مستشفى الملك فهد بالمدينة المنورة، لوجود كسر في يده اليسرى وتم تنويمه في أحد أقسام مستشفى الملك فهد، وبعد يومين من تنويمه أجريت له العملية".
وأضاف: "خرج المريض بعد يومين من إجرائه العملية، وكان يعاني آلامًا من أنفه، وتم إعادته إلى مستشفى الحناكية العام، لكونه قريبًا من مقر سكنه، إلا أننا تفاجأنا أثناء عمل الأشعة بوجود أنبوب أنفي داخل الأنف، على الرغم عدم وجود أي إصابة في أنفه، وقت وقوع الحادث، وتم استخراج الأنبوب من أنف المريض، وصدر تقرير طبي من مستشفى الحناكية العام بهذه الحالة؛ الأمر الذي دفعنا إلى تقديم دعوى ضد الفريق الطبي لدى الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة".
وذكر مصدر طبي لـ"سبق" أنَّ هذا الأنبوب يكون مؤقتًا فقط لحاجته، ويزال فور الانتهاء منه، موكِّدًا أنَّ من الواجب أن يكون مثبتًا خارج الأنف، ووضعه داخل الأنف خطير جدًا، لأنَّه من الممكن نزوله للبلعوم الحنجري، مما قد يسبب اختناق المريض، وقد يؤدي إلى عواقب وخيمة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

حصلت منطقة الرياض على أعلى عدد في استقبال البلاغات

7 آلاف بلاغ لحالات تعرضت للإيذاء عام1436هـ

المصدر: جريدة االقتصادية الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/27/article_1025211.html

"الاقتصادية" من الرياض

أعلنت وزارة الشؤون الاجتماعية عن أن عدد الحالات التي تعرضت للإيذاء خلال العام الماضي 8016 حالة من 7234 بلاغا موزعة على عدد من مناطق المملكة، حيث حصلت منطقة الرياض على أعلى عدد في استقبال البلاغات ليصل عددها إلى 1924 بلاغا وبلغ عدد الحالات التي باشرتها المنطقة 2128 حالة ويليها في العدد من حيث عدد البلاغات منطقة مكة المكرمة، حيث بلغت 1835 بلاغا استقبلتها وحدة حماية المنطقة، بينما بلغ عدد الحالات التي تم مباشرتها 2054 حالة.

وأوضح عبد الله المحسن مدير عام الحماية الاجتماعية بالوزارة أن منطقة الشرقية استقبلت 1101 بلاغ و1164 حالة ثم منطقة عسير بـ 615 بلاغا و685 حالة يليها منطقة القصيم بـ 430 بلاغا و465 حالة ثم منطقة جازان 318 بلاغا و375 حالة يليها منطقة المدينة المنورة بـ 306 بلاغات و369 حالة.

وبين أن أكثر الوسائل والطرق المتبعة لتقديم بلاغ ضد حالة إيذاء تكون عن طريق الاتصال الهاتفي ويليه استقبال البلاغات عن طريق الفاكس ويعود ارتفاع عدد استقبال البلاغات عن طريق الاتصال الهاتفي كون وزارة الشؤون الاجتماعية قد خصصت رقم هاتف مجاني موحد 1919 على جميع مناطق المملكة يعمل على مدار 24 ساعة.

وأكد مدير عام الحماية الاجتماعية بالوزارة أن ارتفاع نسبة عدد البلاغات وعدد الحالات يعود لعدة عوامل أهمها ارتفاع معدل تعليم ووعي المرأة الذي له دور في مستوى ثقافة المرأة ومعرفتها بدورها الأسري والاجتماعي وبالتالي عدم تقبلها للممارسات التي كانت تمارس ضدها من تعنيف وتأنيب كذلك ظهور عديد من المؤسسات الحقوقية التي تسهم في الحد من الإيذاء، فضلا عن زيادة الكثافة السكانية من المواطنين والمقيمين وانتشار الوعي بينهم بأهمية الإبلاغ عن إيذاء كذلك سن القوانين والأنظمة التي تحمل المسؤولية لأي شخص لم يقم بالتبليغ عن حالة إيذاء علم عنها.

وقال إنه يعمل على ملف العنف الأسري عدد من الإدارات والجهات وهي الإدارة العامة للحماية الاجتماعية بديوان وزارة الشؤون الاجتماعية كذلك لجان الحماية الاجتماعية بالمناطق والمحافظات وعددها 17 لجنة.

د. حنان الأحمدي: تعرض حياة المواطنين للخطر بسبب ضعف رقابة "البلديات"

•الشورى" يتجه لتعديل مدة جواز السفر إلى عشر سنوات والتأكيد على إجازة اليومين للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1123353

الرياض - عبدالسلام البلوي

قررت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى تعديل مدة صلاحية جوازات السفر لتكون عشر سنوات بدلاً من خمس لمن أتم العشرين عاماً وتعديل رسوم الإصدار تبعاً لذلك، وانتهت من دراسة ملحوظات وآراء الأعضاء على تقريرها الذي نوقش في وقت سابق وأدرجت الأمانة العامة وجهة نظر اللجنة النهائية على جدول أعمال جلسة الاثنين المقبل ليصوت المجلس على توصيتها في هذا الخصوص.

من ناحية أخرى، دفع الخلل الواضح في الإشراف والمتابعة لأغراض السلامة العامة، وحدوث حوادث جسيمة تعرضت فيها حياة المواطنين للخطر بسبب ضعف الرقابة والإشراف والمتابعة تجلت في حوادث السقوط والغرق في فتحات الصرف الصحي، دفع د. حنان عبدالرحيم الأحمدي عضو لجنة الاقتصاد والطاقة إلى مطالبة وزارة الشؤون البلدية بتفعيل آليات الرقابة والمتابعة وإجراءات المحافظة على السلامة العامة بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة، وقد اقتنعت لجنة الإسكان والخدمات العامة بتوصية العضو الأحمدي وضمنتها تقرير وجهة نظرها وتوصياتها النهائية على التقرير السنوي للوزارة للعام المالي 351436 لتناقش الاثنين المقبل ويصوت عليها في الجلسة ذاتها، وأشارت الأحمدي إلى ما يلمسه المواطن من ضعف تنسيق وتبادل للاتهامات بين الجهات المعنية بالرقابة والمتابعة للمنشآت العامة.

إلى ذلك تعرض لجنة الإدارة والموارد البشرية يوم الثلاثاء المقبل تقريرها -انفردت به الرياض قبل أسبوعين- بشأن تعديل المواد 98 و99 و100 و104 من نظام العمل وإصرارها على رفض التراجع عن موافقة المجلس على منح إجازة العاملين في القطاع الخاص يومين في الأسبوع وخفض ساعات العمل إلى 40 ساعة أسبوعياً، متمسكةً بقراره الصادر قبل سنتين ومعلنة عدم قناعتها بمبررات مجلس الغرف وغرفة الرياض بالإبقاء على ساعات العمل 48 ساعة مع إجازة يوم واحد في الأسبوع، مؤكدةً وجوب الحفاظ على تعديلاتها على مواد نظام العمل المشار إليها وأن أي تراجع عنها يضعف من قوة النظام الجديد في جذب العامل على حساب تعديلات أخرى تجعل النظام أكثر جذباً للمستثمر وصاحب العمل.

ويناقش مجلس الشورى الاثنين المقبل تقرير مصلحة الجمارك السنوي وتقرير لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب بشأن مقترح تعديل بعض مواد نظام الجمعيات التعاونية المقدم من عضو المجلس عبدالعزيز السراني وعبدالعزيز الهدلق، كما يناقش في جلسة الثلاثاء الذي يليه تقرير اللجنة الأمنية بشأن مشروع تكريم شهيد الواجب ومن في حكمه والذي انفردت به "الرياض" وتناقلتها بعد ذلك بعض وسائل الإعلام والمقدم من عضو الشورى حمد آل فهاد.

استقبل رئيس مجلس إدارة شركة "دور" للضيافة.. ويرعى ملتقى الانتماء والمواطنة

أمير الرياض يدشن مشروع التوقيع الإلكتروني للمعاملات ويشيد بدعم وزارة الداخلية لإمارات المناطق

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1123483

الرياض - راشد السكران، واس

دشن صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بقصر الحكم امس مشروع (التوقيع الإلكتروني للمعاملات) ضمن مشروعات برنامج الملك عبدالله لتطوير العمل بإمارات المناطق "ريادة".

وأشاد سموه في كلمة له بهذه المناسبة بما توليه وزارة الداخلية من اهتمام ودعم لإمارات المناطق كافة، برعايةً كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله - لتسخير كل الإمكانيات المادية والبشرية والتقنية لتطوير منظومة العمل، التي يمثل برنامج " ريادة " إحدى ثمراتها.

وقُبيل التدشين اجتمع سمو أمير منطقة الرياض بفريق عمل البرنامج، لاستعراض تفاصيله التي تُعنى بتطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين والزائرين، ورفع الكفاءات التشغيلية في إمارات المناطق ومحافظاتها ومراكزها، سعياً إلى تعزيز قدرات إمارات المناطق وتمكينها من القيام بالدور المنوط بها وفق الصلاحيات الممنوحة لها حسب نظام المناطق وتحسين قياس تجربة المستفيدين والخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

واطلع سموّه على المشروعات والمبادرات التي سيتم العمل عليها عبر 18 مشروعاً على مدى خمس سنوات، وتشمل البرامج الرئيسية وهي الإستراتيجية، وإدارة تجربة الخدمات، والموارد البشرية وثقافة المؤسسة، ووحدات التميز المؤسسي، وتقنية المعلومات، ومتابعة التحول والتغيير لبرنامج "ريادة".

واستمع سمو أمير منطقة الرياض إلى شرح مفصل عن أبرز المشروعات التقنية التي سيتم العمل عليها في المرحلة الأولى ومن أهمها: (مشروع تخطيط إستراتيجية تقنية المعلومات الذي يتضمن وضع خطة لتنفيذ الخدمات التقنية المناسبة لإمارات المناطق، إضافة إلى مشروع توحيد هيكل تقنية المعلومات في الإمارات، ومشروع منظومة تكامل وإدارة البيانات مع الجهات الحكومية، الذي سيتم من خلاله إعداد منظومة متكاملة لتبادل المعلومات الخاصة بالمشروعات والخدمات بين الجهات الحكومية والإمارات، ومشروع منظومة العرض التجميعي لمعلومات المستفيدين، التي سيتم من خلاله تخصيص علاقات الارتباط مع المواطنين وتحسين تجارب العملاء، ومشروع نظام إدارة الموارد المؤسسية الذي سيكون له دور في الوصول إلى إجراءات ومعاملات إلكترونية حكومية متكاملة، ومشروع نظام البوابة الالكترونية الداخلية الذي يتيح التواصل بين جميع موظفي الإمارات والمحافظات والمراكز التابعة لها، ومشروع نظام تقنية الأعمال والتقارير الهادف إلى تحسين كفاءة القرارات الإدارية، وقياس أهداف العمليات وإجراء التحليلات اللحظية وخفض الزمن اللازم لحل المشكلات وضمان التوافق المستمر مع المعلومات المتغيرة وبيئة هيكل التطبيقات).

حضر التدشين والاجتماع صاحب السمو الأمير منصور بن محمد بن سعد وكيل وزارة الداخلية لشؤون المناطق ووكيل إمارة منطقة الرياض عبدالله بن مجدوع القرني والمستشار الخاص والمشرف العام على مكتب سمو أمير منطقة الرياض سحمي بن شويمي بن فويز ومدير عام إدارة تقنية المعلومات بإمارة منطقة الرياض م. محمد بن محمد الرويغ ومدير عام التخطيط والتطوير بإمارة منطقة الرياض مسفر بن إبراهيم بن عميرة والرئيس التنفيذي لشركة علم د. عبدالرحمن بن سعد الجضعي وأمين اللجنة العليا لمشروع "ريادة" العقيد فراس بن صالح الصالح، والمدير التنفيذي لقطاع تقنية

المعلومات بشركة علم المهندس فهد بن محمد الشبل وعدد من مسؤولي إمارة الرياض ومركز المعلومات الوطني وشركة علم.
من جهة اخرى استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض بمكتبه بقصر الحكم امس، فريق البعثة السعودية الفرنسية لاستكشاف الآثار في موقع اليمامة التاريخي بمحافظة الخرج، بحضور مدير عام الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بمنطقة الرياض م. عبدالعزيز بن حسن آل حسن.
واطلع سموه على نتائج الأعمال البحثية للفريق، للسنة الخامسة من أعمال المسح الأثري بالخرج، حيث تم اكتشاف أقدم موقع عصور حجرية على مستوى المحافظة بجبال الشديدة في الشمال الغربي بالإضافة إلى موقع البنة وسط المحافظة والذي كُشف فيه عن مسجد يعود للعصر العباسي.
كما قام الفريق بأعمال التنقيب في موقع عين ضلع الذي تشير النتائج المبدئية إلى أنه يعود للعصر البرونزي، وتبرز هذه الأعمال التي تقوم بها الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني البعد الحضاري للمملكة من خلال الكشف المواقع الاثرية وتأهيلها وفتحها للزوار حال اكتمال الاعمال الميدانية بها.
كما استقبل أمير منطقة الرياض بمكتبه بقصر الحكم امس رئيس مجلس إدارة شركة (دور) للضيافة م. عبدالله بن محمد العيسى والرئيس التنفيذي للشركة د. بدر بن حمد البدر الذين قدموا للسلام على سموه.
واستمع سموه إلى شرح من م. العيسى عن الشركة السعودية المساهمة (دور) للضيافة التي تأسست عام 1976م، وتعمل على إدارة وتطوير وتشغيل الفنادق والمجمعات السكنية في أنحاء المملكة.
من جانب اخر يرعى صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن بندر بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض ملتقى (الانتماء والمواطنة ودور الخطباء والأئمة والدعاة في ترسيخها)، الذي تنظمه وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد ممثلة في وكالة الوزارة لشؤون المساجد والدعوة والإرشاد وفرع الوزارة بمنطقة الرياض يوم الاثنين التاسع والعشرين من شهر ربيع الآخر الجاري 1437هـ.
وقال نائب وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الدكتور توفيق بن عبدالعزيز السديري: إن هذا الملتقى الذي سيعقد نهاية هذا الشهر - إن شاء الله - برعاية صاحب السمو الملكي أمير منطقة الرياض وبحضور الوزير الشيخ صالح بن عبدالعزيز بن محمد آل الشيخ يأتي امتدادا للملتقيات التي تقيمها الوزارة لمنسوبيها من الأئمة والخطباء والدعاة في موضوع ترسيخ الانتماء والمواطنة والدور المناط بهذه الفئه وهم الخطباء والدعاة والأئمة في هذا المجال.

الوزارة ستنظر للأمر بمنظور تجاري

وزير التجارة: قرار إغلاق المحلات مبكراً لا زال قيد الدراسة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1123441

الرياض - محمد العويد
أكد د. توفيق الربيعة وزير التجارة والصناعة، أن قرار إغلاق المحال التجارية عند الساعة التاسعة مساء لم يتم البت فيه، نافياً الأنباء التي تم تداولها عن قرب تنفيذ قرار الإغلاق.
وأضاف الوزير وهو يجيب على سؤال ل"الرياض" حول انعكاس الإغلاق المبكر على المنظومة التجارية والاجتماعية، أن القرار بدأ باقتراح قدمته وزارة العمل هدفه الدفع بمسيرة التوطين، إلا أن وزارة التجارة تنظر للأمور بمنظور تجاري، غير أنه اشار أن القرار لا زال قيد الدراسة وسيتم الإعلان عن ما يجد بشأنه.
وأكد وزير التجارة خلال حديثه للصحفيين عقب مشاركته حفل تدشين غرفة الرياض لهويتها الجديدة، على الدور القادم و"الهام جداً " للغرفة، كما اشار له، وبالذات خلال هذا الوقت الذي نسعى فيه جميعاً للعمل على تنويع مصادر الدخل، وقال إن هذا الدور تعيه الغرفة وكان لها دور بناء وفاعل في الدفع بمسيرة القطاع الصناعي، نتج عنه تطوير مجموعة كبيرة من المدن الصناعية بلغت 20 مدينة.

يملك صندوق الاستثمارات العامة فيها حصة تتجاوز22 ٪

إطلاق أول شركة لـ"تمويل المنازل" في المملكة برأسمال 900 مليون ريال

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160128/ec19.htm

الجزيرة - بندر الأيداء / تصوير - حسين الدوسري:
أعلن في الرياض أمس عن انطلاق أعمال أول شركة متخصصة في تمويل المنازل بالمملكة برأسمال يتجاوز 900 مليون ريال، يملك فيها صندوق الاستثمارات العامة - الذراع الاستثمارية للحكومة - حصة تبلغ نحو 22 في المائة، فيما تتوزع الحصص الباقية من رأس المال على شركاء آخرين منهم المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص عضو مجموعة البنك الاسلامي للتنمية، إلى جانب مجموعة من البيوت التجارية المحلية.
وأوضح رئيس مجلس إدارة شركة بداية لتمويل المنازل خالد العبودي، أن الشركة التي تأسست بمشاركة وتعاون من صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، تستهدف في المقام الأول نحو تسهيل عملية امتلاك المنزل، والسعي لتذليل الصعاب الاقتصادية والاجتماعية لفئة الدخل المتوسط لإحداث أكبر قدر من الاستقرار بقطاع العقار بالمملكة. جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي بمناسبة إطلاق الشركة عقد أمس في الرياض.
وأشار العبودي إلى أن الشركة التي ستنطلق عملياتها الأسبوع المقبل، تخطط مع وزارة الإسكان لطرح برامج تمويلية لذوي الدخل المحدود والمتوسط، كما تخطط إلى نمو عملياتها التمويلية لتصل إلى أكثر من 4.5 بليون ريال، ومن ثم دراسة إمكانية رفع رأسمالها.
من جهته، كشف المدير التنفيذي للشركة مازن الغنيم ان حجم التمويل للأفراد سيصل إلى أكثر من 5 ملايين ريال كحد أقصى، إضافة إلى التركيز على مختلف الشرائح، خصوصا وأن تمويل المساكن هو الهاجس الكبير للكثير من أفراد المجتمع، موضحا أن الشركة تسعى إلى إقامة تحالفات مع المطورين العقاريين ومقدمي الخدمات، مؤكدا على أن الشركة تخطط للاستحواذ على حصة لا تقل عن 10 في المائة من سوق التمويل العقاري.
وأشار الغنيم إلى وجود لجان وجهود من عدد من الجهات الحكومية والخاصة المتخصصة في قطاع التمويل لدراسة تخفيض نسبة الـ 30 في المائة من حجم التمويل، خصوصا وأنها أصبحت عقبة أمام كثير من الباحثين عن تمويل، مبينا أن هناك عددا من الاطروحات التي يتم مناقشتها مع عدد من الجهات للوصول إلى آلية مناسبة لبرامج التمويل العقاري في المملكة حيث من المتوقع صدور قرارات مناسبة قريبا تتعلق بذلك الموضوع.
ونفى الغنيم في رد على سؤال لـ «الجزيرة» أن يكون هناك تعاون بين الشركة وصندوق التنمية العقاري خصوصا وأن لكل جهة أهدافا وبرامج تختلف عن الأخرى سواء من حيث الشروط أو طريقة التمويل، إلا إنه أكد أن الجميع يعمل في إطار تسهيل عملية التمويل للقطاع العقاري. وتابع «نحن في الشركة ملتزمون بدورنا في تبسيط خدمات التمويل العقاري بشكل كبير مع إنجاز المعاملة في أقصر مدة ممكنة، وذلك باستخدام تقنيات التمويل العقاري المبتكرة، وتقديم باقة توعوية فاعلة لكل من عملائها وشركائها».
ويتمثل هدف «بداية» القريب في التوسع في ثلاث مناطق محلية هي الرياض وجدّة والدمام، وإطلاق منصتها على الإنترنت قبل نهاية العام الجاري، كما تسعى لتقديم العديد من منتجات التمويل العقاري للمواطنين عبر طرح باقات تمويلية متنوعة ومتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية للمتعاملين والشركاء على حد سواء.
وحصلت «بداية» على رخصة ممارسة نشاط التمويل العقاري من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي في ديسمبر الماضي، لتكون أول شركة تمويل عقاري حديثة التأسيس يتم الترخيص لها، ما يتيح لها مزاولة أعمالها واستقبال طلبات زبائنها الراغبين في الحصول على تمويل عقاري متوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية.

وزير الشؤون البلدية والقروية يقر108 مادة للائحة التنفيذية للمجالس البلدية

قاعات مستقلة للنساء.. و30 يوماً للاعتراض على القرارات..

والبلديات ملزمة بالتنفيذ

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160128/ln62.htm

الجزيرة - عبدالرحمن المصيبيح:
أصدر معالي وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبداللطيف بن عبدالملك آل الشيخ قراراً بالموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام المجالس البلدية، والتي تضم 108 مواد في 13 فصلاً تتعلق بالجوانب التنظيمية والتفصيلية للنظام.
من جهته أكّد الأمين العام لشؤون المجالس البلدية؛ المهندس جديع بن نهار القحطاني أنّ اللائحة اشتملت إيضاحًا للجوانب التنظيمية والإجرائية لعمل المجالس البلدية، وفقًا لما ورد في نظام المجالس البلدية، كما شرحت الآليات التفصيلية لاختصاصات المجالس البلدية التقريرية والرقابية وما يتعلق بتقديم المقترحات والمرئيات حيال المواضيع التي تضمنها النظام، والعلاقة بين المجلس البلدي والبلدية، وغيرها من الأحكام والقواعد المتعلقة بعمل المجالس.
وأضاف: «اللائحة أكّدت في المادة الـ29 منها على أنّ قرارات المجالس البلدية وفقًا لاختصاصاته ملزمة للبلدية في حدود إمكانياتها واختصاصها وصلاحياتها، كما اشتملت المادة الثلاثين على أن المجالس البلدية تعقد لقاءات مع المواطنين وفق آليات محددة، من أبرزها عقد لقاءات خلال فترات مختلفة لا تقل عن أربعة أشهر، وتنظيم ورش عمل مع المختصين إذا دعت الحاجة، وفتح قنوات تواصل مع المواطنين لاستقبال شكاويهم وملاحظاتهم خطيًا وإلكترونيًا».
وبين المهندس القحطاني أن اللائحة اشتملت في المادة 64 على أنّ المجالس البلدية بإمكانها الاستعانة بالمختصين والخبراء من خارج المجلس إذا دعت الحاجة، كما حددت المادة 75 أنّه وبما لا يخل بالأحكام المنظمة لاعتراض البلديات على قرارات المجالس فإنّ لكل ذي مصلحة الاعتراض على قرارات المجالس البلدية خلال فترة 30 يومًا من تاريخ صدور القرار، ويتم تقديم الاعتراض إلى المجلس، ويقوم المجلس في حال لم يقتنع بالاعتراض بالرفع إلى مرجعه الإداري، ولن يحول تقديم الاعتراض دون تنفيذ القرار ما لم يرى المرجع الإداري للمجلس وقف تنفيذه. وأفاد الأمين العام لشؤون المجالس البلدية أنّ المادة 107 حددت أنّ على المجالس البلدية التقيُّد في لقاءاتها واجتماعاتها وندواتها وورش العمل التي ينظمها بالضوابط الشرعية عند مشاركة المرأة، مع الالتزام بتخصيص قاعة اجتماعات مستقلة لأعضاء المجالس البلدية من النساء يتم ربطها مع قاعة الاجتماعات المخصصة للرجال من خلال الدائرة التلفزيونية التفاعلية، وأن يخصص مكان مستقل للنساء في اللقاءات وورش العمل التي تنظمها المجالس وتربط مع القاعة الرئيسية بدائرة صوتية، إضافةً إلى تأمين سيارة مستقلة لأعضاء المجالس البلدية من النساء خلال الزيارات الميدانية. وبين أنّ الأمانة العامة لشؤون المجالس البلدية أتاحت لجميع المواطنين والمهتمين الاطلاع على اللائحة التنفيذية للمجالس البلدية من خلال موقعها الإلكتروني (https://majales.momra.gov.sa).

نزاهة: يتناسب مع مكانتها

المملكة تتقدم 7 مراكز بمؤشرات مكافحة الفساد الدولية

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160128/ln66.htm

الجزيرة - المحليات:
واصلت المملكة تقدمها للعام الرابع على التوالي في مؤشر مدركات الفساد لعام 2015م الصادر أمس (الأربعاء)، من منظمة الشفافية الدولية، لتحصل على المرتبة (48) عالميا من أصل (168) دولة.
وبحسب موقع (نزاهة)، تقدمت المملكة في الترتيب عن العام الماضي (7) مراكز، كما ارتفعت (3) درجات لتنال (52) درجة في التقرير الجديد، فيما نالت (49) درجة في تقرير 2014م.
وقال رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) الدكتور خالد بن عبدالمحسن المحيسن، إن الهيئة تعمل بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية على تحسين ترتيب المملكة في مجال مكافحة الفساد، حتى تصل إلى الوضع المستهدف الذي يتناسب مع مكانتها وما يبذل من جهود.
وأضاف المحيسن، أن ترتيب المملكة في التقرير لا يعكس الوضع الطبيعي لها وذلك بسبب استمرار نقص الكثير من المعلومات التي تستقيها المصادر التي تعتمد عليها المنظمة، مشيراً إلى أن الهيئة تعول كثيراً على استمرار تعاون الجهات الحكومية المعنية مع الهيئة، بتوفير المعلومات المطلوبة، ونشرها عبر مواقعها الاليكترونية وتحديثها وتزويد المنظمات المختصة بها في حال طلبها، إضافة إلى تزويد الهيئة بتقارير وافية عنها، كي تتولى توفيرها في اللقاءات الدولية واتصالاتها مع الجهات والمنظمات المختصة.
وتصدر منظمة الشفافية الدولية سنوياً هذا المؤشر، الذي يبين الدرجات والمراتب التي تحتلها الدول، بناء على التصورات المتعلقة بانتشار الفساد في القطاع العام، ويركز المؤشر على عدد الدرجات التي تحققها كل دولة بسبب تغير عدد الدول في كل تقرير سنوي، ويعتمد المؤشر على مجموعة من البيانات التي يتم جمعها من خلال مسوحات واستطلاعات للرأي التي توفرها عدد من المنظمات الدولية كالبنك الدولي والمعهد الدولي للتنمية الإدارية والبنك الآسيوي للتنمية.

• الرقابة" تطلب معاملات رئيس نادٍ رياضي مع أمانة جدة لـ 11 عاماً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
رابط الخبر

طلب فريق عمل فاجعة سيول جدة التابع لهيئة الرقابة والتحقيق من أمانة المحافظة، تزويدها برصد عن المعاملات الخاصة لرئيس نادٍ رياضي سابق في المنطقة الغربية ورجل أعمال طوال 11 عاماً على خلفية سيول جدة. وكشفت مصادر لـ«الحياة»، أن مدير فرع هيئة الرقابة والتحقيق في منطقة مكة المكرمة خاطب الأمانة أخيراً.

وطلب تزويد إدارته برصد عن المعاملات الخاصة برئيس النادي الغربي، رجل الأعمال، الصادرة من الأمانة إلى كتابة العدل سواء بصفته الشخصية أم بصفته وكيلاً عن الفترة من عام 1420هـ حتى 1431هـ، لافتة إلى أن البت في القضية يتوقف على ما يرد إلى الهيئة من معلومات وسجلات من الأمانة.

تعزيز الأمن الفكري.. مهمة جديدة لـ "الدوريات الأمنية"

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
رابط الخبر

الرياض - عيسى الشاماني

حتى فترة قريبة كانت من مهمات رجال الدوريات الأمنية القيام بالمهمات الميدانية الخاصة ببلاغات المواطنين والمحافظة على الأمن المحلي، ولكن يبدو أن المسؤوليات الأمنية التي تقع على عاتق رجال الدوريات الأمنية العاملين في الميدان، سيضاف إليها تعزيزهم الأمن الفكري والتعامل مع أساليب التطرف والغلو. يأتي ذلك في وقت تجتهد السلطات الأمنية فيه إلى مكافحة التطرف بالأساليب كافة، بما فيها «تزويج» بعض العناصر المستفيدة من «المناصحة»، كي لا ترجع إلى الإرهاب مجدداً، بحسب ما قال مسؤول في إدارة الأمن الفكري.

ونظمت الإدارة العامة للأمن الفكري في وزارة الداخلية أخيراً دورة تدريبية بعنوان «تعزيز الأمن الفكري»، موجّهة إلى العاملين في الدوريات الأمنية في مدينة الرياض، استهدفت تسليط الضوء على أهمية الأمن الفكري، ودور رجل الأمن في تعزيزه. ومن المتوقع أن يباشر رجال الدوريات الأمنية مهماتهم الجديدة في التعامل مع الجمهور في أرض الميدان، بعد أن انتظموا في سلسلة من الدورات التدريبية والمحاضرات التي تهدف إلى تعزيز الأمن الفكري بما يمكنهم من القيام بأعمالهم والمسؤوليات المناطة بهم بكل كفاءة وفاعلية.

وتناولت الدورة التي أقيمت أخيراً وقدمها مدير إدارة الدراسات الفكرية في الإدارة العامة للأمن الفكري محمد العرجاني عدداً من المحاور ركزت على مفهوم الأمن الفكري، وأساليب التطرف والغلو وآثاره، ومهددات الأمن الفكري ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تعزيز الأمن الفكري، وأهمية آداب الحوار والاختلاف، وأساليب المتطرفين في استهداف الشبان وآليات تجنيد الضحايا.

وقال مدير الإدارة العامة للأمن الفكري في وزارة الداخلية عبدالرحمن الهدلق: «إن المملكة لاحظت أن معظم المنتمين إلى تنظيمات إرهابية هم من الشبان غير المتزوجين في منتصف العقد الثاني من العمر، ما دفع المسؤولين عن برامج المناصحة إلى تشجيع تزويج المفرج عنهم لمنعهم من السقوط مجدداً ضحية التطرف».

وأشار الهدلق في كلمة له أمام مؤتمر لمكافحة الإرهاب في ماليزيا نقلت تفاصيلها وكالة «برناما» الماليزية الرسمية أمس، إلى أن السعودية اكتشفت أن الإرهابيين يعتمدون في جهود تجنيد المقاتلين على العوامل المالية أو النفسية، من خلال جذب المتذمرين من أفراد المجتمع أو أصحاب الأفكار المتطرفة.

وأكد الهدلق أهمية دور رجال الأمن في تعزيز الأمن الفكري، مبيناً أن رجال الأمن أصبحوا مؤهلين أكثر من أي وقت مضى لأداء مهماتهم الأمنية الميدانية بشكل أكثر احترافية.

وتولي وزارة الداخلية دوريات الأمن أهمية خاصة، باعتبارها من أكثر القطاعات الأمنية احتكاكاً بالجمهور، ولما لها من دور في ضبط الأمن المحلي في السعودية، إضافة إلى مشاركتها في تلقي البلاغات ومساندة بقية القطاعات الأمنية سواءً في مهمات المرور أم حتى في المداهمات الأمنية للإرهابيين والخارجين عن القانون.

ويتميز رجال الدوريات الأمنية في السعودية بزيهم العسكري الأسود بالكامل ومركباتهم باللون (الأبيض والأسود)، مزودة بتقنيات أمنية ذكية تمكنها من رصد المركبات التي تسير حولها في دائرة تراوح بين 200 إلى 250 متراً، ومزودة بسبع كاميرات، وبإمكانها الكشف على المركبات المبلغ عنها بمجرد دخول السيارة المعنية للنطاق الخاص بالدورية.

"هدف" يعرض 10 آلاف وظيفة.. إلكترونياً

المصدر: جريدة الحياة الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
رابط الخبر

يعرض صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أكثر من 10 آلاف وظيفة شاغرة لدى أكثر من 65 مُنشأة للباحثين عن العمل، تشمل المُسجلين في «حافز»، وغير المسجلين، وذلك ضمن معرض «لقاءات الإلكتروني السادس للتوظيف»، الذي يقام خلال الفترة من 21 إلى 25 شهر ربيع الآخر الجاري (31 كانون الثاني (يناير) إلى 4 شباط (فبراير) المقبل).
ويستهدف المعرض في نسخته السادسة ربط الآلاف من الباحثين عن عمل مع أصحاب الأعمال مجاناً، من خلال زيارة موقع المعرض على الرابط الإلكتروني www.eliqaat.com. فيما يأتي معرض لقاءات للتوظيف الإلكتروني كمبادرة من الصندوق، ليقوم بدور في توطين الوظائف في منشآت القطاع الخاص في المملكة من طريق توظيف الكوادر السعودية المؤهلة، لضمان المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية وتلبية الحاجات البشرية لدى منشآت القطاع.
ودعا «هدف» الباحثين عن عمل إلى التسجيل في موقع المعرض، وذلك بإنشاء حساب جديد، وبناء سيرتهم الذاتية، كي يتسنى لهم التقدم على المئات من الفرص الوظيفية، موضحاً أنه يمكنهم التقدم إلى الفرص الوظيفية على مدار الساعة طوال فترة المعرض المحددة.
كما يتيح المعرض للباحثين عن عمل الإفادة من المعرض، من خلال التحدث عبر الدردشة الكتابية مع أصحاب الأعمال من خلال منصاتهم الافتراضية، والتقدم على الفرص الوظيفية المناسبة لهم. وفي المقابل، يتيح لأصحاب الأعمال المشاركة من خلال وجودهم في منصات افتراضية إلكترونية، لعرض فرصهم الوظيفية المتاحة للباحثين عن عمل.

فريق مشترك ووثيقة تنظيمية للمحاكم العمالية

وزير العدل لـ "عكاظ": المحاكم الشرعية مختصة بـ "قضايا التشهير" في الإنترنت

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160128/Con20160128821542.htm

عبدالرحمن العكيمي (تبوك)
أوضح وزير العدل، رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني اختصاص المحاكم الشرعية بالنظر في قضايا القذف والتشهير على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال في رد على سؤال لـ«عكاظ» إن المحاكم الشرعية تنظر إلى مثل تلك الجرائم حسب النظام فإن كانت في حدود اختصاصاتها فصلت فيها، وإن كانت لغيرها حكمت بعدم الاختصاص.
وكشف الوزير عن انتقال المحاكم العمالية إلى وزارة العدل. مشيرا إلى أنه تم الاتفاق مع وزير العمل على وضع وثيقة تنظيمية لهذه المحاكم وإنشاء فريق مشترك بين مجلس القضاء ووزارتي العمل والعدل لتحديد أسس الانتقال الكامل.

جاء ذلك على هامش ورشة عمل حول (تبليغ الخصوم) وخرجت بعدة توصيات منها تأهيل الكوادر البشرية في أقسام المحضرين في المحاكم وصرف الوسائل المعينة للمحضرين مثل أجهزة GPS وتوثيق إجراءات أعمال المحضرين للوصول إلى دليل إجرائي في المحاكم.
وفي رد على سؤال عن تدريب القضاة وكتاب العدل أوضح الدكتور الصمعاني: وضعنا خططا وقرارات لتدريب القضاة وكتاب العدل والملازمين والمفتشين القضائيين وهناك تعاون مع مركز التدريب العدلي المختص بتنفيذ الخطط للقضاة وكتاب العدل حتى المحامين باعتبارهم من أعوان القضاء.
وعن عزوف البعض في الإقبال على العمل في مجال القضاء أكد الوزير أن الواقع غير ذلك تماما.
يذكر أن ورشة تبليغ الخصوم أوصت أيضا بإنشاء قاعدة بيانات في الوزارة على غرار نظام «أبشر» يؤخذ فيها إقرار كل مواطن أو مقيم عند تنفيذ أو تجديد أي خدمة عدلية يتضمن محل إقامته وجهة عمله ومكانه أو هاتفه الجوال أو بريده الإلكتروني والتزامه بأنه يعتبر مبلغا بكل ما يرده على أي من هذه العناوين وملتزما بآثارها القضائية والنظامية وملتزما بتجديد عناوينه لدى الوزارة حال حدوث تغييرات فيها. كما أوصت الندوة بالربط والتكامل بين الجهات العدلية وإنشاء سجل خاص بالمتهربين عن حضور الجلسات أو من تعذر إبلاغه بأسباب تذكر في السجل لمعرفة كيفية التعامل معه ابتداء ورفع مستوى الثقافة العدلية فيما يتعلق بالتبليغ وإجراءاته وآثاره.

جازان أولاً والحدود الشمالية ثانياً ومكة المكرمة ثالثاً

30 ٪ نسبة تعاطي المخدرات بين طلاب المتوسطة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160128/Con20160128821554.htm

محمد مكي (جازان)
كشفت دراسة مسحية مطبقة على طلاب وطالبات المرحلة المتوسطة لقياس مستوى عوامل الخطورة والحماية المحيطة بهم، التي قد تسهم في تشكيل قابلية التعاطي لديهم، أن نسبة تعاطي الطلاب للمخدرات (30.1%) مقابل نسبة (23.8%) للطالبات بمعدل وسطي بلغ (27.1%).
وبينت الدراسة التي جاءت في إطار بحث بعنوان (قابلية تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية لدى الطلاب والطالبات: الوقاية والعلاج)، قدمه الدكتور سعيد السريحة، ونوقش أمس في المؤتمر الدولي الثاني لمركز أبحاث المؤثرات العقلية في جامعة جازان، أن منطقة جازان جاءت في المركز الأول مناطقيا بنسبة 29.3%، تلتها الحدود الشمالية بنسبة 29.1%، ثم منطقة مكة المكرمة بنسبة 28.7%.
كما قدم الباحث أحمد حنتول دراسة بعنوان (بعض العوامل المرتبطة بانتشار تعاطي المؤثرات العقلية بين الشباب السعودي: رؤية إستراتيجية).
ودارت أبحاث الجلسة ما قبل الأخيرة حول موضوعات أبحاث الوقاية من المخدرات في المملكة، وشارك في تقديمها كل من: عبدالرشود، خلف الجمعة، وعبدالعزيز الشمراني.
واختتمت الجلسات بمحور حول التجارب الإقليمية والمحلية في مجال الوقاية من المخدرات، وشارك فيه كل من: إيناس عليمات من الأردن، وجوزيف حواط من لبنان، ومحمد الشاوش من السعودية، فيما استعرضت ورشة العمل الرابعة (خلق وسائل إعلام مقنعة للوقاية من المخدرات)، أدارها الدكتور ويليم كرانو من الولايات المتحدة الأمريكية.
وكان المؤتمر الذي يعقد هذا العام تحت عنوان (الوقاية من الإدمان.. مستجدات الأبحاث والبرامج المبتكرة)، شهد في اليوم الأول مناقشة عدة أوراق، أولاها للدكتور هارولد بيرل من أمريكا، عن (العناصر الأساسية للوقاية من تعاطي المخدرات)، فيما قدم الدكتور كيفن هاقارتي من جامعة واشنطن، ورقة عن (برامج التدخل الوقائية من خلال الأسرة والمدرسة).
وتحدث في الجلسة الثانية الدكتور وليم كرانو من أمريكا، عن (تأثير الوالدين على استخدام الأطفال للمخدرات)، فيما استعرضت الجلستان الثالثة والرابعة مواضيع متنوعة، أبرزها (استخدام برنامج الاتصال الشخصي التدخلي المستند على

البراهين في الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية: نموذج جامعة جازان)، للدكتور أنور مكين عميد مركز الأبحاث الطبية بالجامعة.
أما الجلسة الخامسة فتناولت الجهود المبذولة للوقاية من الإدمان بالمملكة والتجارب المحلية بما فيها جهود المديرية العامة لمكافحة المخدرات، وتجربة مركز أبحاث المؤثرات العقلية (سارك) في مجال الوقاية من تعاطي المخدرات، ودراسة علمية للجهود المبذولة خلال 12 عاما للوقاية من أضرار القات في منطقة جازان.
الحملة التي تستهدف طلاب المدارس الثانوية والجامعية بمنطقة جازان، بنيت موادها التثقيفية على أحدث الممارسات ونظريات التثقيف وتغيير السلوك الصحي. ويصاحبها عدد من الدراسات البحثية لقياس الأثر المتوقع من هذا العمل الوقائي.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المحاكم العمالية .. من منصة "العدل"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/24/article_1024148.html

كلمة الاقتصادية

في تصريح حديث لوزير العمل أكد فيه أن نقل الاختصاص في نظر القضايا العمالية من وزارة العمل إلى وزارة العدل، حيث يسير العمل بالمشاركة بين اللجان المختصة من الوزارتين، وذلك تنفيذا للأمر السامي الكريم الذي نص على إنشاء محاكم عمالية بجانب المحاكم المتخصّصة التجارية والجزائية والأحوال الشخصية، وهو استكمال للعمل الضخم في إعادة هيكلة السلطة القضائية بجانبيها القضاء العام والقضاء الإداري.
ولأن وزارة العمل جزء من السلطة التنفيذية فقد عملت على تحسين سوق العمل وضمان حقوق العمال، حيث أنجزت فعليا المرحلة الرابعة لبرنامج حماية الأجور لفئة المنشآت التي يبلغ عدد عمالها 500 فأكثر وعددها 917 منشأة بعمالة تعدادها 633 ألف عامل وعاملة، حيث تتيح وزارة العمل، ومن خلال وكالة التفتيش لكل المنشآت في القطاع الخاص تجربة التسجيل قبل مرحلة التطبيق الإلزامي الخاصة بها، لمنحها الوقت الكافي لترتيب أوضاعها، وفي الوقت نفسه، فإن على جميع منشآت هذه المرحلة المسارعة إلى التسجيل تفاديا لإيقاف الخدمات عنها وإقفال الحاسب الآلي لها، أما المنشآت التي تم إيقاف الخدمات عنها فإن عليها سرعة رفع ملفات الأجور لرفع الإيقاف عنها وإعادة كامل الخدمات لها.

ومن الواضح جدا أن وزارة العمل حريصة على التأكد من حصول جميع العاملين والعاملات على أجورهم في وقته، ومتابعة ذلك عن طريق البرنامج والزيارات التفتيشية، حيث تقوم فكرة برنامج "حماية الأجور" على إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات محدثة عن عمليات دفع أجور العاملين في القطاع الخاص، وتحديد مدى التزام المنشآت بدفع الأجور في الوقت وبالقيمة المتفق عليهما، وذلك عبر المقارنة بين البيانات المسجلة في وزارة العمل، وما يتم تسجيله في نظام "حماية الأجور" والمثبتة في كشوف تسليم الرواتب عبر المصارف المحلية.
لقد تم بالفعل الانتهاء من ثلاث مراحل وبنسبة نجاح فاقت 70 في المائة، واستفاد من هذه الضمانات أكثر من مليوني عامل وعاملة، فيما تم إيقاف جميع الخدمات عن المنشآت غير الملتزمة بما فيها إصدار وتجديد رخص العمل، حيث إن النظام الإلكتروني لوزارة العمل يتعرف على المخالفات الصادرة من الشركات والمؤسسات، ومنها عدم رفع ملف الأجور في موعده، وعدم انضباط صاحب العمل في دفع قيمة الأجر المتفق عليه، وكونه مماثلا للأجر المسجل من خلال مقارنة البيانات المسجلة في نظام حماية الأجور ببيانات ملف صرف الأجور وبيانات التأمينات الاجتماعية، وتأتي أهمية هذا البرنامج من أن العمال مصدر من مصادر الإنتاج، وهم جزء من المستهلكين لهذا الإنتاج، وهذه الحماية تشمل أيضا التعرف على تطبيق الحد الأدنى للأجور.
حماية الأجور تخدم النشاط الاقتصادي وتعزز ضمانة الحقوق في سوق العمل، فمعظم المنازعات محلها الأجور والحقوق المالية التابعة للأجر، ومن المهم جدا ذلك الدور الذي تقوم به وزارة العمل حاليا وستقوم به مستقبلا، وهو أن تكون لها

الكلمة الأولى في ضمانة حقوق العاملين ومنع تحولها لدعاوى أمام القضاء، يهدر فيه الجهد والوقت والمال، ويتضرر منها سوق العمل. وهناك دول سبقت في صياغة قوانين العمل، وعانت مشكلات الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال، وكانت هناك دروس في ضرورة عدم إحالة العمال إلى القضاء، وعدم فتح الباب أمام تضجرهم واعتراضهم على ضعف ضمانة حقوقه، ومن المتوقع أن تتضافر جهود وزارة العمل ووزارة العدل في حماية تنفيذية وقضائية كاملة لمصلحة العمال وأصحاب الأعمال وسوق العمل وتنفيذ نظام العمل بما يحقق السرعة والثقة بين أطراف العلاقات العمالية.

الفرق بين الصندوقين في معاملة المرأة مثال على التناقض

المتقاعد يدفع ثمن الاختلاف بين أنظمة "التأمينات" و"التقاعد"!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1121767

فهد بن أحمد الصالح*

كثر الجدل حول المنافع التي يجهلها المتقاعد من النظام العام او النظام الخاص وهذا الجهل لن نقول: ان المتقاعد هو الذي يتحمله لوحده لأنه لم يبحث فيما ينفعه ولكن نقول ان صندوقي التقاعد تتحمل مسؤولية تثقيفه بما له وما عليه، والامر الذي لا يقل اهمية عن ذلك لماذا يختلف النظام العام في معاشات التقاعد عن النظام الخاص في التأمينات الاجتماعية في الفوائد وحصص الاستقطاع ومنفعة المرأة اذا توفي زوجها والجمع بين منفعة راتبين تقاعديين لها ولزوجها وكذلك للأبناء والبنات واعمارهم واعدادهم، ومتى سينتهي الجدل حول صدور النسخة الجديدة لنظام معاشات التقاعد التي طال الحديث عنها والوعود بقرب صدورها لان المتقاعدين اصبحوا يستعجلون الاطمئنان على مستقبلهم المقلق ومستقبل ورثتهم وخاصة فيما يطرح عن صندوق معاشات التقاعد المدني والعسكري وانه خلال 6 الى 7 سنوات سيعلن إفلاسه ان لم تتدخل الدولة وتدعم ميزانيته وتعيد وزارة المالية ال 50 مليار التي بح صوت مجلس الشورى في الحديث عنها، مع مراجعة استثمارات الصندوقين وتنويع مصادرها والعوائد المالية المنخفضة العائدة عليها بالمقارنة العالمية لمثيلاتها وعنصر المخاطرة في ادارة تلك الصناديق في الاسهم المحلية والعالمية.

ولكي يكون الامر اكثر موضوعية ونستبين الاختلاف في المنفعة بين الصندوقين فقد اوضح مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية أن نظام التأمينات لا يفرق بين حقوق المشتركين ذكوراً أو إناثاً فالمتقاعدات والمتقاعدين جميعهم يحصلون على نفس الحقوق، وإن نظام التأمينات الاجتماعية راعى طبيعة وتكوين المرأة وظروفها الأسرية فمنحها حماية تأمينية تتميز بها عن الرجل في بعض الحقوق حيث يحق للمرأة المشتركة أن تحصل على المعاش التقاعدي عند بلوغها سن الخامسة والخمسين بدلاً من الستين إذا توفر لديها مدة اشتراك لا تقل عن 120 شهراً، كما أن المستفيدة من معاش أفراد العائلة (الأرملة والبنت وبنت الابن والأخت) يصرف لها منحة زواج في حالة زواجها تعادل نصيبها الشهري 18 مرة ومن ثم يوقف صرف المعاش لها وفي حالة طلاقها أو ترملها ويعاد إدراجها ضمن المستفيدين وتحصل على المعاش مرة أخرى، وأشار إلى أن النظام أقر للأرملة الجمع بين نصيبها من المعاش المستحق عن زوجها المشترك ومعاشها التقاعدي، وكذلك الجمع بين أجرها من العمل إذا كانت تعمل مهما كان مقداره، كما يجمع بقية أفراد العائلة بين المعاش المستحق عن المشترك والأجر من العمل في حدود 3000 ريال.

وفي اضافة جديده لا يعلمها كثير من المتقاعدين والمستفيدين من نظام التقاعد أوضحت المؤسسة العامة للتقاعد في بيان لها أن زوجة المتوفى تستفيد من معاش زوجها في حال وفاته وكانت زوجته موظفة وفقاً لحالتين هما (إذا كانت وظيفتها غير خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري فتستحق في هذه الحالة كامل نصيبها من معاش زوجها؛ وإذا كانت

وظيفتها خاضعة لنظام التقاعد المدني أو العسكري وكان مرتبها من الوظيفة المدنية أو العسكرية يقل عن نصيبها من معاش زوجها فإنها تستفيد بمقدار الفرق بين نصيبها من معاش زوجها وراتبها).. وهنا يتضح الفرق بين الصندوقين في استفادة المرأة العاملة من راتب زوجها المتوفى التقاعدي وكأن النظامين في دولتين مختلفتين وشعبين لا يعرف احدهما الآخر.

ولأن الابناء والبنات لا يعرفون مالهم من حقوق في راتب والديهم التقاعدي فإن نظام التأمينات الاجتماعية أعطى الحق لأبناء وبنات المشترك والمشتركة في حالة وفاتهما الجمع بين الحقوق التأمينية المستحقة عن أبيهم وأمهم من كلا الفرعين (المعاشات والأخطار المهنية) سواءً كانت هذه التعويضات على شكل معاشات شهرية أو مبالغ من دفعة واحدة وفق الضوابط التي حددها النظام.

ويذكر نظام التأمينات أنه لا يفرق في حقوق ورثة المشتركة السعودية المتزوجة من غير سعودي وأبنائها منه والمتزوجة من سعودي حيث يحق للزوج الانتفاع من جميع المنافع التي أقرها النظام سواء كان سعودياً أو غير سعودي والعكس صحيح في حال كانت الزوجة غير سعودية، فالمشتركة السعودية المتزوجة من غير سعودي إذا توفيت فإن زوجها وأبنائها يستفيدون من معاشها التقاعدي وكذلك المشترك السعودي المتزوج من غير سعودية إذا توفي فإن زوجته غير السعودية وأبناءه يستفيدون من معاشه التقاعدي وجميع المنافع التي أقرها لهم النظام.

هذه الاضاءات التي يجهلها معظم المتقاعدين وورثتهم لو لم يشار اليها ويستنطق المسؤول عنها احد الصحفيين هل نتصور ان الجميع سيعرفها حتى وان اشدنا بالمرونة التي يتميز بها نظام التقاعد في التأمينات الاجتماعية ولو كان به دهاليز لا يعرفها الا اهل العلم من اهلها، وهل تلك الفوائد موجودة بالمثل في نظام معاشات التقاعد ويعرفها المتقاعد المدني والعسكري وورثتهم ايضاً، ثم هل يكفي ان يعلن بذلك مرة واحدة كل عدة سنوات فقط، أليس الصندوقان يملكان قاعدة بيانات ضخمة جداً بالمتقاعدين وكذلك المستفيدون ويمكن استثمار قاعدة البيانات في بث رسائل توعوية وتثقيفية بالحقوق والمنافع التي لهم لكي يستفيدوا منها وتعينهم على ظروف الحياة التي اصبحت تثقل كاهل القادر فكيف بالمحتاج، ولعلنا لا نذيع سراً اذا قلنا ان هناك مئات الملايين من الحقوق المجمدة التي لا يعلم اصحابها عنها وربما لا توجد وسيلة عند الصندوقين في التواصل معهم لقدمها ولابد من الوصول لوسيلة مناسبة ودقيقة في اظهارها كي يستنفع منها الورثة.

ويبقى الأمل في تبسيط الاجراءات وتوحيد اللغة والمنافع بين النظامين لكي ينعم المتقاعد بمستقبل امن ويطمئن على ورثته من بعده.

*عضو الجمعية الوطنية
للمتقاعدين بالرياض

الرياض
www.Alriyadh.com

مسارات التنمية وقانون الوفرة والمراجعة الضرورية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122461

د.عبد الله القفاري

حال الدول كحال مجتمعاتها وأفرادها.. التأثير الفوقي من هرم السلطة بمستوياته المختلفة يلقي بتأثيراته وظلاله على قاعدة الهرم الأكبر وهي المجتمعات والأفراد. إلا أن هذا لا يعني أن التغذية المتحركة من القاعدة إلى القمة لا تأثير لها ولا أثر.

علينا أن نصارح أنفسنا بلا قلق، ونكشف أوراقنا بلا تردد، ونعاود بحث مسارات التنمية التي لم يضرها سوى الشعور الواهم بأن الوفرة قانون لا يهتز.. وأن الإنفاق لا حدود له ولا سقف وأن الحياة مريحة لدرجة لا تكلف أكثر من حمل بطاقة ائتمان

كلما كانت هناك علاقات تبادلية مؤثرة وفاعلة بين رأس الهرم والقاعدة، كلما كانت تلك المجتمعات إلى النضج والتفاعل الإيجابي أقرب. وكلما كانت المجتمعات تملك حيوية التغيير والاختيار والمحاولة في مواجهة مستقبلها ومصيرها.. كلما

كانت تلك المجتمعات قادرة على تجاوز الأزمات وابتكار الحلول وصناعة التطور الإيجابي.. بل واستعادة حيويتها ودورها في مواجهة التأثيرات السلبية التي تحيط بها أو تنال منها.
وكما أن الحاجة أم الاختراع.. وهو القانون الأهم الذي ظل ولا زال المؤثر الأكبر في التطورات والتحولات على مستويات كثيرة في مسار البشرية منذ النشأة الأولى.. فكذلك تبدو الأزمات محركاً ومحرضاً وفاعلاً في البحث عن منافذ الحلول وتفتح العقول على مصادر كانت من غير المفكر فيه أو المستبعد إلى حين.
"لا تحسبوه شراً لكم.." فلربما كانت بعض الأزمات مفتاحاً للبحث عن ملامح مستقبل لابد من مواجهته مهما كانت الظروف.. ولن يكون قانون التغيير، وهو القانون المحتم على كل شيء يدب على وجه الأرض.. وفي كل مصدر يتقوت الإنسان منه وفي كل منحى من مناحي الحياة.. سوى القانون الأعظم في مسار الحياة البشرية، فالقانون الذي لا يتغير هو قانون التغيير ذاته.
القلق من الانخفاض الشديد في أسعار السلعة الرئيسية الوحيدة التي نصدرها للعالم "النفط" سيدفع حتماً لانحسار مصادر الوفرة المالية... لقد تعودنا خلال عقود على حالة من الاسترخاء واللامبالاة والهدر.. وظهرت سلوكيات اجتماعية هي أقرب للسفه والتبذير، وتعددت المظاهر الخادعة، وأصحبت أيقونة الاعتراف الاجتماعي مرتبطة بنوعية الاستهلاك، ومواقع السكن، ونوعية الأثاث والمركب، وجهات السفر، والانهماك في اقتناء كل جديد.. استهلاك شره ضار تربت عليه أجيال.. ولابد أن تنحسر تلك الغمامة عن عيونها لترى العالم كما هو وليس كما تظنه.
لم تظهر الآثار بعد لموجة انخفاض مصدر الدخل السهل والرئيسي في بلاد مترامية الأطراف.. وسنرى أن الأيام القادمة كفيلة باستعادة الإنسان للإحساس بالخطر إلى درجة أن يعيد حسابات كثيرة، ويجلو عن ناظريه وهْم الاستغراق في نوعية حياة وطبيعة ممارسة.. آن لها ان ترحل وتستبدل بما هو ممكن للبقاء على قيد الحياة إلى حدود الكفايات والضرورات.
يستشعر الإنسان الطبيعي الخطر القادم، وتدله حواسه الطبيعية عليه، مالم تلوث أو تتدخل أطراف أخرى لتغري بالمزيد من الاتكاء والاسترخاء والأماني الخادعة.. وليس ثمة أكبر من استشعار مسؤولية توفير متطلبات الحياة بعناصرها الأساسية.. لا بما تحوطه موجات من صناعة الوهم الخادع والتفكير بالتمني الذي لا وزن لها في سلم الحقائق. المصارحة مفتاح كبير لوضع المجموع أمام مشهد الحقيقة. ومساءلة مشروع التنمية في مراحل الوفرة والاستهلاك الشره ضرورة لا غني عنها ليس لمواجهة مراحل الانحسار فقط.. بل ولإعادة تقويم مرحلة حملت سلبيات كثيرة على مستوى الهدر، وسهلت إغراق المال في مشروعات العائد منها ضعيف.. والموجه لخدمتها سيكون أكبر مصدر لابتلاع المزيد من الإنفاق.. وفي ظروف الانحسار في مصادر الدخل ستكون المهمة صعبة على الدوام.
ليست المشكلة فقط في أن هناك مشروعات تم بناؤها بمليارات الريالات.. كان بالإمكان تنفيذها بأقل من تلك الكلفة، وبشروط تجعل صيانتها وتشغيلها أيسر وأسهل وأقل كلفة بكثير.. إلا ان عقلية التضخم في كل شيء والإبهار في كل مشروع سيطرت على عقول لم تفكر كثيراً فيما لو انحسرت مصادر الدخل الى درجة العجز عن مواجهة كلفة التشغيل والصيانة للإبقاء عليها على قيد العمل.. او مواجهة كلفة الطاقة لخدمتها، والتي أصبحت تستهلك ما يعادل ربع ما ينتج من النفط.. لمواجهة نمو استهلاك فاق سنوياً 10% لمجموع سكاني يقارب الثلاثين مليون إنسان.
لماذا نظل نفكر في مشروعات باهظة الكلفة باهظة الصيانة والتشغيل، وكان بالإمكان تنفيذها بمواصفات سهلة وتلبي الحاجة ويمكن صيانتها وتشغيلها دون تلك الكلفة الباهظة التي تشكل سنوياً ما يقارب 10% من كلفة إنشائها.
قانون النفعية والعائد المتوقع، لم يكن دائماً مرتبطاً بمشروعات التنمية.. لقد ظلمنا التنمية عندما اعتقدنا ان تنفيذ منشأة باهظة الكلفة والتعقيد على مساحات شاسعة، تتحرك فيها قطارات خاصة وتستهلك طاقة عالية وتتطلب صيانة وكلفة تشغيل متنامية - وهو أمر لم يكن ضرورياً - بينما كان يمكن تنفيذها بمواصفات ملائمة ومناسبة للبيئة المحلية وبالإمكان أن يعمل في تشغيلها وصيانتها بسهولة ابناء الوطن دون الارتهان للخبرات والشركات الأجنبية.
إن تعبير التكنولوجيا القاصمة للظهر، يتحقق عندما يكون الهدف الإبهار في بناء منشأة بمواصفات معقدة، وبكلفة عالية، تستهلك جزءا لا يستهان به من المال العام، وتظل كلفة صيانتها وتشغيلها عملية استنزاف طويل للمال والطاقة.
إن هذا ليس إلا مثالاً واحداً، وإلا فهناك الكثير في مسار التنمية يحتاج لإعادة نظر وتقويم، وطوال مسار التقويم يجب ان تكون الحسابات وفق قانون النفعية والاستهلاك واضحة المعالم، وإلا ربما وجدنا أنفسنا أمام التزامات هائلة لبنود التشغيل والصيانة.. تجعل الخيارات بين الوفاء بتلك الأموال وبين موازنة الدخل أصعب وأشق.
ألسنا اليوم بحاجة لإعادة مراجعة مشروعات تلك التنمية، وتقويم مسارها واكتشاف كارثية أخطائها.. وإذا لم يحدث هذا سنظل نعاود الأخطاء بلا حساسية الامتثال لقانون النفعية وهو القانون الأول والأخير في استدامة التنمية.
من رحم الأزمات يجب أن تبلغ دروس المراجعة أفقها الطبيعي.. الأزمات ليس كلها شراً وخطراً.. بل من بينها تظهر منح معاودة التفكير والتقدير وإعادة البناء على نحو مختلف.
سيضطر الناس لمراجعة حساباتهم اليومية والشهرية ومعاودة توزيع دخلهم على الالتزامات الضرورية والبحث عن مصادر ممكنة لدخل بدا انه ينحسر..

أما على مستوى الدولة فلا يكفي مؤتمر واحد ولا ندوات نادرة.. بل متصلة لتعيد قراءة المشهد التنموي بعيون وعقول تتنوع لمراجعة جردة حسابات أعوام ظلت فيها عناوين التنمية الباهظة الكلفة تطغى على المراجعة والتقويم.
علينا أن نصارح أنفسنا بلا قلق، ونكشف أوراقنا بلا تردد، ونعاود بحث مسارات التنمية التي لم يضرها سوى الشعور الواهم بأن الوفرة قانون لا يهتز.. وأن الإنفاق لا حدود له ولا سقف وأن الحياة مريحة لدرجة لا تكلف أكثر من حمل بطاقة ائتمان.

اقتراحات مرورية

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/656098

أيمن بدر كريم

اقترح بعض المغرّدين في موقع «تويتر» اقتراحات وجيهة آثرتُ مشاركتها مع جهاز المرور والأجهزة المعنية للنظر في تطبيقها، حيث من حق الناس المشاركة بآرائهم حول قضية عامة فاق أثرها السلبي حدود المعقول، وأضرّت بكثير منهم نتيجة هدر الأرواح والممتلكات على الطرقات، دون أي بوادر حقيقية للحد من آثارها المدمّرة:
* فرض غرامة مالية وسجن كل أب سمح لابنه بالقيادة وهو تحت العمر القانوني أو دون رخصة سير.
* تفعيل نظام النقاط في المخالفات المرورية، وسحب الرخصة والسجن بعد حد معيّن.
* منع دخول الشاحنات للمدن وتخصيص أوقات وطرق بديلة لها وتشديد العقوبات عليها.
* تركيب كاميرات أمامية لسيارات المرور لرصد المخالفات، عوضًا عن الاعتماد على بعض رجال مرور وخاصة حين انشغالهم بهواتفهم النقالة.
* مضاعفة العقوبة المالية أو السجن لمخالفي أنظمة المرور من منسوبي الأجهزة الأمنية.
* سحب الرخصة والعرض على محكمة مرورية في حال السرعة فوق الحد بـ(30 كم/ساعة).
* تدريس مادة تعليمية بأسلوب تشويقي لأطفال المدارس لتكريس احترام الأنظمة المرورية.
* مراقبة أداء رجال المرور لضمان صرامتهم في تنفيذ القانون، إضافة إلى عودة عمل المرور السري.
* تطوير أداء مدارس القيادة، فمن الاستهتار إصدار رخصة قيادة لشاب متهور أو وافد جديد في يوم واحد.
* تطبيق مخالفة السرعة الدنيا كما في أمريكا، حتى لا يتسبب أصحاب الشاحنات وسيارات الخدمات في حوادث وإغلاق الشوارع.
* التشدّد في منح رخص القيادة، ونشر إحصائيات مفصّلة عن المتسببين بالحوداث وأسبابها.
* تفعيل الفحص الدوري للسيارات بشكل أكثر جدية وتشديد اشتراطاته، فلا يتم التصريح لسيارات غير لائقة ميكانيكًا ولا شكليًا.
* زيادة أعداد رجال المرور بعد اختفاء كثير منهم نتيجة شركتي نجم وساهر.
* مشاركة وزارة الصحة بإصدار إحصائية شهرية عن وفيات الحوادث المرورية كما تفعل مع كورونا.
* اهتمام الإعلام بمشكلات المرور وإنتاج مسلسلات توعوية وأفلام وثائقية بشكل دوري.
* تدخّل وزير الداخلية وإنشاء مركز وطني مستقل عن المرور لتقييم المشكلة وتنفيذ الحلول.
* المرور والطرق وحدة متكاملة وجِهتان مدنيتان، تتطلّبان شركات هندسية تقنيّة كبرى لإدارتهما بشكل مباشر وسليم، ومن الضروري أيضًا النظر في خصخصة جهاز المرور للنهوض به وتطويره بشكل فعّال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

اللاجئون .. وأوروبا المتغيرة

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/26/article_1024814.html

كلمة الاقتصادية

أخذ أوروبا الحماس في التعاطي مع تدفق اللاجئين إليها قبل عام، وذلك من منطلق إظهار وجهها الإنساني، فضلا عن الالتزام بالاتفاقيات الدولية التي تلتزم البلدان الموقعة عليها باستقبال اللاجئين، ولا سيما أولئك الذين يأتون من مناطق النزاعات، والبلدان التي تشكل مخاطر على حياتهم. ورغم تفاوت الترحيب باللاجئين بين دولة وأخرى، إلا أن جميع بلدان أوروبا حرصت على ألا تدخل في نطاق الانتقادات والهجوم عليها من جانب المجتمع الدولي، خصوصا أن معظم اللاجئين الفارين إليها يأتون بالفعل من مناطق عامرة بالمخاطر والقتل والتدمير. وبعيدا عن بعض بلدان أوروبا الشرقية التي أظهرت وجها مروعا أحيانا للاجئين مثل بلغاريا والمجر والتشيك ومقدونيا، فإن بقية الدول الأوروبية، خصوصا تلك التي تتمتع بأوضاع اقتصادية جيدة، التزمت بكل الاتفاقات الدولية بهذا الخصوص.

غير أن الأمور في هذا المجال لا تبقى "سمنا على عسل". فالحكومات في البلدان المرحبة باللاجئين تتعرض أيضا لضغوط داخلية، ربما تؤثر فيها على الصعيد الانتخابي في مرحلة لاحقة. وهذه الحكومات تسعى للمواءمة بين التزاماتها الدولية ومشاعرها الإنسانية، ومتطلبات الساحة الداخلية على الصعيد السياسي. فألمانيا التي تصدرت قائمة الدول الأكثر ترحيبا باللاجئين، بدأت في التراجع في زخم إقبالها عليهم. وكذلك فعلت دول مثل النمسا والدنمارك والسويد. وكلها دول تحظى بسمعة راقية في مجال رعاية اللاجئين والمهاجرين بشكل عام. يضاف إلى ذلك، أن الجهات الرافضة للاجئين في البلدان الأوروبية، تستغل بصورة كبيرة بعض المخالفات التي يقوم بها بعض اللاجئين، وكذلك انضمام لاجئين من بلدان لا تنطبق عليهم قوانين اللجوء. هؤلاء في الواقع يبحثون عن حياة أفضل، وليسوا هاربين من المخاطر.

بدأ التدقيق في هويات اللاجئين بصورة محكمة، وسن القوانين الجديدة التي تضبط اللجوء بما في ذلك المساعدات والمعونات الاجتماعية التي توفرها الحكومات لهم. ومن بين هذه الإجراءات، تلك المتعلقة بفرض ضرائب على اللاجئين الذين يعملون في بلدان اللجوء نفسها، حتى ولو كانت مداخيلهم منخفضة، بل حددت سقفا يصل إلى عشر سنوات لتقاضي هذا النوع من الضرائب. ومما لا شك فيه، أن الحكومات المشار إليها ستحقق عوائد ربما توازي ما تنفقه على اللاجئين أنفسهم وأحيانا قد تزيد. بل أعلنت سويسرا أنها ستصادر أي أموال تصل إلى ألف فرنك سويسري من أي لاجئ مقابل إيصال بالمبلغ. وهذا أمر لم يحدث في السابق، باستثناء إذا ضبط اللاجئ عبر المصارف أنه يمتلك أموالا، وعادة ما تكون هذه الأموال مرتفعة.

تغيرت قواعد اللعبة في مسألة التعاطي مع اللاجئين في أوروبا. فألمانيا وحدها استقبلت أكثر من 1.1 مليون لاجئ في أقل من عام واحد. ورغم أوضاعها الاقتصادية الأفضل قاطبة في القارة الأوروبية، إلا أن حكومة المستشارة أنجيلا ميركل، لم تستطع الصمود أمام الحراك المحلي الألماني الداعي إلى اتخاذ إجراءات حاسمة بهذا الشأن، على أمل في جعل بلادهم أقل جاذبية للاجئين بشكل عام. وكان واضحا أيضا أن الاتحاد الأوروبي متفق على مبدأ تقييد الإجراءات، من خلال الاتفاقات التي أبرمها مع تركيا، لجعلها المحطة الأخيرة أمام اللاجئين، وليس أي دولة أوروبية أخرى. وقد خصص أموالا وصلت حتى الآن إلى ثلاثة مليارات يورو لتركيا لدعمها في مواجهة أزمة اللاجئين الكبرى التي تشهدها.

المرحلة المقبلة ستكون مختلفة تماما على الساحة الأوروبية حيال اللاجئين. والتفاوت في الترحيب باللاجئين واحتضانهم سيبقى حاضرا بين دولة وأخرى، وكل شيء مرتبط بالساحة الداخلية قبل الساحة الخارجية، كما أن المعايير السياسية ستكون حاضرة بصورة أكبر.

مجلس القضاء الأعلى ينصف المرأة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.al-madina.com/node/656305

سلطان عبد العزيز العنقري

حكمٌ قضائي فيه إنصاف لمرأة مطلقة تدرس في الخارج سمح فيه قاضٍ منصف، في محكمة الأحوال الشخصية بالرياض لمطلقة بالسفر خارج البلاد برفقة ابنتها ،ورد كافة الادعاءات التي تقدم بها طليقها المعترض على سفر ابنته إلى الخارج ،كما أشارت إليه صحيفة الوطن ،تفعيلاً لقرار مجلس القضاء الأعلى بأن «يعامل طلب الإذن بالمحضون خارج البلاد معاملة المسائل المستعجلة». القاضي كسر المقولة القائلة أن غالبية القضاة في صف الرجل دون أدنى اعتبار للمرأة؟! وهنا لنا وقفة مع هذا الحكم القضائي المنصف للمرأة. فنحن هنا ليس فحسب نصفق للقاضي بل وكذلك نصفق وبحرارة لمجلس القضاء الأعلى. المرأة المطلقة أو المنفصلة سواء كانت مبتعثة أو غير مبتعثة تعاني الأمرين من بعض الأزواج الذين يبتزون مطلقاتهم أو المنفصلين عن زوجاتهم ،ووسيلة الابتزاز والضحية هم الأطفال الأبرياء الذين يذهبون ضحية تعسف الأزواج والانتقام من طليقاتهم ،والتحسير بهن نفسياً واجتماعياً ومادياً وصل بأحدهم أن يطلب وبكل وقاحة مبلغ مائة ألف ريال من أجل منح حضانة طليقته لطفل عمره سنتان.! وعند موافقتها لدفع المبلغ رفض وتمسك بالطفل!والحالة الأخرى لزوج مرافق لزوجته ،التي تدرس في الخارج ،تم القبض عليه من قبل الشرطة في أمريكا في قضية عنف للزوجة وللأطفال وهرب من أمريكا بعد أن استولى على جميع رواتبها ومدخراتها وهي أكثر من نصف مليون ريال ؟! وأصدر نائب مدعي عام الولاية مذكرة اعتقال بحقه عند دخوله أمريكا، ولم يتوقف عند هذا الحد بل وقام بأخذ الأطفال معه طفلة ٥سنوات،وطفل ٧ سنوات، ومازال محتجزهم إلى يومنا هذا ،ولأكثر من سنة ونصف لم ترهم والدتهم ، والقاضي يرفض طلبها بالطلاق أو الخلع بحجة أن عليها أن تأتي إلى المحكمة في عنيزة لإتمام الخلع والموضوع سوف يكمل عامه الأول ؟! على الرغم من أنها وكَّلت محامياً لها بإنهاء إجراءات الخلع « الذي لا يحتاج إلا لعبارة واحدة فقط تقول» إنني أكرهه وأخاف على نفسي من الفتنة» ،وإذا كان له مهر تردَّه له وانتهينا ، وهي تدرس الدكتوراه في بعثة حكومية ،وعليها التزامات دراسية لا تستطيع الحضور.. (والحالتان أعرفهما لمن يريد إنصافهما من قبل جمعية وهيئة حقوق الإنسان ووزارة الشؤون الاجتماعية) .الزوجة تعاني الأمرين في المحاكم في حالة الطلاق أو طلب الخلع أو فسخ العقد، بينما الزواج رباط مقدس فإما إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان. الزوج العاقل السوي عندما يتزوج ابنة الناس فإنه يأخذها من بيت أهلها معززة مكرمة وعندما لا يحصل وفاق واتفاق أو نصيب فعليه أن يرجعها إلى بيت أهلها مكرمة معززة.

الرياض
www.Alriyadh.com

قفزة حقوقية.. والعبرة في التطبيق!

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1122620

د. زهير الحارثي

لم تزل العدالة تشكل هاجسا مهيمنا على الوعي الاجتماعي منذ المجتمعات البدائية القديمة والى يومنا هذا، على اعتبار ان مضمونها يحقق رضا الضمير وقناعة الذات، ومن يتمعّن في التحولات الفكرية والثقافية والاجتماعية والصراعات والحروب وما نتج عنها من اهتمام بحقوق الانسان، يصل إلى قناعة واضحة تتمثل في وجود قواسم مشتركة بين ما جاءت به الأديان وما توصلت إليه الثقافات من مفاهيم ومبادئ، فغايتهما واحدة، وان اختلفت المرجعية والظروف التاريخية.

طبعا يرى البعض أن حقوق الإنسان في الفكر الغربي الحديث كانت قد صدرت عن (العقل)، في حين أنها صدرت في الإسلام عن (النص).

وفي هذا بعض الصحة، إنما الأكثر صحة هو أن الشريعة الإسلامية جاءت بأحكام شمولية تكرس مفاهيم العدل والتسامح والإخاء والمساواة، وبالتالي فحقوق الإنسان وحدة متماسكة وغير قابلة للتجزئة يتمتع بها جميع الناس دون تمييز، مرتكزين في ذلك على النص القرآني الكريم (ولقد كرمنا بني ادم).

ان مفهوم حقوق الإنسان شكّل في وقتنا الراهن مصدراً جديداً للشرعية لأي نظام سياسي، بل وتحديا للأفكار التقليدية للمدرسة الواقعية حول العلاقات الدولية، ما نتج عنه تحول في مفهوم الدولة وواجباتها.

ومن النادر أن يخلو بلد من البلدان من انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها البلدان المتقدمة وتلك التي حققت طفرات نوعية في تنميتها الاقتصادية ومؤسساتها الدستورية، وأشاعت الحريات بمختلف مضامينها وقد تتفاوت المعايير من بلد إلى آخر إلا أن الدول النامية كان لها النصيب الأكبر من تلك الانتهاكات.

وفي هذا السياق جاء مشروع نظام «المحكمة العربية لحقوق الإنسان» بمبادرة من مملكة البحرين، وتطورت المبادرة لتأخذ طريقها إلى جامعة الدول العربية التي أقرت المشروع وسمّت المنامة مقراً لها.

ان أهمية القرار في تقديري تكمن في استشعار صانع القرار العربي بأهمية وجود كيان ومركز عدالة يصون حقوق الانسان. هذا المسار يُعد تحولا لافتا في العقلية السياسية العربية لان ملف حقوق الانسان في العالم العربي ظل هامشيا وظلاميا ان جاز التعبير ولم يحظ باهتمام مواز للملفات الأخرى من تنمية ونهضة. ويجدر الإشارة هنا الى وجود تجارب ماثلة وجهود منظمات دولية نحو تأسيس محاكم لحقوق الانسان، فقد أسست منظمة مجلس أوروبا ومقرها مدينة ستراسبورغ الفرنسية محكمة أوروبية لحقوق الإنسان تضم 47 قاضيا. واعتمدت منظمة الدول الأميركية في واشنطن تأسيس محكمة أميركية لحقوق الإنسان تضم 7 قضاة ومقرها مدينة سان خوسيه في جمهورية كوستاريكا. كما أسس الاتحاد الأفريقي محكمة أفريقية تضم 11 قاضيا ومقرها مدينة أروشا بجمهورية تنزانيا.

وفي ظل هذا التوجه العالمي، جاء إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان ليؤكد وجود إرادة سياسية تدفع باتجاه تعزيز احترام حقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية، وتمثل ضمانة مهمة وآلية مناسبة لصون وحماية الحقوق على الصعيدين التشريعي والقضائي. كما تسد النقص الموجود حالياً في الميثاق العربي لحقوق الإنسان فضلا عن تحقيق التكامل بينه وبين المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

الموافقة السياسية على هذه الخطوة الحقوقية تعني استشعار العرب بضرورة ايجاد محكمة تتخذ قرارات ملزمة بدلا من لجنة حقوق الانسان الحالية التابعة للجامعة العربية التي تُعد هيئة شبه قضائية، ولا تقدم سوى توصيات فقط. وهذا يعني الاتجاه بمسار أكثر رقيا فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الانسان. لأنه لا قيمة من وجود الحق دون وجود آلية حماية تمنع من الاعتداء عليه.

هناك من يرى ان إنشاءها ينطلق من بعدين أولهما قانوني بمعنى ان المحكمة توفر حماية قانونية لحقوق الانسان على الصعيد الإقليمي كونها ضمانة حقوقية فاعلة والآخر اداري هيكلي فالجامعة العربية تفتقر لنظام مؤسسي شامل لحماية حقوق الانسان ما يعني ضرورة سد هذه الثغرة القانونية.
هذه المحكمة ليست بديلا عن القضاء الوطني للدول الأعضاء وإنما إحدى الأدوات الإضافية لحماية حقوق الانسان وهذا لا يعني انها تتدخل في شؤون الدول. كما انه يُعول عليها في أن تؤسس السوابق القضائية المرشِّدة لتشريعات حقوق الإنسان بما يفضي لوحدة تشريعية بين الدول الأعضاء لاسيما انها لا تشابه المحاكم الدولية الأخرى التي أنشئت في مناخات تختلف ظرفيا وسياسيا وثقافيا عن المجتمعات العربية.
ومن باب الموضوعية يجب التنويه هنا بوجود تحفظات وملحوظات لدى بعض المنظمات الحقوقية على النظام الأساسي للمحكمة والتي تتلخص في "عدم إتاحة الإمكانية للأفراد بالادعاء أمام المحكمة، والسماح بذلك فقط للدول ولمنظمات المجتمع المدني المعترف بها من قبل الدول نفسها، ومدة ولاية قضاة المحكمة وكيفية اختيارهم، وآليات التقاضي نفسها، ومقر المحكمة، وغيرها". ويرى بعض الحقوقيين كذلك ان النظام الأساسي للمحكمة العربية يتعارض مع الأنظمة الأخرى التي تعتمدها المحاكم الإقليمية والدولية لحقوق الإنسان، سواء لجهة السماح للأفراد باللجوء الى المحكمة الأوروبية أو السماح لمنظمات حقوقية بالقيام بذلك.
كما ان البعض الاخر يردد ان النظام الأساسي لا يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وان المحكمة لن تكون أداة فعالة بما في ذلك المسائل المتصلة باستقلال المحكمة وقضاتها، والقانون المطبق واختصاص المحكمة، ومقبولية القضايا.
وعلى أي حال كل ما سبق نقاط أثيرت ولا زالت تُتداول وارى انه من الحكمة الاطلاع عليها وفحصها ودراستها من قبل المعنيين والإجابة عنها قبولا او تفنيدا حتى لا يتعثر تطبيق النظام.
صفوة القول: تشكيل هذه المؤسسة الحقوقية العدلية يُعد نقلة نوعية والمأمول ان تدفع المحكمة العربية لحقوق الانسان بواقع جديد يكرس العدالة ويتجاوز تراكمات الانتهاكات التي عاشتها الكثير من الدول العربية عبر وضع آليات لعملها تستوعب مكونات مجتمعاتها ومقوماتها بتنوعها الثقافي والاجتماعي ومراعاة تعددها الاثني والمذهبي فضلا عن الديني.

الرياض
www.Alriyadh.com

ملاحظات لقضاء التنفيذ ومقترح

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1123080

راشد محمد الفوزان

دور قضاء التنفيذ أصبح مميزا وملموسا وحاسما في رد الحقوق المالية، وهذا ما يسجل لوزارة العدل والدولة في هذا التوجه، وأصبحنا نقرأ مليارات الريالات تسترد للمواطنين أو جهات حكومية أيضا ومؤسسات مالية وشركات وغيرها، ولكن لدي بعض الملاحظات والمقترحات تهدف لتطوير العمل بقضاء التنفيذ الذي نريده أن يكون أكثر تميزا وإنجازا، أولها ماذا عن حقوق المواطنين أو مؤسسات أو شركات في الدعاوى "المالية" المقامة أمام جهات حكومية أيا كانت سواء وزارة أو هيئة أو نحو ذلك، هل هناك أحكام تصدر ضدها وتنفذ، فلم أقرا خبرا حول ذلك حسب علمي، وأتمنى من وزارة العدل نشر أي حكم يخص ذلك لكي يتضح للجميع أن الأحكام تصدر وتطبق وهذا ما نثق به لاشك من قضاء التنفيذ إن كان هناك أحكام نهائية صدرت.
أيضا حول إعلانات قضاء التنفيذ، فهناك "كما ينشر" إعلانات ضد مقيمين والأكيد أن نسبة كبيرة إن لم يكن جلهم لا يقرأون الصحف العربية لدينا، وأيضا لا يجيدون اللغة العربية، فهذه الإعلانات المؤكد لا تصل لهم ولا يعلمون عنها، كذلك كبار السن أو شباب أو نساء وغيرهم الكثير، لا يطلعون على الصحف، فكيف يمكن من خلال ذلك وصول البلاغ لهم؟ فالمقترح أن يكون هناك رقم هاتف وغالبا "النقال" أو بريد أو عنوان وطني أو من خلال موقع الوزارة بوضع الإعلانات البلاغية، وتستخدم كل وسيلة ممكنه لوصول البلاغات للمعنيين، ولم يوضع إعلان إلا بقصد البلاغ لكي يتقدم

حقوق الإنسان في الصحافة

من ضده القضية وتتم التسوية والحل، فالإعلانات كثيرة ويومية وبعدد من الصحف المحلية، وهذا ما يصعب على أي أحد أن يعرف أي دعوى مقامة ضده.
كذلك تطوير ألية التقاضي بحيث من رفع الدعوى إلى صدور الإعلان البلاغي، يشتكي "البعض" من طول فترة التقاضي، وقد يكون لها أسباب ومبررات منطقية ومقبولة، ولكن من المهم فاعلية وسرعة قضاء التنفيذ رفع الدعوى لصدور الحكم، وهذا سيعجل كثيرا نظر القضايا، وكذلك أهمية توحيد عقود الإيجار السكنية وهذا دور وزارة الإسكان ووزارة العدل، حتى يصبع عقدا ملزما ويثبت الحقوق المالية، وعقدا موحدا، حتى تنتهي مشكلات الإيجارات التي لا زالت قائمة وتحتاج الكثير من العمل لكي تصبح فاعلة بحفظ الحقوق للمستثمر والمستأجر أيضا، والقطاع السكني يحتاج مثل ذلك، لدفع الاستثمار به، مما يسهم برفع المعروض السكني، ويخفف من مشكلة الإسكان، وتتراجع الأسعار مع كل عرض يتم، قضاء التنفيذ منجز مهم وكبير، ونأمل منه الاستمرار والتطوير، وهذا ما نراه من منهج وزارة العدل، وهو التقدم بلا تراجع، وتطوير مستمر.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

البطالة .. وسوق العمل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437هـ - 27 يناير 2016م
https://www.aleqt.com/2016/01/27/article_1025183.html

عبدالحميد العمري

قبل أن أبدأ من حيث انتهى نقاش وزير العمل بالأمس مع أعضاء مجلس الشورى، لا بد من الوقوف على عدد من الحقائق المستندة إلى بيانات رسمية حول السكان والقوى العاملة، وهي مهمة جدا لمعرفة على أي أرض نقف أمام أحد أهم وأكبر التحديات التنموية الراهنة، المتمثل في البطالة وتوظيف الموارد البشرية الوطنية.
أولا: تذكر البيانات الرسمية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة، أن عدد السكان غير السعوديين وصل بنهاية 2014 إلى 10.1 مليون نسمة (الذكور 6.87 مليون، الإناث 3.2 مليون)، في الوقت ذاته تذكر بيانات وزارة العمل الرسمية أن أعداد العمالة الوافدة في القطاع الخاص فقط وصلت في نهاية العام نفسه 2014 إلى نحو 8.5 مليون عامل (الذكور 8.3 مليون عامل، الإناث 0.17 مليون)، التضارب الكبير هنا يتضح بجلاء حال المقارنة بين أعداد السكان غير السعوديين الذكور والعمالة الوافدة من الذكور في القطاع الخاص للعام نفسه، حيث تتجاوز أعداد العمالة الذكور في القطاع الخاص عدد السكان غير السعوديين الذكور بأكثر من 1.4 مليون نسمة! وبالطبع سيزيد الفارق هنا إذا ما تمت إضافة العمالة الوافدة من الذكور في القطاع الحكومي (36.13 ألف عامل)، ليرتفع الفارق بين رقمي السكان الذكور والعمالة (حكومة، خاص) إلى نحو 1.5 مليون نسمة!
ثانيا: نشر البنك الدولي في أحدث إحصاءاته عن الهجرة العالمية، أن عدد السكان غير السعوديين في المملكة وصل بنهاية 2013 إلى أكثر من 14.6 مليون نسمة (بيانات الإحصاء المحلية تذكر 9.72 مليون نسمة)، أي بزيادة تناهز 50.2 في المائة (زيادة تبلغ نحو 4.9 مليون نسمة)، وعلى افتراض ثبات نفس النسبة المئوية تلك في العام التالي، فهذا يعني أن عدد السكان غير السعوديين بنهاية 2014 يصل إلى أعلى من 15.1 مليون نسمة، أي بزيادة في أعداد السكان غير السعوديين مقارنة بإحصاءات مصلحة الإحصاءات العامة تناهز 5.1 مليون نسمة! من هذه البيانات، يمكن التأكيد على أن حجم العمالة الوافدة في سوق العمل أعلى بكثير مما تضمنته البيانات المنشورة، وبالطبع فهي تندرج تحت نشاط اقتصاد الظل (النشاط الاقتصادي غير المدرج في البيانات الرسمية للاقتصاد).
ثالثا: وفقا لما تقدم ذكره أعلاه، يمكن استنتاج حجم العمالة الوافدة (الرسمية، غير الرسمية) في القطاع الخاص، أنها بنهاية عام 2014 قد يصل إجمالي عددها إلى نحو 10.6 مليون عامل، أي بزيادة تناهز 2.1 مليون عامل وافد! وبالتشوه نفسه في تلك البيانات يمكن تصور استمراره للعامين التاليين 2015-2016، التي تعني بثبات معطياتها؛ ارتفاع أعداد السكان غير السعوديين بنهاية 2015 إلى أعلى من 15.6 مليون نسمة، وبنهاية 2016 إلى نحو 16.1 مليون نسمة، وبالطبع سيكون لكل هذه البيانات والتضارب فيما بينها أكبر الأثر في سوق العمل المحلية.

رابعا: عانت سوق العمل المحلية طوال الفترة 2011-2015 تنامي ظاهرة التوظيف الوهمي، التي باعتراف وزير العمل في أكثر من تصريح له، كان آخرها بالأمس أمام أعضاء مجلس الشورى، التي تكشف دراسة تركز ذلك النوع من الوظائف غير المنتجة في منشآت القطاع الخاص، أن مجموعها التراكمي 2011-2014 يناهز الـ 0.5 مليون وظيفة، أي ما يعادل نحو 32.5 في المائة من إجمالي وظائف العمالة الوطنية في القطاع الخاص.

خامسا: بناء على ما تقدم من بيانات رقمية، يمكن التوصل إلى أن معدل التوطين في القطاع الخاص والمعلن بموجب بيانات وزارة العمل البالغ 15.5 في المائة بنهاية 2014، بعد معالجته وتسوية أعداد العمالة الوافدة غير المدرجة في بيانات سوق العمل بزيادتها في جانب بياناتها، وخصم الوظائف الوهمية التي يشغلها المواطنين، فإن معدل التوطين في هذه الحالة سيستقر عند 8.8 في المائة، وهو أدنى دون شك بمقارنته بالمعدل لعام 2010 البالغ 10.4 في المائة.

سادسا: بعد ما كل ما تقدم، آتي إلى المحور الأهم في كل تلك الفوضى من البيانات المتضاربة محليا ودوليا، المتمثل في معدل البطالة. الذي لا شك أن الرقم الحقيقي له سيختلف كثيرا عن المعدل الذي توصلت إليه مصلحة الإحصاءات! كيف لا؟ وأغلب البيانات تصطدم ببعضها بعضا، وهنا لا يمكن لأي جهة ذات علاقة بسوق العمل، سواء وزارة العمل أو غيرها من الجهات المعنية، أن تقفز على هذا التضارب الكبير بين البيانات حول أعداد السكان والعمالة غير السعودية، والأهم من كل ذلك؛ أن لا أحد من الجهات تلك يمكن أن يتحقق له الدرجة اللازمة من النجاح في جهوده على مستوى توطين الوظائف، أو على مستوى بقية الجهود التنموية الأخرى التي لا تقل أهميتها عن جانب التوظيف والتوطين.

لقد أرهقت وزارة العمل نفسها، وأرهقت معها بدرجة أكبر منشآت القطاع الخاص، حينما ألزمت نفسها بالسير تحت مظلة برامج التوظيف (نطاقات)، وفوتت على نفسها فرصا وخيارات أوسع تضمنتها استراتيجية التوظيف السعودية، التي حذرت ذات الاستراتيجية في صفحاتها صراحة (صفحة 172-173)؛ أن عدم التقيد ببرامج الاستراتيجية من نتائجه، ما اصطدمت وتصطدم به في الوقت الراهن وزارة العمل وبقية مؤسساتها التابعة لها من (1) استمرار البطالة في الارتفاع. (2) استمرار أعداد العمالة في الزيادة. (3) استمرار هامشية العمالة الوطنية في القطاع الخاص (التوظيف الوهمي). (4) استمرار الانفصام بين التعليم والتدريب من جهة وسوق العمل من جهة أخرى. وتتصاعد التحديات أخيرا على الوزارة مع المادة الجديدة في نظام العمل الجديد (مادة رقم 77)، التي يتحمل مسؤولية الموافقة عليها مجلس الشورى أيضا، الذي لا أحد يعلم حتى الآن كيف تمت الموافقة عليها من قبل المجلس على الرغم مما حملته من ضغط شديد على العمالة الوافدة، بفتحها الفرصة على أوسع أبوابها أمام أرباب العمل والشركات، للاستغناء عن العمالة الوطنية دون قيد أو شرط. ومن يستطيع الصمود في وجه تلك المادة من النظام، حتى وزارة العمل بنفسها، التي مهما حذرت أو أصدرت من إجراءات لتحجيم مفعول تلك المادة، فإنها تظل أضعف بكثير من النص القانوني للمادة.

هل هنا انتهى الأمر؟ ما العمل في الوقت الراهن أمام هذه المستجدات والتحديات بمعنى أدق؟ بالطبع لا، فقد سبق أن تم إيضاح وطرح الحلول والخيارات البديلة للخروج من هذا المأزق المضاعف، وأجده واجبا علي إعادة كتابته مرة أخرى، وفق تلك المستجدات الراهنة والمحتملة مستقبلا، سيكون المقال التالي مخصصا له بمشيئة الله تعالى. والله ولي التوفيق.

التعليم الى أين؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 11 ربيع ثانى 1437هـ - 21 يناير 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160121/Con20160121820492.htm

د. عبدالرحمن الشلاش

خلال مسيرة التعليم الطويلة لا ننكر أو نجحد بأن هناك نتائج تحققت على أرض الواقع ومن يغالط هذه الحقيقة فكأنما يحاول عبثاً تقزيم الجهود لحاجة في نفسه أو جهلا بواقع التعليم ومسيرته. تلك النتائج تمثلت في مئات الآلاف من الخريجين, ومئات المباني المدرسية, ومئات التجارب التطويرية.

لكن محاولة الموازنة بين ما أنفق على التعليم خلال ستة عقود الماضية وما تحقق من نتائج تؤكد أن حجم الإنفاق أكبر بكثير من النتائج. نصف المبالغ الطائلة تصنع تعليماً متفرداً ليس على المستوى الإقليمي وإنما على مستوى العالم. متفرد في مستوى قياداته الاستشارية والتنفيذية, وفي مستوى معلميه وبمستوى مناهجه وطرق تدريسه, وفي نوعية مبانيه المدرسية, والأهم من كل ذلك نوعيات مخرجاته المتمثلة في الطلاب والطالبات الذين يدفع بهم التعليم إلى الحياة بعامة وسوق العمل فقد أثبتت كثير من الرؤى والدراسات تدني مستوى تلك المخرجات سواء من التعليم العام أو الجامعي, فأغلب الخريجين بتخصصات نظرية وبغزارة تفوق حاجة السوق وهنا كان الخلل في تخطيط التعليم, والتسرع في افتتاح أقسام لا تخدم عملية التنمية ولو صرفت تلك الميزانيات في إعداد خريجين بتخصصات نادرة جداً لتحقق الاكتفاء. أمر آخر لا يقل أهمية فمخرجات التعليم العام تعاني من الضعف الشديد وهو ما أدى إلى تسرب كثير منهم من الجامعات أو رسوبهم وتأخر مواعيد تخرجهم وهو ما حمل الميزانيات تكاليف إضافية.

الأمر الأخطر أن وزارة التعليم حين طبقت نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي اصطبغت عمليات التطبيق بالشكلية أي على الورق بعيداً عن عمليات التدريس داخل القاعات, وجدية أعضاء هيئة التدريس. عندما تقيس المخرجات ستجد خللاً واضحاً في كفاءة الطلاب واكتسابهم للمهارات. تصعق حين تجد طلاب جامعات على مستوى البكالوريوس وحتى في الدراسات العليا لديهم أخطاء لغوية وإملائية يعتمدون على المذكرات المعدة ولا يجيدون التعامل مع المراجع مجرد معلومات جاهزة يؤدون بها الاختبار لا أكثر!

رغم أن الوزارات أو المؤسسات المعنية شهدت تغييرات كثيرة انتهت أخيراً بدمج التعليم في وزارة واحدة, ورغم مرور قيادات كثيرة على التعليم في جميع مراحله, ورغم اجتهادات تلك القيادات إلا أن الحال ظل على ما هو عليه فما هو السر ولماذا كان التقدم ضئيلاً قياساً بالطموحات والصرف المالي؟ المؤكد أنه وخلال كل تلك السنوات ارتبط التغيير والتطوير بأفكار ورؤى القادم الجديد, فمن يتولى دفة القيادة لا يبدأ من حيث انتهى غيره وإنما ما يريد تحقيقه لذلك ورغم كثرة التجارب في كل فترة, ومحاولة استنساخ ما لدى الغير إلا أنها جاءت مبتورة عن بعضها بل إن كثيراً من التطبيقات ألغيت ونسفت, وكأن التعليم أصبح مثل رأس اليتيم وكل قادم يتعلم الحلاقة فيه فظل في شد وجذب يتقدم خطوة للإمام ثم يرجع عشر خطوات للخلف!

السبب الآخر في نظري أن العمل لم ينطلق من استراتيجيات بعيدة المدى لا تتأثر بقادم أو مغادر بل من اجتهادات كلفت الكثير, ولو بنيت تلك الاستراتيجيات منذ زمن لحققنا أفضل النتائج وبأقل التكاليف فهل تختصر القيادة الحالية المسافة وتنطلق عبر خط واضح المعالم؟

الإرهاب على طاولة وزراء التربية.. اليوم

المصدر: جريدة الرياض الخميس 18 ربيع ثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.alriyadh.com/1123368

هاشم عبده هاشم

•• لا أظن أن وزراء التربية والتعليم بدول مجلس التعاون يختلفون معي في أن القضية الأهم والأبرز والأجدر بالتركيز عليها في اجتماعهم اليوم بالرياض هي تحصين عقول طلابنا وطالباتنا ضد ثقافة التشدد.. واختطافهم من قبل التنظيمات الإرهابية التي تستدرجهم بالمئات للانضمام إليها في مناطق الصراع وتحويل براءتهم إلى مقاتلين ضد أوطانهم وشعوبهم.. بل وضد هويتهم الإسلامية وفكرهم السمح..

•• أقول هذا الكلام..

•• وأنا أعرف أن أمامهم أجندة "تقليدية" سوف تستهلك مؤتمرهم.. وتضيع وقتنا ووقتهم فيما نحن نعاني من اختلالات شديدة في البيئة التعليمية الخليجية.. يحسن مواجهتنا لها والحد من خطورتها على فكر الناشئة وتأثيرها على النسيج الاجتماعي والهوية الفكرية لأوطاننا..

•• صحيح أن "مخرجات التعليم الضعيفة" من الموضوعات المهمة التي تشغلنا كثيراً..

•• وصحيح أن بيئة المؤسسة التعليمية الخليجية بشكل عام بحاجة إلى تنظيف.. وتطهير.. وإصلاحات جذرية..

•• وصحيح أن المعلمين وهم الركيزة الأهم في العملية التعليمية ينتظرون الكثير من الوزراء لمعالجة أوضاعهم وتحسين مستوى معيشتهم وتمكينهم من التفرغ لأداء رسالتهم العظيمة..
•• كل ذلك صحيح ومهم وجدير بالتحسين.. وتطوير أدوات إصلاحه.
•• لكن الأكثر صحة هو.. أن أوطاننا باتت مهددة بخطر التلوث الثقافي الذي يفرز مفاهيم مغلوطة عن الدين الإسلامي.. وتبثه تنظيمات ظلامية مثل "داعش" وتجد – مع كل أسف – من ينساق وراءها.. فيعتنقها.. وإلا فكيف عجزت دول العالم حتى الآن عن التصدي لهذا التنظيم.. وتطهير المنطقة منه؟
•• إن استخدام القوة العسكرية.. وتوظيف مقدرات الدول والشعوب المالية والاقتصادية مهما عظمت لمحاربته.. لا يمكن أن يغنيا عن الحلول الفكرية.. وتصحيح مسارات العملية التعليمية المشوشة وبالتالي فإن دور وزراء التربية والتعليم – كما يبدو لي – لا يقل أهمية عن دور وزراء الدفاع.. ورؤساء أجهزة الاستخبارات العامة.. وكل قوى الأمن الداخلي لأي دولة..
•• وما دام الأمر كذلك..
•• وما دام الحل الأمثل بيد وزراء التربية والتعليم (أولاً) ثم وزراء الشؤون الإسلامية والأوقاف (ثانياً) ثم وزراء الثقافة والإعلام (ثالثاً) بل وفي مقدمة كل هؤلاء العلماء وقادة الفكر.. فإن الأمل يحدونا في أن يكون مؤتمر اليوم جزءا من سياسة العزم والحزم التي نتبناها الآن لمواجهة الأخطار بكل الأسلحة.. وفي مقدمتها سلاح التربية والتعليم لما يشكله من أهمية قصوى في معالجة الانحرافات الفكرية بنفس الأدوات التي تحاربنا بها تلك التنظيمات الإرهابية.
•• وليس هناك ما يمنع من بحث بقية الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال.. بعد ذلك..
•• والمهم الآن هو.. أن تصبح لنا رؤية بعيدة المدى لإصلاح العملية التعليمية.. وإطلاق حرب حقيقية على الظلام قبل أن يبتلعنا..

ضمير مستتر:

•• لا مستقبل لأمة.. تتهددها الأخطار الفكرية.. وتشل قدرتها على تأمين سلامتها من الداخل..

تحاصرها مليشيا الحوثي وقوات المخلوع منذ أشهر

الأمم المتحدة تطالب بدخول المساعدات الإنسانية لتعز بلا قيد أو شرط

المصدر: جريدة سبق الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م
https://sabq.org

طالبت الأمم المتحدة بدخول المساعدات الإنسانية إلى مدينة تعز المحاصرة من قبل مليشيا الحوثي وقوات المخلوع صالح الانقلابية دون قيد أو شرط .

وقال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن جيمي ماكغولدريك إنه اطلع عن كثب على الأوضاع الإنسانية بالمدينة التي لم تتمكن المساعدات الإنسانية من الوصول إلى ثلاث مديريات بها من أشهر.

وأوضح جيمي في بيان عقب عودته من زيارة إلى محافظتي تعز وإب بصحبة عدد من كبار مسؤولي الأمم المتحدة أنه شاهد الأضرار الناجمة عن الحصار الذي فرضته مليشيا الحوثي وقوات صالح الانقلابية في تعز حيث تشهد تلك المدينة شحًا في الخدمات الأساسية بما في ذلك إمكانية الحصول على المياه والوقود.

أوضاع العالم 2016 (7)

كلفة الخدمات الصحية تغرق 100 مليون إنسان في الفقر سنويا

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=250390&CategoryID=4

أبها: الوطن 2016-01-25 2:15 AM

عدّ الأستاذ المحاضر في العلوم السياسية في جامعة باريس الثامنة أوريان جيلبود تفشي مرض إيبولا في أفريقيا الغربية منذ بداية 2013 كاشفاً قوياً للتفاوتات الصحية العالمية.

وقال جيلبود في بحث حمل عنوان (الصحة/ الظلامة العظمى) ونشر في كتاب "عالم اللامساواة" الذي أصدرته مؤسسة الفكر العربية كترجمة لكتاب "أوضاع العام 2016" إن "إيبولا تسبب منذ عام 2013 بنحو 10 آلاف وفاة من بين 25 ألف إصابة به".

وعلى الرغم من الخوف من وقوع وباءٍ عالمي، إلا أن إيبولا ظل متحيزاً في 3 بلدان تتسم بالفقر، وهي ليبيريا، وسيراليون، وغينيا، هي تشهد تفاوتات بالحصول على العناية، ففي ليبيريا مثلاً، هناك طبيب واحد لكل 100 ألف من السكّان، أي أقلّ من 50 طبيبا لمجمل السكان، وهو رقم أدنى بـ330 ضعفاً مما هو الحال في فرنسا.

كما أن هناك تفاوتات بإمكان الحصول على الدواء، وتفاوتات في المعالجة الإعلامية والسياسية.

ويعد الكفاح ضد اللامساواة العالمية في ميدان الصحة أحد أولويات المنظمات الصحية الدولية، لكن اللامساواة المتراكمة ومكافحتها تحتاج إلى مقاربة متعددة القطاعات تتجاوز المجال الصحي، وترتهن لإرادة سياسية.

معدل وفيات الأطفال يتناقص إلى النصف منذ عقدين

ظل الوضع الصحي العالمي يتحسن طيلة القرن الـ 20. فمنذ سنوات 1990 ومعدل وفيات الأطفال يتناقص إلى النصف، فقد كان يبلغ 90 وفاة في كل ألف ولادة، بات الآن 48 وفاة في كل ألف ولادة.

ومع ذلك، في إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء لا يزال معدل وفيات الأطفال دون الخامسة هو 98 في كل ألف ولادة، أي أرفع من معدلات وفيات الأطفال في البلدان النامية أو المتحققة النمو، بـ15 مرة.

والتفاوتات في الحالة الصحية للأهالي، وفي الموارد التي تتيح الاحتفاظ بحالة صحية جيدة، ترتسم بين بلدان العالم بحسب مستوى «التنمية» فيها، فالبلدان السائرة بطريق النمو تشهد وفاة 99 % من وفيات الأمهات السنوية في العالم، والأمل في الحياة لدى ولادة طفلٍ في مالاوي، هو أن يعيش حتى عمر 47 سنة، مقابل 83 سنة في اليابان، وفي الولايات المتحدة مثلاً، يظل نصف الإصابات الجديدة بقصورات المناعة البشرية (الإيدز) من نصيب الأفرو - أميركيين الذين لا يمثلون سوى 12 % من إجمالي السكان.

كما أن بلدان الجنوب مُصابة أيضاً بالأمراض المزمنة 60% من حالات السرطان الجديدة، و 70% من الوفيات تقع في البلدان السائرة في طريق النمو، فيما تنتشر الأمراض المعدية في بلدان الشمال مثل الإيدز، وإنفلونزا الطيور، وسارس، وإزاء ذلك، تصبح قدرة الأهالي على الاحتفاظ بحالة صحية جيدة مرتهنة لقدرتهم على الوصول إلى العناية وإلى الأدوية.

تقليص التفاوتات الصحية يدخل صلب عمل المنظمات الدولية

الكفاح ضد التفاوتات الصحية على الصعيد العالمي، جاء متأخراً نسبياً، فقد ركزت أول التنظيمات الصحية الدولية (المكتب الدولي للصحة العامة)، على مراقبة الأمراض والوقاية من الأوبئة.

وعلى الرغم من إعادة تنظيم النظام الصحي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية حول منظمة الصحة العالمية التي أنشأت عام 1948، كان لا بد من الانتظار حتى عام 1970، ليصبح تقليص التفاوتات الصحية العالمية شاغلاً مركزياً.

فمع تغلغل بلدان الجنوب في هيئات الأمم المتحدة، على إثر الاستقالات وانتهاء الاستعمار، بدأ التأكيد على دور الصحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على أهمية تقليص التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لتحسين الوضع الصحي. وفي عام 2000 أقرت منظمة الصحة العالمية الحق في وصول الجميع إلى الخدمات الصحية، وأطلقت استراتيجية جديدة سميت "خدمات الرعاية الصحية الأولية" تهدف إلى تقديم الخدمات الأساسية بكلفة محتملة، باللجوء إلى العمال الاجتماعيين المحليين مثلاً، بحيث "تُردَم الهوّة التي تفصل البلدان النامية عن البلدان السائرة في طريق النمو".

وانطلاقا من سنوات 1970، بدأت منظمة الصحة العالمية تهتم بـ«محددات الصحة» أي الشروط التي يعيش فيها الأهالي، السكن، الزراعة، التربية، واعتمدت تدابير لتدارك التفاوتات الصحية العالمية، مثل وضع لائحة بالأدوية الأساسية التي ينبغي للبلدان أن تحصل عليها بالأولوية، كما بدأ البنك الدولي يروج منذ نهاية سنوات 1980، لوضع ما أسماه رسوم الاستخدام التي تُستوفَى من المنتفعين بخدماته لتمويل النظم الصحية، لكن جزءاً من الكلفة يظل على عاتق الأفراد الذين يريدون الحصول على الخدمات الصحية، وتمثل الرسوم على المنتفعين وسيلةً للتمويل الإضافي من أجل تحسين جودة نظم الرعاية المتردية في البلدان الواقعة فريسة صعوبات تأمين موازناتها.

برامج تمويل الصحة تقفز 3 أضعاف خلال 10 سنوات

ظل الاهتمام بتقليص التفاوتات الصحية العالمية يتواصل في سنوات 1990 و2000، خاصة أن الإيدز كان يتيح تعبئة مهمّة عابرة للحدود وللقوميات حول هذه المسألة، مع تسليط الضوء إعلامياً على أنّه بالرغم من أنّ هذا الوباء عالمي الانتشار، إلا أن البلدان السائرة في طريق النمو هي التي تدفع ضريبته الأعلى والأثقل (فإفريقيا الواقعة جنوب الصحراء مثلاً، تستأثر بنسبة 70% من المرضى بهذا الداء).

ثم إن "تفجر" التمويلات في مجال الصحة العالمية، حيث تضاعف التمويل 3 أضعاف خلال 10 سنوات، ليقفز من 10 مليارات دولار تقريباً عام 2000، إلى 30 مليار دولار اليوم، والأهمية التي توليها أهداف الألفية للتنمية للصحة، يعكسان الجهود المبذولة في هذا المجال، حيث يقع تقليص التفاوتات الصحية في قلب الأهداف الـ 8 التي أقرت واعتمدت عام 2000، ويفترض أن تكون قد تحققت عام 2015.

عام 2005، أنشأت منظمة الصحة العالمية لجنة محددات اجتماعية للصحة، قدمت تقريراً عام 2008، ثم تبنت عام 2012 إعلان ريو، حيث تدق المنظمة نفير مكافحة الأسباب الاجتماعية لمشكلات الصحة، لأن تقليص التفاوتات الصحية يحتاج إلى "الكفاح ضد التفاوتات في توزيع السلطان والمال والموارد".

ويتضمن الكفاح ضد اللامساواة العالمية في ميدان الصحة التصدي لمشكلات صحية نوعية، منها إمكانية الوصول إلى الأدوية.

فثمة عنصران يحددان إمكانية استفادة الأهالي من الأدوية، الأول هو توفرها، أي أن تكون مُنتجة وموجودة، والثاني أن يكون بلوغها والوصول إليها من ضمن قدرات المحتاجين.

كما أن رهانات البحث والتنمية وحقوق الملكية الثقافية مهمة في جانب إمكانية الوصول إلى الأدوية، ويرى المنتدى العالمي للبحوث الصحية، وهو مؤسسة تسعى لتشجيع البحث حول الأمراض التي تصيب الفقراء والترويج له، أنه من 1393 مركباً كيماوياً جديداً جرت المتاجرة بها بين عامي 1975 و1999، كان 13 مركّباً منها فقط تتعلق بالأمراض الاستوائية، بمعنى أن هناك تفاوتات عالمية مهمة في ميدان العلاجات تعود إلى حسابات اقتصادية، فشركات المستحضرات والأدوية قليلاً ما تجد محفزاً لتوظيف إمكانياتها في البحث حول أمراض "غير مجزية"، أو "غير ذات مردودية"، أي من تلك التي تصيب عدداً قليلاً من الأفراد أو من الأهالي الشديدي الفقر أو الذين لا يملكون مالاً. أما الدول التي تملك الموارد والقدرات الضرورية، فإنها تستثمر، بالأولوية، في البحث حول الأمراض التي تصيب أهاليها وأقوامها هي، مما يعزز الاختلال في البحث لصالح بلدان الشمال، ولهذا، فإن تأسيس شراكات عمومي - خصوصي لتنمية أو لتطوير المنتجات- التحالف العالمي لتطوير عقار السل، مشروع الأدوية من أجل الملاريا، المبادرة من أجل أدوية الأمراض المهمَلة (انطلاقاً من نهاية سنوات 1990، كان يهدف إلى تدارك هذه المشكلات وتسهيل التعاون بين الفعاليات المتعددة).

عندما يكون هناك علاج ويتم تطويره، فإن مسألة تحديد ثمنه هي التي غالباً ما تطرح مشكلة، فتعزيز النظام العالمي للملكية الفكرية عام 1994، مع توقيع الاتفاق على وجوه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، والذي يتمدد ويتوسع في تغطية الأدوية بخاصة، قد عمل على الحدّ من الاستثناءات على براءات الاختراع. بحيث أدى ذلك إلى نزاعات جديدة بين مؤسسات البحث والتنمية والحكومات والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المستحضرات الصيدلانية التي تنتج الأدوية النوعية التي لا تحمل أسماء تجارية، وتطوير مختبر جيليد لعلاج جديد لمرض التهاب الكبد الوبائي C خير شاهد على هذه الإشكالية. فهذا الدواء الذي تبلغ كلفته حوالي 50 ألف يورو في البلدان النامية أو المتحققة النمو، و41 ألف يورو في فرنسا، و 71 ألفاً في الولايات المتحدة، كان موضوع احتجاج من المنظمات غير الحكومية، مثل أطباء بلا حدود، وكان موضوع مفاوضات مع الحكومات التي ترغب في خفض ثمنه.

مساع دولية لتمكين الفقراء من الحصول على الدواء

يظل الحصول على الدواء مسألة لا تنفصل، فيما يتعلق بمكافحة التفاوتات العالمية في الصحة، أي إنّها لا تنفصل عن وضع نظم صحية مستقرة ومنظمة حول المشافي ومراكز العناية ونظم التموين بالأدوية والعتاد الطبي، والعاملين من الجسم الطبي الجيد الإعداد والتدريب، وهذا يحتاج إلى عمل متعدد القطاعات طويل الأمد، يتضمن إنشاء نظم حماية اجتماعية ومجهودات تربوية، وتدابير للحد من "هجرة الأدمغة" والعاملين في الصحة.. إلخ.

وثمّة حركةٌ صاعدة لمحاولة ابتداع حق بالصحة يكون مضموناً على المستوى الدولي، فتضمنه معاهدات دولية، غير أن المقاربة المتميزة حالياً، والتي كانت موضوع تقريريّ منظمة الصحة العالمية الأخيرين عامي 2010 و2013، هو تنمية أو تطوير "تغطية صحية كونية شاملة كاملة".

ومهمة هذه التغطية هي حث الدول على وضع ميكانيزمات تمويل لنُظُمٍ صحية تحمي الأفراد ضد المخاطر المالية المقترنة بتكاليف الخدمة والرعاية الصحية.

وتقدر منظمة الصحة العالمية أن 100 مليون فرد يغرقون في الفقر كل عام لأنّهم اضطرّوا إلى دفع كلفة الخدمات الصحية التي تلقوها مباشرة.

نددّت بالاعتداءات الإيرانية ودعت لإنقاذ الشعب السوري من القتل والتجويع

المملكة أمام مجلس الأمن: لا بد من حماية دولية لفلسطين المحتلة وإدانة الإرهاب الإسرائيلي

المصدر: جريدة اليوم الخميس 18 ربيع ثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.alyaum.com/article/4116268

واس - نيويورك

أكدت المملكة أن القضية الفلسطينية كانت ومازالت في صدارة اهتمامات المملكة، مطالبة مجلس الأمن مجدداً بإعداد نظام حماية دولية خاص بالدولة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وما يتصل بذلك من قرارات الشرعية الدولية.

جاء ذلك في كلمة المملكة أمام مجلس الأمن الليلة قبل الماضية في الأمم المتحدة حول بند الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية وألقاها المندوب الدائم للمملكة لدى الأمم المتحدة السفير عبد الله بن يحيى المُعَلِّمي.

وأعرب المعلمي، في مستهل الكلمة عن تهنئته للدول التي باشرت عضويتها في المجلس هذا العام، وهي: أوروجواي، ومصر، والسنغال، وأوكرانيا، واليابان، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم.

وقال فيها: أتوجه إلى مجلسكم الموقر بالشكر الجزيل على موقفكم المشرف المتمثل في إدانتكم القوية للعدوان الهمجي الذي تعرضت له سفارة المملكة في طهران والقنصلية العامة في مشهد، ونأمل أن يستمر المجلس في مطالبة حكومة إيران باحترام مسئولياتها القانونية الدولية تجاه حماية البعثات الدبلوماسية ومحاسبة كل من كان له دور في هذه الهجمات ومن حرض عليها ومن خطط لها ومن نفذها وعدم الاكتفاء بعبارات الأسف العمومية التي أصدرتها السلطات الإيرانية.

إن وفد المملكة يؤكد على أن القضية الفلسطينية كانت ومازالت في صدارة اهتمامات المملكة العربية السعودية، وأنه مهما عصفت بمنطقتنا العربية الصعوبات والتحديات إلا أنها لن تثنينا أو تشغلنا عن الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني في صموده ودفاعه المستمر عن أرضه ومقدساته وتصديه لاحتلال إسرائيل وممارساتها الاستعمارية وانتهاكاتها المخالفة للشرعية الدولية .

لقد جئنا إلى مجلسكم الموقر المرة تلو الأخرى نطالبكم بإدانة الإرهاب الرسمي المنظم الذي تمارسه إسرائيل وما يرتكبه جيشها الاستعماري ومستوطنوها الإرهابيون من قتل ممنهج واستيطان وتهويد وتطهير عرقي مستمر يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. جميعها موثقة لديكم في تقارير الأمم المتحدة، كل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة. وكانت النتيجة أن إسرائيل ماضية في استخدام القوة المفرطة والمميتة ضد الفلسطينيين، والتعريض بهم وتعذيبهم واستغلالهم، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب والقُصّر. كما أن آلة التدمير الإسرائيلية ماضية في تنفيذ الإخلاء والتهجير القسري ضد الفلسطينيين، وسرقة الأراضي ونهبها، والتوغل في النشاط الاستيطاني، في تجاهل تام لأي تبعات قانونية، كل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة.

استمرار إسرائيلي

إن السلطات الإسرائيلية مازالت تعمل على تهويد القدس الشريف والأماكن الإسلامية والمسيحية التاريخية، ونزع هويتها العربية، وتغيير الوضع التاريخي للمسجد الأقصى المبارك والحرم الشريف ، وكل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة، وتتحدى إسرائيل إرادة المجتمع الدولي وتستمر في بناء جدار الفصل العنصري فضلاً عن استغلالها لموارد الجولان العربي المحتل، وممارسة التجارة غير الشرعية في بضائع ومنتجات المستوطنات الإسرائيلية المقامة على

الأرض الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة في مخالفة صريحة للحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية وجميع القرارات الأممية ذات الصلة، كل ذلك دون مساءلة ولا أدني خوف من محاسبة.

سياسات تعسفية

وأما الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل ضد قطاع غزة، فها هو مستمر سنة تلو الأخرى، فضلاً عما تمارسه إسرائيل من سياسات تعسفية في الضفة الغربية، وما نتج عن ذلك من تفاقم حدة الفقر وغياب أبسط سبل العيش الكريم، وكل ذلك دون مساءلة ولا أدنى خوف من محاسبة. لن نكل ولن نمل من تذكير مجلسكم بمسؤوليته وواجبه تجاه مساءلة إسرائيل ومحاسبتها على جرائم الحرب التي مازالت ترتكبها، بل ونطالبكم مجدداً بإعداد نظام حماية دولية خاص بالدولة الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشريف، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وما يتصل بذلك من قرارات الشرعية الدولية.

كما ندعوكم إلى اتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لتدارك انحسار أي فرص حقيقية للسلام وتهديد حل الدولتين وإلزام إسرائيل بالتوقف الفوري لجميع مشاريع الاستيطان والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتنفيذ جميع الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية التي وقعت عليها ونكثت بها. كما نطالبكم بدعم الجهود الرامية لوضع جدول زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية وبقية الأراضي اللبنانية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل والانسحاب لحدود الرابع من يونيو، وتحقيق السلام العادل والشامل، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، ومنح الاستقلال للشعب الفلسطيني وإقامة دولته وعاصمتها القدس الشريف.

عجز دولي

ولم يتمكن مجلس الأمن، وعلى مدى خمس سنوات، من القيام بواجبه تجاه حماية الشعب السوري من إعمال القتل والترويع والتجويع والإبادة الجماعية التي ترتكبها السلطات السورية بحق شعبها، والتي أدت إلى قتل أكثر من 300 ألف إنسان وتشريد أكثر من 12 مليون سوري، وتدمير البلاد، وإشعال فتيل الإرهاب الذي أصبح يهدد العالم أجمع.

ويؤسفنا أن مجلس الأمن لم يتمكن، بالرغم من قراراته العديدة ذات العلاقة، من رفع الحصار عن مضايا، والغوطة الشرقية، وغيرها من المدن المحاصرة وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها، وتركت ما يفوق عن أربعمائة ألف شخص معرضين للموت جوعاً، عائدين بنا الى ممارسات عصور الظلام والعصور الوسطى. لقد شاهدتم أمام أعينكم صور البشر في مضايا وقد أصبحوا هياكل عظمية. ألم تحرك هذه الصور ضمائركم وإنسانيتكم؟! لقد شاهدنا كيف أثمرت الجهود التي بذلت مؤخرا للضغط على النظام السوري عن إيصال بعض المساعدات الإنسانية إلى هذه المناطق المحاصرة، وإنه لأمر معيب أن يضطر المجتمع الدولي لممارسة الضغط على السلطات السورية لتوفير الغذاء والدواء لأبناء شعبها، بل إن منع السلطات السورية لإيصال هذه المساعدات الإنسانية هو أمر غير إنساني ويرقى إلى أن يكون من جرائم الحرب.

رفض الحصار والتجويع

إننا نؤكد على إدانة جميع أنواع الحصار واستخدام التجويع كأداة للحرب من أية جهة كانت، ونذكر أن 49 من الـ52 من المدن المحاصرة تخضع للحصار من قبل السلطات السورية وحلفائها من جماعة حزب الله والعصابات الطائفية الإرهابية. كما نؤكد أن حجم المساعدات الإنسانية ليس كافياً ولا يعدو كونه ذراً للرماد في العيون، ولا يغني عن إلزام السلطات السورية وحلفائها رفع الحصار الفوري عن جميع المدن والقرى السورية.

إننا لا نرى سبيلاً إلى حل هذه الكارثة الإنسانية إلا من خلال حل سياسي، وفقاً لبيان جنيف وبياني فيينا، وعليه فإننا نجدد دعمنا للمبعوث الأممي، ستيفان دي ميستورا في مهمته التي أوكلت إليه بموجب القرار الذي يدعو إلى التنفيذ الكامل لبيان جنيف والبدء في مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي وإنشاء هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات تنفيذية واسعة، كما ندعم الجهود التي تسعى إلى وقف إطلاق النار التي نص القرار على أن تكون مساراً موازيا للمسار السياسي، وعلى السعي نحو اتخاذ خطوات وقف إطلاق النار بعد البدء في اتخاذ الخطوات الأولية نحو عملية الانتقال السياسي برعاية الأمم المتحدة استناداً إلى بيان جنيف.

مع الانتقال السياسي

كما إننا سنواصل عملنا من خلال مجموعة الدعم الدولية لسورية لضمان عملية الانتقال السياسي التي نص عليها بيانا فيينا وبيان جنيف، حيث قامت المملكة بتفويض من مجموعة الدعم الدولية على جمع أوسع طيف ممكن من المعارضة، ليختار السوريون من يمثلهم في المفاوضات وليقرروا مواقفهم التفاوضية، بأنفسهم ودون تدخل من أي جهة خارجية، وقد تمكنت المعارضة السورية على مختلف أطيافها، في مؤتمر الرياض، من جمع كلمتها وتوحيد موقفها، فيما مثل منعطفاً مهماً في سبيل إيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

إننا نشيد بجهود المعارضة السورية وتشكيلها للهيئة العليا للمفاوضات، وسنستمر في تقديم الدعم الكامل غير المشروط للشعب السوري لتلبية جميع احتياجاته والتخفيف من معاناته وتحقيق تطلعاته بما يحافظ على وحدة سوريا وسلامة أراضيها وحقوق أبنائها بمختلف فئاتهم وطوائفهم ومعتقداتهم.

كاريكاتير

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/13571723

الاقتصادية الإلكترونية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 14 ربيع ثانى 1437هـ - 24 يناير 2016م

https://www.aleqt.com/2016/01/24/article_1024156.html

المصدر: جريدة الرياض
الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م

http://www.alriyadh.com/comic

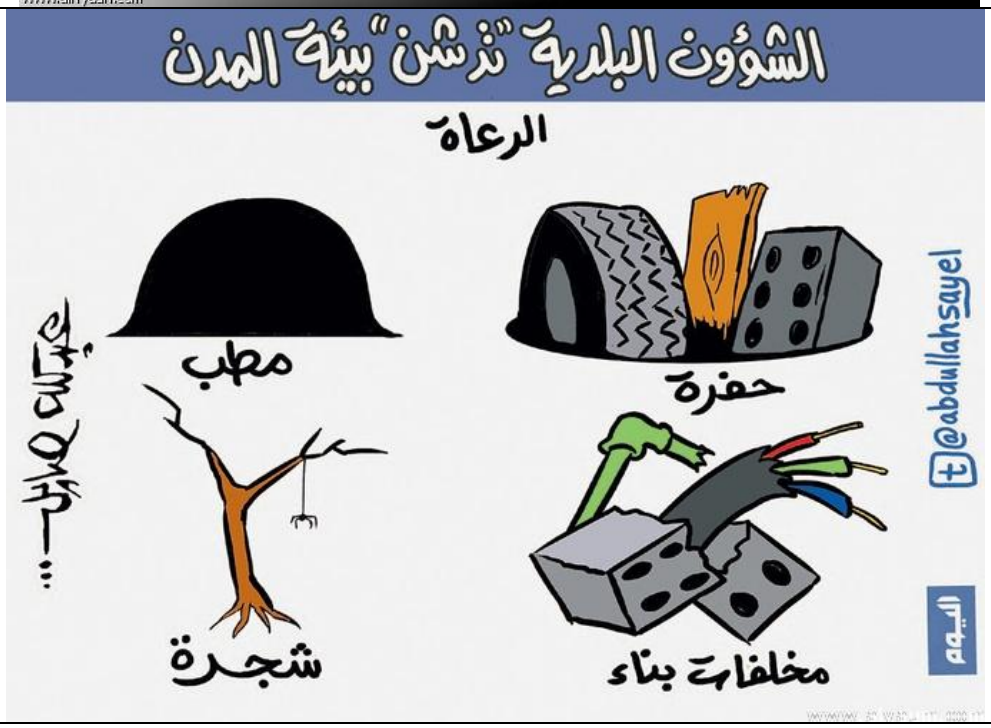

المصدر: جريدة اليوم الاثنين 15 ربيع ثانى 1437هـ - 25 يناير 2016م

http://www.alyaum.com/article/4115435

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م

http://www.alriyadh.com/1122665

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 16 ربيع ثانى 1437هـ - 26 يناير 2016م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160126/Cartoon201601266816.htm

	المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437 هـ - 27 يناير 2016م http://www.al-madina.com/node/656572
	المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 17 ربيع ثانى 1437 هـ - 27 يناير 2016م http://www.alyaum.com/article/4116009

المصدر: جريدة الرياض
الخميس 18 ربيع ثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م

http://www.alriyadh.com/comic

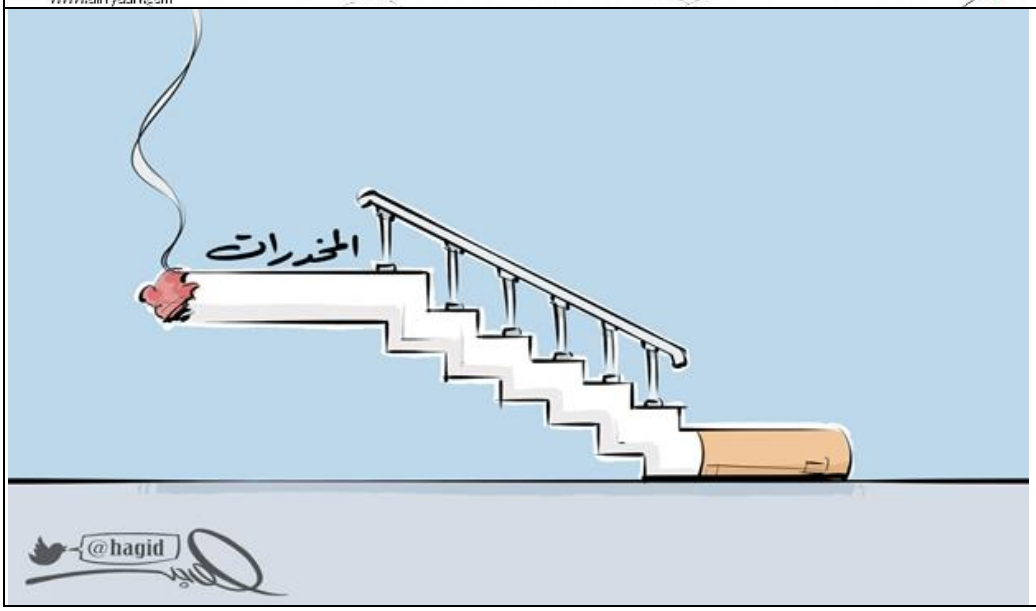

المصدر: جريدة الجزيرة الخميس 18 ربيع الثانى 1437هـ - 28 يناير 2016م
http://www.al-jazirah.com/2016/20160128/cr1.htm